

العدالة الانتقالية في سوريا



العدالة الانتقالية في سوريا

حقوق التأليف لهذا العمل الخاص بمؤسستي "دولتي" و "لا سلام دون عدالة" محفوظة بموجب رخصة المشاع الإبداعي تخضع حرية النسخ، التوزيع، العرض، الأداء و الاشتقاق من هذا العمل للشروط التالية:

- نسب العمل لمؤسستي "دولتي" و "لا سلام دون عدالة"
 - عدم استخدامه لأغراض تجارية.
 - الترخيص بالمثل: في حال التعديل أو البناء على هذا العمل، يجب استخدام الترخيص الأصلي للعمل نفسه.
 - يمكن التنازل عن أي من الشروط المذكورة أعلاه في حال الحصول على إذن حقوق الطباعة من المؤسستين، كما يمكن استخدام الكتاب أو أي من عناصره في المجال العام بشرط عدم التأثير على ترخيصه.
 - حقوق أخرى: لا يمكن التأثير على حقوق ترخيص الكتيب بأي من الطرق التالية: حقوق إقامة المعارض، أو غيرها من حقوق النشر و الطبع السارية .
 - حقوق الكاتب المعنوية: حقوق الأشخاص الآخرين المتعلقة بالعمل نفسه أو كيف يتم استخدامه، كالدعاية أو حقوق الخصوصية.
 - ملاحظة: في حال إعادة الاستخدام أو التوزيع، يجب توضيح شروط الترخيص لهذا العمل.
- هذا الكتيب متوفر أيضاً على موقع المؤسستين: www.dawlaty.org و www.npwj.org

"دولتي" هي مؤسسة غير ربحية تعمل على ترويج و تعزيز مشاركة الشباب السوري في عملية بناء الدولة عن طريق بناء القدرات و تطوير أدلة و مواد و أدوات التدريب عن التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية وسيادة القانون في سوريا.

"لا سلام دون عدالة" NPWJ هي مؤسسة دولية غير ربحية تم تأسيسها على يد إيمّا بونينو في حملتها الأولى عام 1993 للحزب الراديكالي الانتقالي و الذي يعمل على حماية و تعزيز حقوق الإنسان و الديمقراطية و سيادة القانون و العدالة الدولية. يتمحور عمل NPWJ حول ثلاثة مواضيع رئيسية: العدالة الجنائية الدولية، تشويه الأعضاء الأنتوية و الديمقراطية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

تم تمويل هذا الكتاب جزئياً بدعم مالي من المكتب الفدرالي الألماني للعلاقات الخارجية (AA) و مؤسسة هاينريتش بول (hbs) في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا - بيروت .

مضمون هذا الكتيب لا يعبر بأي حال من الأحوال عن آراء (AA) و (hbs)

صُمم و أنتج عن طريق: دولتي



www.npwj.org



www.lb.boell.org



www.dawlaty.org

المحتويات

7	مقدمة وملحة عامة
10	الجزء الأول
12	نظرة عامة موجزة عن العدالة الانتقالية
12	المفهوم الشامل
13	مجموعة من الأهداف المحتملة
16	التهيئة لمفهوم العدالة الانتقالية
18	متى يجب أن تبدأ وماذا ينبغي أن تغطي؟
19	مطابقة الآليات والأهداف
20	الآليات القضائية
20	الآليات غير القضائية
24	التنسيق
25	القانون الدولي
26	فئات الجرائم بموجب القانون الدولي
29	أنواع المسؤولية الجنائية الفردية بموجب القانون الدولي
30	التحقيقات والوثائق
31	التحقيق في الجرائم بموجب القانون الدولي
32	توثيق مسرح الجريمة: الاعتبارات العملية
36	الجزء الثاني
38	العدالة الانتقالية في سوريا
38	السياق السوري
38	أولويات سوريا
38	آليات الاستبداد
40	الانقسام والتنوع
42	مراحل الثورة
42	الاحتجاجات السلمية
42	الانشقاق والدفاع عن النفس
43	النزاع المسلح المكثف
44	انتهاكات حقوق الإنسان قبل الصراع وأثناءه
46	الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والوفاة في المعتقل
48	حالات الاختفاء القسري
48	العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر)

49	الأطراف المتقاتلة المشاركة في الصراع
49	عواقب الصراع
49	التأثير على الأطفال
51	النزوح الداخلي واللاجئين
52	التأثيرات الإقليمية
53	موارد للعدالة الانتقالية في سوريا
53	المجتمع المدني
54	مبادرات المجتمع المدني للتوثيق
55	حملات المجتمع المدني في سوريا
56	أبحاث المجتمع المدني والتوصيات المتعلقة بالسياسات
57	المؤسسات الرسمية
57	المؤسسات المنشأة من المعارضة
58	مؤسسات من بنية الدولة السورية القديمة
60	الجزء الثالث
62	التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في سوريا
62	الوعي المحدود للعدالة الانتقالية
62	الانقسامات المجتمعية
63	الحكومة الانتقالية الضعيفة
65	نزاع السلاح والتسريح
65	الحكومة الانتقالية الضعيفة
66	المجتمع المدني عديم التجربة
66	قيود على العمل القائم
66	إدارة التوقعات بموارد محدودة
67	المبادرات المخصصة
68	خلاصة

في أيار 2013، وجدت سوريا نفسها في خضم ثورة عنيفة تتزايد تعقيداً. فقد تجاوز عدد القتلى 70 ألفاً، مع عشرات الآلاف من الجرحى والمفقودين والمحتجزين في مراكز الاعتقال، حيث أصبح التعذيب والانتهاك روتينياً. وأخرج هذا العنف الملايين من السوريين من منازلهم ومجتمعاتهم، إذ يُقدَّر أن 1.3 مليون سوري اضطروا إلى اللجوء إلى بلدان مجاورة، فيما هُجّر ملايين غيرهم داخل سوريا.

بدأت ثورة سوريا في شباط 2011، حين خرج محتجون إلى الشوارع للمطالبة بنهاية لحالات انتهاك السلطة والقمع السياسي التي سادت مجتمعهم لعقود من الزمن، وردّت قوات الأمن الحكومية بعنفٍ وتهديدٍ واعتقالات. وفي الشهور والسنوات التالية، استمرّ الآلاف في التظاهر في مدن سوريا كلها، وتساعد عنف المواجهات، ولا تزال الأخطار التي تتهدد المدنيين تتزايد يوماً بعد يوم.

من هذه الخلفية، يعالج هذا الكتيّب قضيةً ترتبط بشكل وثيق بتحقيق سلامٍ مستدام، وهو العدالة الانتقالية. فالسلام المستقر والمستدام في سوريا، الخاضعة لسيادة القانون، يتطلب عدالة شاملةً وعملية محاسبة للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب التي سمحت للانتهاكات بالاستمرار من دون رادع لعقودٍ من الزمن.

يعي السوريون تماماً كلفة الإفلات من العقاب، والذكريات والتداعيات الخاصة بالمجازر والمواجهات السياسية العنيفة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي لا تزال في الذاكرة. واليوم ثمة تصميمٌ متزايد على مواجهة تاريخ الإفلات من العقاب في سوريا وضمان عدم السماح له بالاستمرار في تقويض السلام والاستقرار المحتملين في البلاد. فالعدالة، وهي نقيض الإفلات من العقاب، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال عملية وطنية يتم التخطيط والتنسيق لها جيداً بعيداً عن "عدالة المنتصر" والأفعال المثيرة لانقسام أكبر والمتعلقة بالانتقام والتأثر.

إن العدالة الانتقالية تمثل مفهوماً أوسع بكثير من العدالة الجنائية. فالمساءلة الجنائية الفردية تلعب دوراً رئيسياً في عملية العدالة الانتقالية، لكن جوانب أخرى من المساءلة هي أيضاً عوامل حاسمة لبلوغ الأهداف الأوسع للعملية. ويمكن أن تشمل هذه الجوانب عملياتٍ تتعلق بتقصي الحقائق أو كشف الحقيقة لتسليط الضوء على فترة محددة من القمع من أجل توفير فهمٍ أوسع للثقافة السياسية ودور مؤسسات محددة، وإحياء لذكرى الضحايا، واعتذارات رسمية، من بين أمورٍ أخرى عديدة.

ولأنه لا يمكن لمجتمعين أن يتطابقا، لا يمكن لعمليتين من العدالة الانتقالية أن تكونا متماثلتين. فالعملية الشاملة التي يمكن لكل مجتمع تطبيقها في نهاية المطاف يمكن أن تتكون من عدد من الآليات التي يجب أن تُصمّم لتلبية أهدافٍ محددة ضمن سياقٍ محدد لمجتمع انتقالي معين. ويمكن أن تشمل هذه الآليات مساءلة المسؤولين مباشرة عن الجرائم، وكذلك الأشخاص الذين أعطوا الأوامر لارتكاب الجرائم والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان أو شجعوا عليها، والمؤسسات التي سهّلت تلك الممارسات.

وفي هذا السياق لا يمكن إلا للسوريين أن يصمموا بأنفسهم عملية العدالة الانتقالية في سوريا وينفذوها.

بحيث يشارك الآلاف من النشطاء السوريين والصحفيين والأفراد بالفعل في التحضير لتلك العملية، من خلال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم الدعم للضحايا والتخطيط لإصلاح المؤسسات والتشريعات. ويهدف هذا الكتيب إلى مساعدتهم على القيام بهذه المهمة.

يُقسم الكتيب إلى قسمين، يمكن قراءة كلٍّ منهما بشكل مستقل. حيث يعطي القسم الأول لمحةً عامة عن مختلف جوانب العدالة الانتقالية وتنفيذها، ويقدم تعريفاً موجزاً لهذا المفهوم ويناقشه، ويحدد أهدافها الممكنة، ويشرح عدداً من الآليات القضائية وغير القضائية التي تشكل عادة جزءاً من هذه العملية، ويستخدم عدداً من الأمثلة المستمدة من تجارب المجتمعات الانتقالية الأخرى لإيضاح النقاط الأساسية. ونظراً إلى طبيعة الصراع الحالي في سوريا، يُولي هذا الكتيب اهتماماً خاصاً بوصف الجرائم الكبرى بموجب القانون الدولي وبتقديم المزيد من التفاصيل عن العمل التوثيقي الذي يمكن استخدامه بشكل فاعل لتسهيل الملاحقة القضائية الناجحة.

وعلى الرغم من أن الوثائق تُناقش في المقام الأول في سياق المحاكمات الجنائية، تُعتبر هذا النوع من العمل أيضاً دعامةً أساسيةً لآليات أخرى، بما في ذلك تقصي الحقائق وكشفها. ويستهدف هذا القسم على وجه التحديد الصحفيين والناشطين والأفراد الذين يقومون حالياً بعمل توثيقي قيّم في سوريا. ولا يدعم القسم الأول عمليةً معينة، لأن السوريين هم من يقررون طبيعة هذه العملية وأهدافها وآليات العدالة الانتقالية الأكثر احتمالاً والتي قد تساعد في تحقيق هذه الأهداف ضمن السياق الثقافي والديني والتاريخي لسوريا. على هذا النحو، يقدم القسم الأول للناشطين وواضعي السياسات بعض المعلومات والموارد التي يجب النظر إليها كجزء من هذه العملية.

فيما يركّز القسم الثاني على تفاصيل الصراع الدائر في سوريا ويطبّق جوانباً من الإطار الأشمل المُبين في القسم الأول. وهو بدوره مقسم إلى أربعة أقسام يمكن قراءتها بشكل مستقل عن بعضها البعض. وتشمل الأقسام تغطية السياق الذي تجري فيه العدالة الانتقالية في سوريا، وعدداً من أولوياتها الممكنة، ولمحة عامة عن بعض الموارد الحالية للعدالة الانتقالية والتي يمكن للسوريين أن يستفيدوا منها، ونظرةً عامة إلى بعض التحديات الرئيسية التي تواجه العملية. ولا يقدم أيٌّ من هذه الأقسام وصفاً شاملاً ونهائياً، فمن المفترض أنها تسهّل المناقشة التي قد تساعد في التخطيط لعملية العدالة الانتقالية في سوريا.

**نظرة عامة موجزة إلى
العدالة الانتقالية**

نظرة عامة موجزة إلى العدالة الانتقالية

مفهوم شامل

عاش السوريون مع الظلم لعقود من الزمن، عانوا خلالها من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وقمعاً سياسياً، وتنامياً لعدم المساواة الاقتصادية يغذيه الفساد والمحسوبية. وازدهرت هذه المظالم في ثقافة الإفلات من العقاب، إذ استُخدم القانون في شكل انتقائي وتعسفي فلم يقدّم أي مساءلة أو تعويض ذو معنى. ويؤكد مفهوم العدالة الانتقالية أن انتقال سوريا نحو مستقبل أكثر شفافية وشمولاً وسلمية يتطلب جهداً كبيراً لمواجهة ثقافة الإفلات من العقاب هذه من خلال العدالة والمساءلة. والعدالة الانتقالية وسيلة مهمة يمكن من خلالها لجميع السوريين أن يُعدّوا معاً الأرضية لمستقبل مسالم و مستدام يريدونه جميعاً. وللمسألة المتعلقة بكيفية مواجهة مجتمع الظلم في ماضيه تاريخٌ طويل يعود إلى آلاف السنين. فلقد برز مفهوم العدالة الانتقالية كمجال منفصل في الآونة الأخيرة، وتعود بداياته إلى الأحداث التي شكّلت عدداً من بلدان أميركا اللاتينية في الثمانينيات والتسعينيات، فيما هزمت هذه البلدان طغاتها وأنظمتها الاستبدادية الخاصة بها. وتجدر الإشارة خصوصاً إلى تجارب الأرجنتين (الثمانينيات)، وتشيلي (1990) والسلفادور (1992)، والتي هدفت قبل كل شيء، كلّ على طريقته، إلى كشف الحقيقة وراء الفصول المظلمة من تاريخها. وطُوّر هذا المفهوم مرة أخرى خلال العملية البارزة في جنوب أفريقيا في 1994، وأثناء التحولات في وقت لاحق في سيراليون ورواندا وتيمور الشرقية وكينيا وأفغانستان والعراق والكثير غيرها. وتبيّن هذه الحالات أيضاً أن مفهوم العدالة الانتقالية والذي غدا أكثر وضوحاً مع الوقت، ما يزال صعب التنفيذ بنجاح. وبالرغم من ذلك، فإن بعض أشكال العدالة الانتقالية يتم تنفيذها بعد أكثر الصراعات عنفاً، وكذلك بعد فترات من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. فظهرت العدالة الانتقالية كسمة بارزة في الثورات المشار إليها مجتمعة باسم "الربيع العربي"، بما في ذلك تلك التي انطلقت في تونس ومصر وليبيا، رغم الاختلاف في درجات النجاح حتى الآن.

وعلى الرغم من انتشار مفهوم العدالة الانتقالية، فإن العدالة الانتقالية لا يتم فهمها دائماً بشكل جيد في المجتمعات التي تطبق فيها. فغالباً ما يتم تقديمها من خلال مفاهيم مجردة يمكن أن تبدو صلتها بحياة الناس المحتاجين لها قليلة الأهمية، ففي أغلب الأحيان يتم دمجها بجوانب أخرى من التحول المجتمعي. إن التعريف البارز والأكثر قبولاً للعدالة الانتقالية يأتي من تقرير صدر في 2004 عن الأمين العام للأمم المتحدة حول سيادة القانون والعدالة الانتقالية. وهو يعرف العدالة الانتقالية على النحو التالي:

"كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي واسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة. وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقاً) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معاً.

يوضح هذا التعريف أن العدالة الانتقالية لا تتكون من آلية واحدة أو نظام قانوني واحد، إنما تشير العدالة الانتقالية إلى مجموعة من أدوات وأنظمة قانونية مختلفة يجمعها الهدف المشترك المتمثل في تأمين انتقال مستدام. وهكذا لا يكون تطبيقها حاسماً وملموساً إلا لدى وضعها في سياق مجتمع انتقالي محدد، مثل سوريا.

مجموعة من الأهداف المحتملة

إن العدالة الانتقالية هي وسيلة لتحقيق غاية، لكن تأمين انتقال مستدام من خلال العدالة والمساءلة هو هدف عام جداً، ولا يمكن بلوغ ذلك الهدف إلا من خلال تحقيق نجاح لعدد من الأهداف الفرعية. وستختلف هذه الغايات والأهداف من مجتمع إلى آخر، وستعتمد على عوامل مثل طبيعة المرحلة الانتقالية والسياق الثقافي والاقتصادي والسياسي والديني والتاريخي الذي تجري أو ستجري فيه. ونتيجة لذلك، فإن الأهداف والآليات والتي نجحت في حالة معينة قد لا تكون مناسبة لحالة أخرى. وليس ثمّة نموذج واحد للعدالة الانتقالية، ولا يمكننا أن نتوقع و ببساطة أن ننسخ في سوريا نموذجاً نجح في سياق مختلف وفي بلد أو مكان آخر.

وبالتالي، تتمثل الخطوة الأولى والمصيرية المتعلقة بالعدالة الانتقالية في سوريا في تحديد غايات العدالة الانتقالية وأهدافها المحددة. ويمكن لهذه الغايات والأهداف أن تختلف اختلافاً كبيراً، لكنها قد تشمل ما يلي، في أي ترتيب كان:

- تحديد المسؤولين عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، سواء أثناء الثورة أو قبلها
- مقاضاة من يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة
- كسر دوائر العنف التي قوّضت الاستقرار في الماضي
- إصلاح المؤسسات واستعادة ثقة المجتمع بها
- إقالة المتورطين من مؤسسات الدولة، مثل قوات الأمن و الجيش و الحكومة
- إنشاء سجل رسمي للانتهاكات التي حدثت في فترة محددة من الماضي
- تحديد مصير الأشخاص المفقودين ومكانهم
- منع الأفعال الانتقامية الفردية
- تقديم سبل الإنصاف للضحايا
- استعادة وحفظ سلامة الضحايا وكرامتهم
- تعزيز المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية

ليست هذه القائمة شاملة، وقد لا تكون كل هذه الأهداف ذات صلة بسوريا، فرمما تكون ثمّة أهداف أخرى خاصة بها وبعدها الانتقالية. ويتمثل العنصر الأساسي في بلوغ تلك الأهداف في تحديدها وتشاركها مع الأشخاص المتضررين وصوغها لتأخذ في الاعتبار توقعات الناس من العدالة الانتقالية.

لذلك ينبغي أن تكون المناقشات حول ماهية أهداف العدالة الانتقالية في سوريا شفافة وشاملة. وتحتاج هذه المناقشات إلى إشراك المجتمعات المحلية من جانبي الصراع الحالي ومختلف اطراف الشعب السوري،

بما في ذلك النساء والأطفال والشباب و ذوي الاحتياجات الخاصة. وإذا لم تُبذل جهود لضمان إدراج أصوات السوريين جميعهم منذ البداية، ستفتقر العملية إلى الشرعية والدعم الشعبي اللازمين لضمان نجاحها. أما "عدالة المنتصر" التي تركز فقط على جرائم المهزومين وعلى معاناة مجموعة مختارة من الضحايا، فليست من العدالة بشيء، إنما ستكون تكريساً لهذا النوع من الظلم الذي عاناه المجتمع في الماضي. فالعدالة الانتقالية، إن كُتِب لها أن تكون ناجحة، يجب أن تبدي الاهتمام بجميع السوريين وتجاربهم على قدم المساواة.

ويلعب التواصل والتشاور دوراً مهماً في تأسيس شرعية أي عملية لضمان أن تشعر المجموعات كلها بأنها مشمولة منذ البداية. وللمعلومات المكتسبة من السكان من خلال التواصل والتشاور قيمة كبيرة للمكلفين بتصميم العملية وآلياتها. ويمكن لهذا أن يضمن معالجة القضايا والأولويات الصحيحة، وأن الآليات مصممة بشكل مناسب، وأن يساعد في تسليط الضوء على التوقعات التي لا يمكن تلبيتها نظراً إلى قيود لا مفر منها في هذه العملية. وهو يعطي صانعي السياسات فرصة مبكرة للتواصل بوضوح حول القيود التي تحدّ عملية كهذه ولتسهيل مناقشة كيف يمكن للتوقعات المتعارضة أن تُعالج وتُرثب حسب الأولوية.

مثال: التواصل والتشاور في أفغانستان¹

بعد أكثر من ثلاثة عقود من الصراع العنيف في أفغانستان، أُسست اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان (AIHRC) و كُلفت بإجراء مشاورات وطنية واقتراح استراتيجية وطنية للعدالة الانتقالية ومعالجة انتهاكات الماضي. وقررت اللجنة بدء هذه العملية بمشاورات وطنية واسعة النطاق وبرنامج توعية. وقدمت التشاور معلومات حول العدالة الانتقالية وأعطى الناس فرصة لتبادل تجاربهم وتوقعاتهم. وصممت اللجنة دراسة استقصائية أكملها 4151 مشاركاً، وعقدت أكثر من 200 مناقشة لمجموعات بؤرية (Focus Groups) بمشاركة ألفي شخص، لجمع بيانات نوعية وتقييم التصورات في جميع أنحاء البلاد. وجرى التشاور لثمانية شهور وغطى 32 من أصل 34 ولاية في أفغانستان، فضلاً عن تجمعات اللاجئين في إيران وباكستان.

وبالإضافة إلى تأمين معلومات قيمة حول التصورات والتوقعات، أظهرت التجربة الأفغانية أن عملية التشاور نفسها تشكل جزءاً مهماً من عملية العدالة الانتقالية. ويصف أحمد نادر نادري ذلك بالقول: "يبدو أن ثمة شعور بالامتنان بالنسبة إلى المفهوم الذي يجري التشاور في شأنه. وأصبح رجل في سالانغ بإقليم باروان عاطفياً جداً حين أجاب على أسئلة الاستطلاع: "الآن أشعر أنني جزء من هذا المجتمع، لم يطلب أحد رأينا في أي وقت سابق في قرارات مهمة مثل هذه". وقال رجل في قندهار: "حتى الآن، لم يسألنا أحد: ماذا تريدون أنتم الضحايا؟ هل ترغبون في الانتقال؟ هل تريدون سكناً؟ طعاماً؟ وفي إحدى المجموعات البؤرية القروية، اعتبر المشاركون التشاور فرصة غير عادية لشعب أفغانستان، ولاحظوا أنّ أحد منذ عهد الملك أمان الله خان تشاور مع الناس على المستوى الوطني". وعززت عملية التشاور أيضاً شرعية العدالة الانتقالية وبدأت عملية إعادة بناء الثقة بالمؤسسات العامة.

.....
1 تعتمد دراسة الحالة هذه على مقالة أحمد نادر نادري، "السلام أو العدل؟ العدالة الانتقالية في أفغانستان"، المجلة الدولية للعدالة الانتقالية، المجلد 1، 2007، والسيد نادري هو المفوض السابق للجنة العدالة الانتقالية في اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان

تقدّم عملية العدالة الانتقالية في أفغانستان أيضاً درساً مهماً آخر، فعلى الرغم من نجاح مشاوراتها الأولية، لم يتحقق شيء يذكر في سبيل تلبية التوقعات المحددة. وكانت القيادة والإرادة السياسية اللازمتان للحفاظ على عملية العدالة الانتقالية غائبتين، واستمرت ثقافة الإفلات من العقاب، مع استمرار العديد من الجناة المشتبه بهم في التمتع بمناصب السلطة في أفغانستان.

مثال: التوعية في سيراليون

شهد آذار 1991 بداية حرب وحشية في سيراليون، الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، ولم يُعلن عن انتهائها حتى كانون الثاني 2002. وخلال الحرب قُتل ما يقارب 50 ألف شخص وهُجّر أكثر من مليونين قسراً - أكثر من ثلث مجموع السكان - وتحول العديد من هؤلاء إلى لاجئين في البلدان المجاورة. وأدى حجم الصراع في سيراليون، إلى جانب الموارد المحدودة للبلاد، إلى طلب البلاد مساعدةً دولية لعملية العدالة الانتقالية. وأنشأت جمهورية سيراليون والأمم المتحدة معاً المحكمة الخاصة بسيراليون، المحكمة بمحاكمة من يتحملون المسؤولية الأكبر عن الجرائم الأكثر خطورة. وبدأت المحكمة عملها في 2002. وكان من الضروري التأكد من أن عمل هذه المحكمة مفهوم جيداً في سيراليون وأنها تملك الشرعية وقادرة على تحقيق العدالة لضحايا النزاع. ولذلك بدأ المجتمع المدني حملة توعية كبيرة قبل أن تبدأ المحكمة عملها بكثيرة، بهدف شرح وظائفها وأهدافها وفهم توقعات الناس وتصوراتهم. وفور إنشاء المحكمة، عقد "برنامج التوعية" - وهو جزء من قلم المحكمة - والمدعي العام وفريقه معاً عدداً من الجلسات المفتوحة في أنحاء البلاد كلها، أوضحو فيها عمل المحكمة ودعوا الضحايا إلى مشاركة تجاربهم مع بعضهم البعض. ووُضع الكتيب "المحكمة الخاصة في لمحة" ووُزع. وأوضح الكتيب الميزات الرئيسية للمحكمة في نص وصور سهلة الفهم. وواصلت المحكمة الخاصة وشركاؤها في المجتمع المدني إجراء التوعية خلال المحاكمات نفسها، من خلال تحديثات منتظمة وبسيطة في الإذاعة المحلية وموقع خاص على شبكة الإنترنت.

وعلى الرغم من أن كل عملية للعدالة الانتقالية مختلفة في ما يتعلق بأهدافها المباشرة، إلا أن ما يوحد العمليات هو سعيها المشترك لتحقيق انتقال سلمي ومستدام. وفي الوقت نفسه وفيما تواجه كل عملية للعدالة الانتقالية مجموعة مختلفة من التحديات المحددة، يُرجح أن تتشابه بعض التحديات. وتتشارك هذه التحديات بعض السمات المشتركة التي تميز عملية العدالة الانتقالية إلى جانب السعي إلى تحقيق العدالة بشكل عام. مع أخذ الظروف الصعبة التي تطبق ضمنها العدالة الانتقالية. وقد تكون طبيعة الجرائم التي تتطلب التحقيق خطيرة، ويمكن أن تشمل انتهاكات للقانون الدولي. وقد يكون التحقيق والمقاضاة في هذه الجرائم مختلفين عمّا خبرته المؤسسات القضائية داخل البلد خلال التحقيق في الماضي.

ويمكن أن تتفاقم هذه الصعوبات بسبب عدم وجود الموارد والقدرات مثلما يحصل في الأغلب بعد صراع مدمر.

ويمكن أن يشمل المرتكبون المزعومون للجرائم نخباً سياسية، وأعضاءً أقياء في المجتمع، ومؤسسات في الدولة، وجهات فاعلة خارجية. وقد يكون عدد الجناة كبيراً جداً وقد يتجاوز كذلك قدرة المؤسسات القضائية القائمة، مثل المحاكم المحلية. ونتيجة لذلك قد يكون من المستحيل تقديم القضايا الجنائية كلها والجناة المزعومين جميعهم أمام المحاكم في إطار زمني معقول. وكذلك قد يكون عدد الضحايا كبيراً جداً، وقد يتجاوز قدرة المؤسسات القائمة. لذلك قد تكون ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لإشراك الضحايا في هذه العملية، ولتأمين الاعتراف والتعويض اللذين يتوقعنهما ويستحقانهما، ولتجنب إفلات الجناة الذين لا تتعامل معهم المحاكم من العقاب.

ويمكن لعملية انتقالية سياسية رئيسية أن تكشف عن جرائم من الماضي لم تكن معروفة سابقاً، أو تجعل من إجراء تحقيق ومقاضاة خارجين عن القانون أمراً ممكناً. إن هنالك تحديات فريدة خاصة بالتحقيق والمحاكمة في جرائم وقعت قبل عقود كثيرة من الزمن. فمن شبه المؤكد أن تثير المرحلة الانتقالية الخاصة بسوريا هذه التحديات كلها وأكثر منها. إن عملية العدالة الانتقالية تقرّ بهذه التحديات وتستجيب لها من خلال خلق مجموعة من الآليات والمؤسسات المصممة خصيصاً لتأمين العدالة والمساءلة في هذا النوع من البيئات المليئة بالتحديات. فمثلاً، قد تكمل المحاكم الخاصة بعمل المؤسسات القضائية القائمة، ويمكن بذل جهود لضمان أن يُحاكَم أولاً وعلى سبيل الأولوية الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الجرائم الأكثر خطورة، ويمكن استخدام آليات غير قضائية لتوسيع نطاق المساءلة للجناة والمتنهبين المزعومين الذين لا يمكن محاكمتهم من قبل المحاكم في غضون فترة زمنية معقولة، أو لخدمة الضحايا الذين يفضل التعامل مع تجاربهم خارج عملية العدالة الجنائية.

التهيئة لمفهوم العدالة الانتقالية

إن التهيئة لمفهوم العدالة الانتقالية ستكون من ضمن أولى التحديات التي سيواجهها دعاه العدالة الانتقالية. ففي أعقاب الصراع في سوريا ثمة عدد لا يحصى من الأهداف المهمة التي ينبغي تحقيقها. فالذين نزحوا بسبب النزاع سيتمنون العودة إلى وطنهم، وأولئك الذين فقدوا أحياءهم سيرغبون في الحداد، وأولئك الذين فقدوا مصادر رزقهم أو ملكياتهم سيحرصون على بدء إعادة البناء الاقتصادي. وستكون ثمة حاجة ملحة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة لضمان الأمن، ولاستعادة الخدمات المعتادة التي يتوقعها المواطنون العاديون من حكومتهم، ولتقديم علامة صريحة وواضحة لسيادة القانون.

في هذا السياق، قد يبرز تساؤل عن الحاجة إلى العدالة الانتقالية. فما قيمة جهد يُحتمل أن يثير انقسامات و أن يسبب أماً يتعلق بفحص أو إعادة نظر في الماضي، في الوقت الذي يمكن أن تتوافر فيه استخدامات أخرى كثيرة للموارد المتبقية؟ ما من إجابة واحدة على هذا السؤال، ولكن من المهم أخذ بعض الاستجابات بعين الاعتبار. و الجدل المركزي يؤكد على أن أي سلام مستدام لن يقوم من دون تطبيق عدالة. فبناء

مستقبل سلمي ومستدام يتطلب التزاماً بمواجهة جرائم الماضي لضمان أن مظالم الماضي لن تعاود الظهور لتقويض السلام والاستقرار في المستقبل.

ومن بين الأسباب الرئيسية لهذا، العواقب المدمرة طويلة الأمد للإفلات من العقاب. والإفلات من العقاب هو الفشل في محاسبة الأفراد أو المؤسسات عن الجرائم، إما عن قصدٍ من خلال قرارات العفو العام أو من خلال ممارسة عملية تتمثل بإجراءات غير كافية للمساءلة. ويمكن لهذا الفشل أن يقوض - بطرق عدة - الجهود الرامية إلى تأمين سلام دائم.

فعند الإفلات من العقاب، يتمكن مرتكبو الجرائم الخطيرة من تجنب القصاص، والحفاظ على المكاسب غير المشروعة من جرائمهم. ويمكن لذلك أن يخلق توقعاً بالإفلات من العقاب في المستقبل، سواءً بالنسبة إلى الضحايا أو المرتكبين، ما يديم دورات إضافية من العنف والإفلات من العقاب.

ويحرّم الإفلات من العقاب الضحايا من العدالة، ويتركهم في خيبة أمل وقنوط تجاه الإجراءات الرسمية للعدالة ومؤسسات الدولة. و إن لم يؤمنوا بأن الدولة يمكن الوثوق بها للتعامل مع مظالمهم يمكن لذلك أن يشجّع أفعالاً خاصة ومزعزعةً للاستقرار من انتقام ونأر. وهذا أمر خطير، خصوصاً في المجتمعات التي توجد فيها كميات كبيرة من الأسلحة في أيدي السكان المدنيين، كما هي الحال في سوريا.

وهناك قلق مماثل يتعلق بتأثير الإفلات من العقاب في الجهود الرامية إلى إعادة بناء ثقة الرأي العام بمؤسسات الدولة. حيث تكون ثقة الرأي العام في هذه المؤسسات العامة عادةً منخفضة جداً بعد فترة من الفساد والقمع السياسي. وتُعتبر إعادة بناء الإيمان والثقة بهذه المؤسسات جزءاً حاسماً من تأمين مجتمع مستقر. وإن فقدان الرأي العام الثقة بمؤسسات العدالة، سيتماد بدوره إلى مؤسسات الدولة الأخرى ويقوّض شرعيتها في الوقت نفسه الذي تكون فيه في أشد الحاجة إلى ثقة الرأي العام.

ثمة أمثلة تاريخية لا تُعد ولا تُحصى تشهد على الآثار المزعزعة للاستقرار الناتجة عن الإفلات من العقاب، بما في ذلك تاريخ سوريا نفسها. وبعض الأمثلة معروفاً جداً، مثل العراق وأفغانستان، اللذين وقعت كل منهما في دوامة من العنف والانتقام. ومع ذلك، ثمة أمثلة على بلدان ساد فيها الإفلات من العقاب ويبدو أنها لا تعاني الآثار نفسها، مثل إسبانيا أو البرتغال، واللتين لم تتابعا المساءلة المنهجية بعد فترات من الحكم الاستبدادي في القرن العشرين، علماً بأن إسبانيا شهدت أيضاً حرباً أهلية مدمرة. وثمة أسبابٌ وجهية لافتراض أن هذا لن ينجح في الحالة السورية، فتجربة سنين من القمع وعدم المساواة في الفرص، وارتفاع مستوى العنف المشهود حالياً، ومستوى الدمار، كلها عوامل تزيد الضغط تجاه تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا.

مثال: فشل المساءلة في لبنان

غطت الحرب في لبنان الفترة بين 1975 و1991 وشاركت فيها عدد من الجهات المحلية والدولية. وقُتِل ما يُقدر بنحو 100 ألف من المدنيين خلال النزاع، فيما اختفى أكثر من 17 ألفاً. وشُرِّدَ مئات الآلاف بسبب الحرب وتشير التقديرات إلى أن عشرات الآلاف لا يزالون مشردين حتى يومنا هذا. ولم تُبَدَل جهود جديّة لضمان المساءلة والعدالة في شأن الجرائم التي ارتُكبت خلال هذه الفترة من تاريخ لبنان. فلم يتعرض أي شخصٍ قط إلى الملاحقة للجرائم التي ارتُكبت آنذاك، ويعود السبب في جزء كبير منه إلى قانون عفوٍ شامل صدر في 1991. ويبدو إلى حد كبير الآن أن قانون العفو هذا حرم الضحايا حقهم في العدالة، وسمح لكثير من المذنبين بارتكاب جرائم خطيرة بالصعود إلى مواقع السلطة في لبنان، وشجع آخرين على مواصلة هذا النمط من الجرائم والانتهاكات التي عُفي عنها. ونتيجة لذلك، واصل لبنان معاناته من عدم الاستقرار والاضطراب السياسي في السنين التي تلت الحرب الأهلية ولا يزال المدنيون يشهدون و يعانون من انتهاكات خطيرة في مجال حقوق الإنسان.

متى يجب أن تبدأ وماذا ينبغي أن تغطي؟

من أولى المسائل التي يجب النظر فيها عند تهيئة مرحلة العدالة الانتقالية هي التوقيت. متى يجب البدء بعملية العدالة الانتقالية، وما الفترة الزمنية التي ينبغي لها أن تشملها وكم يمكن لها أن تستغرق؟ لا تعالج العدالة الانتقالية القضايا والأحداث الحاصلة في الفترة الانتقالية فقط. مع أنها عملية عدالة مصممة لمساعدة البلاد خلال تلك الفترة الانتقالية. فقد تتطلب أهداف عملية العدالة الانتقالية النظر إلى أبعد من ذلك في التاريخ، وتسعى إلى المساءلة عن الجرائم والانتهاكات التي ارتُكبت قبل بعض الوقت. وقد تستمر معاناة الضحايا، والمجتمع ككل، من تأثير الجرائم التي ارتُكبت قبل عقود كثيرة من الزمن. فمعالجة هذه المظالم من خلال تحديد الأشخاص المفقودين، أو ملاحقة المرتكبين، أو إعادة الممتلكات مثلاً، يمكن أن تلعب كلها دوراً مهماً في تأمين انتقال مستدام. وليس على عملية العدالة الانتقالية الانتظار حتى انتهاء الأعمال العدائية. ففي صراع طويل، كذلك الدائر في سوريا، ثمة كثير من العمل المهم الذي يمكن القيام به حتى مع استمرار العنف. فالتحقيق وتوثيق الجرائم والانتهاكات يمكن أن يبدأ، حتى لو كانت عملية مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم والانتهاكات أو إدراجها في عملية أخرى ستتم لاحقاً. وبالمثل، يبدأ العمل الحاسم للتوعية والتعليم والتشاور قبل فترة طويلة من انتهاء النزاع، ويمكن أن يقطع شوطاً طويلاً نحو تمهيد الطريق لنجاح عملية العدالة الانتقالية. ويمكن للعدالة الانتقالية أن تستغرق وقتاً طويلاً كما يمكن أن تتكوّن من عدة مراحل. فقد اعتمدت المجتمعات الانتقالية المختلفة أطراً زمنية مختلفة جذرياً، مما يعكس بشكل جزئيّ مناخات سياسية مختلفة بحسب أولويات المجتمعات الانتقالية، فضلاً عن توافر الموارد والتوقعات العامة. وتبيّن التجارب من دول مثل الأرجنتين أنه على الرغم من فشل الجهود الأولية للمساءلة، يمكن لضغط الرأي العام مثل الجماعات التي تمثّل الضحايا، أن يؤدي إلى مبادرات للعدالة الانتقالية ذات مغزى في تاريخ لاحق.

وتشير احتجاجات المجتمع المدني وحملاته في سوريا إلى توقعات عامة كبيرة تتعلق بعملية مساءلة سبتدأ في أقرب وقت ممكن. وإلى ذلك الحين، من المهم التأكد من إعطاء الوقت الكافي للتشاور والتواصل، ولتصميم عملية شاملة وفاعلة تستجيب إلى تطلعات السوريين جميعهم وتكفل توافر الموارد اللازمة لضمان عدالة العمليات الانتقالية. وبينما يمكن لخسائر التأخير أن تكون كبيرة، يمكن أن تكون تكلفة الوقوع في الخطأ أو الفشل في معالجة بعض الجوانب المهمة للعدالة الانتقالية ضارة على قدم المساواة.

مثال: فرص ضائعة في العراق

حكم حزب صدام حسين (حزب البعث) العراق لأكثر من 35 سنة. وكان التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، وكانت الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري أموراً تحصل على نطاق واسع، ويُقدَّر أن 300 ألف عراقي لا يزالون مفقودين من تلك الفترة. وكانت جماعات عرقية ودينية كثيرة مضطهدة بشدة، بما في ذلك المسلمين الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال.

وكان يمكن لمحاكمة صدام حسين وكبار الشخصيات في نظامه أن تؤمّن فرصة مهمة من أجل العدالة، وعُلفت آمالٌ كبيرة على المحكمة الخاصة التي أنشئت في كانون الأول 2003. ومع ذلك، انقُدت المحاكمات على نطاق واسع لأنها بدت غير عادلة، ولأنها قصّرت عن معايير المحاكمة العادلة، ولأنها لم تنخرط في شكل مفيد مع ضحايا الجرائم التي حوكم صدام حسين وغيره عنها. وشكا عديد من الضحايا من أن المحاكمة لم تتناول الجرائم التي تعرضوا لها. وعلاوة على ذلك، أُعِد صدام حسين قبل أن يُحاكَم عن عديد من الجرائم الخطيرة الأخرى التي ارتكبها نظامه، ويشعر عديد من الضحايا بأن المحاكمة لم تؤمّن لهم الفرصة لتحقيق العدالة والإنصاف اللذين يستحقونهما.

مطابقة الآليات والأهداف

ثمة حاجة إلى عددٍ من الآليات المختلفة لتلبية مجموعة متنوعة من الأهداف التي تميز عملية العدالة الانتقالية. وبالتالي فإن مسألة الشكل الذي ستخذه عملية العدالة الانتقالية في سوريا مسألة لا يمكن أن يجيب عنها أحد سوى السوريين، استناداً إلى دراسة متأنية لأهدافهم وغاياتهم. ومن المهم أن نلاحظ و بشكل مستقل عن حرية سوريا في اختيار أنسب الآليات لأهدافها، أنها لا تزال مُلزَمة بعدديد من الالتزامات القانونية الدولية. وهذه الالتزامات هي:

- الالتزام بعدم السماح بالإفلات من العقاب
 - الالتزام بتقديم تعويضات إلى الضحايا
 - الامتناع عن العفو عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.
- وأظهرت عمليات كثيرة ناجحة للعدالة الانتقالية مقداراً كبيراً من الإبداع والابتكار في تصميم آليات مناسبة لسياقها وأهدافها الخاصة بها. فلجنة تَقْصِي الحقائق في الأرجنتين خاطبت مصدر القلق الوطني المشترك عن مصر "المختفين" على نطاق واسع، وشكّلت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا محفلاً قِيَمياً استطاع الضحايا فيه تبادل التجارب، ونجحت في إشراك عدد من الجناة من مرتكبي الانتهاكات البسيطة في

هذه الاحاديث، ونجحت المحاكم الجنائية الخاصة في سيراليون والبلقان في توسيع نطاق المساءلة الجنائية ليشمل كثيرين من الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن بعض من أخطر الجرائم التي ارتكبت خلال صراعات البلدين.

وعلى صانعي السياسة ونشطاء العدالة الانتقالية السوريين أيضاً التفكير بشكل خلاق، ولكن من المفيد تحضير معلومات حول هذه العملية من خلال تحديد بعض الطرق التي يمكن النظر فيها. و التي قد تفيد في تقسيم هذه الآليات إلى ما هو قضائي و غير قضائي.

الآليات القضائية

تركز الآليات القضائية الرئيسية على المسؤولية الجنائية والملاحقات القضائية الفردية. فالملاحقة الجنائية للمرتكبين المزعومين لجرائم خطيرة هي عادةً إحدى النقاط المحورية لعملية العدالة الانتقالية. وستقدم المحاكم السورية وقانون العقوبات السوري نقطة انطلاق مهمة للمساءلة الجنائية. لكن في عديد من المجتمعات الانتقالية، بما في ذلك سوريا، يمكن أن يشكل تأمين المساءلة الشاملة من خلال النظام القضائي المحلي تحدياً كبيراً. ومن غير الواضح إذا كانت ثمة قدرات وموارد كافية ضمن النظام القضائي السوري لإنجاز هذه المهمة في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب. وعلى المستوى المحلي قد لا يجرم قانون العقوبات تلك الأفعال التي قد تشكل جرائم بموجب القانون الدولي (المعمول به في سوريا سواء طُبّق محلياً أو لا). ولذلك قد تكون موارد قضائية إضافية مطلوبة، بما فيها قواعد القانون الدولي. ويمكن أن تُستخدم هذه الموارد داخل المؤسسات القضائية القائمة في سوريا، أو في المحاكم المحلية أو "المدولة" الجديدة التي سننشأ خصيصاً، أو في محكمة دولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، إذا تم تقرير ولايتها القضائية.

الآليات غير القضائية

قد تكون ثمة حاجة إلى مجموعة من الآليات غير القضائية لاستكمال عمل الآليات القضائية، ودعمهما كجزء من عملية العدالة الانتقالية. وقد لا تكون الإجراءات الجنائية قادرةً على معالجة كل الجرائم المبلغ عنها، وقد لا تكون قادرةً على إشراك كل ضحية، وقد لا تكون قادرةً ربما على تلبية الرغبة في لمحة أو سرد أوسع للأحداث، بما في ذلك التحقيقات في المسؤولية المؤسسية. وهناك أنواع كثيرة من الآليات غير القضائية، يجب أن يكون كل منها متلائماً مع ظروف مجتمع انتقالي مثل سوريا. ويجب على واضعي السياسات التفكير بشكل خلاق من أجل تحديد تلك الآليات التي تخدم أهدافها بأكبر مقدار من الفاعلية.²

2 انظر ردم الهوية، لاسلام من دون عدالة، لمزيد من النقاش في شأن دور الآليات غير القضائية في سد فجوة الإفلات من العقاب. متوافر في <http://www.npwj.org/node/1872> (فُرئ في 20 أيار 2013).

لجان التحقيق أو تقصي الحقائق

أُنشئت لجان تقصي الحقائق للتحقيق والتوثيق والتقارير حول فترات القمع والانتهاكات. وهي تُؤسَّس إما لأن الحقائق ليست معروفة جيداً، أو لأنها مخفية أو مشوهة، أو لأنه مطعون بها. ويمكن للجان تقصي الحقائق المساهمة في العدالة الانتقالية من خلال تأمين صورة كاملة عن الأحداث أثناء فترة من الانتهاكات. ويمكن لهذا أن يساعد الضحايا على التوصل إلى فهم أفضل لسباق معاناتهم والجرائم التي ارتكبت ضدهم، ويساعدهم على التوصل إلى فهم ما حدث لأحبائهم، ويوضح للأفراد والمجتمعات أن هناك آخرين، ربما على "الجانب الآخر"، يبادلونهم تجاربهم ومعاناتهم.

وقد أثبتت اللجان من هذا النوع أنها مفيدة عندما تكون ثمة رغبة في فهم الدور الذي تؤديه مؤسسات معينة في فترة من الانتهاكات، وربما كأساس للإصلاح. ويمكن أن تشمل هذه المؤسسات الجيش والأجهزة الأمنية، أو الوزارات الحكومية، أو الأحزاب السياسية. ويكون التحقيق في دور المؤسسة ومسؤوليتها بأكملها خارج نطاق المحاكمات الجنائية التي تركز على دور أفراد معينين في أحيان كثيرة. ولذلك يمكن للجان تقصي الحقائق أن تلعب دوراً قيماً في سد هذه الفجوة عن طريق التحقيق في مؤسسات بأكملها وفي السياق الذي يسمح لها بالعمل ضمنه.

مثال: تقصي الحقائق في الأرجنتين

للأرجنتين تاريخ طويل من التدخل العسكري في الحكم الديمقراطي. ففي 24 آذار 1976، استولى مجلس عسكري بقيادة الجنرال خورخي فيديلا على السلطة، وأنشأ الحلقة الأولى في سلسلة من الدكتاتوريات العسكرية. وفي محاولة من الجيش لحماية استمرار حكمه وبادعاء مبرر مكافحة الإرهاب اليساري، شارك في التكتيكات التي أُصِبت تُعرَف باسم "الحرب القذرة". وعمت حالات الاختفاء القسري، وبلغ عدد الناس المفقودين وفقاً للتقديرات ما بين 10 آلاف و30 ألفاً. وعانى المختطفون انتهاكات مروعة تتراوح ما بين القتل خارج نطاق القضاء والاعتقال التعسفي المطول والتعذيب المنهجي والاعتداء الجنسي. وعلى الرغم من ثقافة الإفلات من العقاب، كان أحد أول أعمال الرئيس ألفونسين لدى وصوله إلى السلطة في 1983، إنشاء الهيئة الوطنية لاختفاء الأشخاص، والمعروفة باسم CONADEP. وطلب من الهيئة "إيضاح الأحداث المتصلة باختفاء الأشخاص في الأرجنتين والتحقيق في مصيرهم أو مكان وجودهم" وتقديم تقرير بالنتائج إلى الرئيس. وكان واضحاً أن CONADEP اعتبرت مهمتها تحقيقية وليس قضائية، على الرغم من أنها كانت ملزمة بتمرير أي معلومات ذات صلة بالملاحقة إلى المحاكم. ولم توفر الهيئة جهداً في جمع المواد خلال الشهور التسعة التي كان عليها أن تنهي أعمالها خلالها. وسافر ممثلو الهيئة إلى 15 مقاطعة وجمعوا أكثر من ألف و400 شهادة لشهود داخل الأرجنتين وخارجها. وأجرت الهيئة عمليات استخراج لجثث وتفقّدت مراكز اعتقال سرية، وحيثما كان ذلك ممكناً، فحصت سجلات السجون والشرطة بهدف وضع أكمل صورة ممكنة.

3 تقرير CONADEP الملغون "Nunca Mas" ("ليس مجدداً"). انظر الجزء الرابع: إنشاء الهيئة الوطنية حول اختفاء الأشخاص وتنظيمها.

وجمعت الهيئة أكثر من 50 ألف صفحة من الوثائق، ونشرت ملخصاً لنتائجها في 1984. وتُرجم الملخص في وقت لاحق من الإسبانية إلى عدد من اللغات الأخرى، وتُشر في كتاب. ويحدد التقرير النتائج التفصيلية حول الجرائم المرتكبة في إطار عدد من المواضيع الرئيسية، بما في ذلك: "الاختطاف" و"التعذيب" و"مراكز الاحتجاز السرية" و"الإبادة". وفي قسم منفصل، قدم تحليلاً عن الضحايا الذين اختفوا. وصنفتهم بحسب العمر والجنس، وكذلك المجموعة، بما في ذلك الأطفال والنساء الحوامل والمرهقين والصحفيين والنقابيين والمرضى والمعوقين ورجال دين وأعضاء في جماعات دينية. وخصص التقرير مزيداً من الاهتمام بـ"الأسرة باعتبارها ضحية". وتناول أيضاً مواضيع أوسع مثل تنسيق القمع في أميركا اللاتينية، والعقيدة وراء القمع ومواقف بعض أعضاء الكنيسة. وخصصت قسماً كاملاً لدور السلطة القضائية خلال فترة القمع.

لجان الحقيقة

وعلى غرار لجان نقصي الحقائق ثمة لجان للحقيقة. تركز لجنة الحقيقة على أن تقدّم لجميع المتضررين من نزاع أو فترة من القمع فرصة لتبادل التجارب والتعبير عن همومهم والإبلاغ عن احتياجاتهم وتوقعاتهم. وتركز عادة على ضحايا النزاع لكنها قد تشكل أيضاً فرصة للمرتكبين لتبادل تجاربهم وإخبار جانبهم من القصة. ويمكن لشهادات الضحايا والجناة أن تلعب دوراً مهماً في توثيق فترة من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، لكن كثيراً ما تكون فائدة لجان الحقيقة في الأهمية التي يعلقها الضحايا على فرصة تبادل التجارب والحصول على صوت واضح في عملية العدالة الانتقالية. ويمكن إعطاء البعض مثل هذه الفرصة كشهود في محاكمة جنائية، لكن يُرجح أن تكون الفرصة مقتصرة على عدد صغير من الضحايا، وقد لا تُتاح لهؤلاء الحرية لمشاركة كل ما تعرضوا له من تجارب.

ويمكن للجان الحقيقة لعب دور حاسم في منع حدوث أي فجوة في مجال الإفلات من العقاب في الحالات التي يفوق فيها عدد المشتبه في ارتكابهم جرائم ما يمكن للآليات القضائية المتاحة أن تستطيع محاكمتهم. وحاولت بعض عمليات العدالة الانتقالية، خصوصاً في جنوب أفريقيا وسيراليون وتيمور الشرقية، إشراك متركبي الجرائم الصغيرة في عملية قول الحقيقة. إن هذه المهمة صعبة في معظم الأحيان حتى عندما يشارك الجناة من مرتكبي الانتهاكات البسيطة، فالزعماء والقادة لا يشاركون عادة، لكن تقديم الحوافز الصحيحة يساعد في المصالحة المجتمعية.

التعويض أو المقابل أو ارجاع الممتلكات لأصحابها

في 2005، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة "المبادئ التوجيهية الأساسية للأمم المتحدة في شأن الحق في الانتصاف و التعويض⁴ عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي". وتُبرز هذه الخطوط التوجيهية حق ضحايا الانتهاكات الجسيمة بمقابل سريع وكافي وفعال. وإدراكاً لأهمية هذا الحق، شمل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إنشاء "الصندوق الاستئماني للضحايا"، الذي صُمم لتأمين أشكال مناسبة من المقابل والدعم لضحايا الجرائم التي تُرتكب في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

4 اعتمدها الجمعية العامة وأعلنتها في القرار 60/147 في 16 كانون الأول 2005. متوافرة في :

<http://www2.ohchr.org/english/issues/remedy/principles.htm>

لكن التعويض لا يستطيع تقديم استعادة كاملة. فلا شيء يمكن أن يعوض أحداً عن فقدان أحياء. لكن هذه المبادئ التوجيهية الدولية تؤكد على الرغم من محدوديتها، أن مقابلاً ذا مغزى يمكن أن يلعب دوراً مهماً في حفظ كرامة الضحايا، ويساعد في الوقاية من استمرار الضعف والإيذاء. وهذا صحيح خصوصاً في المجتمعات المهمشة.

ويمكن للتعويض أن يتخذ أشكالاً عديدة، بدءاً من التعويض المالي للضحايا الأفراد إلى أشكال التعويض الجماعي لمجتمعات بأكملها، فضلاً عن التعويضات الرمزية. ويمكن تقديم التعويض مباشرة من الدولة، أو من الجناة من خلال العمل المجتمعي مثلاً.

والتعويض أحد أصعب جوانب العدالة الانتقالية. فالموارد المتاحة تكون في الأغلب محدودة للغاية بينما يكون عدد الضحايا كبيراً للغاية. وثمة خطر من أن يجد الضحايا وأسرتهم، بعض أشكال التعويض عدوانية لأنها قد تُعتبر تهويناً من خسارتهم. وثمة أيضاً خطر حقيقي من أن الاستياء والشعور بالظلم سينتوران إذا لم يُمنحوا تعويضاً عادلاً وشفافاً. ويمكن لأشكال من التعويض الجماعي والرمزي أن تكون ذات قيمة خاصة في هذه المواقف.

إصلاح المؤسسات

عند وجود مؤسسات معينة مسؤولة عن انتهاكات، أو مسؤولة عن مناخ من الإفلات من العقاب، يمكن بذل جهود لإصلاح هذه المؤسسات من أجل منع الانتهاكات في المستقبل. ويمكن أن يجري ذلك عن طريق جعل عملها أكثر شفافية، أو من خلال وضع هياكل وإجراءات أكثر ثباتاً للمساءلة. وقد ينظر الإصلاح المؤسساتي أيضاً في قانون العقوبات الحالي. فحيث لا يمكن تغيير القانون لتسهيل ملاحقة الجرائم التي ارتكبت بالفعل، قد يشير دوره السابق في تسهيل ثقافة الإفلات من العقاب إلى أنه يتطلب تعديلاً ليكون بمثابة أداة مساءلة أكثر فاعلية في المستقبل.

التحري والاستبعاد

بعد فترة من الحكم الاستبدادي، قد يكون عدد كبير من الأفراد قد تواطؤوا في الفساد والنشاطات الإجرامية والانتهاكات. وسيواجه كثيرون ملاحقة جنائية، لكن قد تبرز أيضاً رغبة في ضمان استبعاد بعض الذين لم يُحاكموا على الأقل من تولي مناصب عامة أو مناصب في الحكومة و بناء مؤسسات جديدة. لذلك فإن التحري عن المرشحين إلى المناصب العامة واستبعاد المتورطين من المؤسسات الحكومية القائمة يكون في الأغلب سمة أساسية للعدالة الانتقالية.

لكن يمكن لهذه العملية أن تكون صعبة ومدمرة. فأهمية استثناء المذنبين بإساءة استخدام السلطة يجب أن تُوازن مع أهمية تأمين الاستقرار والاستمرارية، بما في ذلك ضمان عدم ضياع القدرة من دون داعٍ فيما الحاجة ماسة إليها. ولا بد من بذل جهود لضمان وجود معايير واضحة وشفافة تركز على السلوك الفردي، بدلاً من التركيز على مجرد الانتماء. وينبغي أن تضمن العملية أيضاً الحقوق بإجراءات سليمة للتقاضي، بما في ذلك إجراءات واضحة للاستئناف والقيام بمحاكمة عادلة.

مثال: اجتثاث البعث في العراق

بعد سقوط نظام صدام حسين وحزبه حزب البعث بعد 35 سنة في الحكم، كانت هناك رغبة عامة قوية في ضمان عدم السماح للمذنبين بالتواطؤ في الاضطهاد الذي مارسه النظام بالاستمرار في العمل في الحكومة أو مؤسسات الدولة. لكن قانون اجتثاث البعث يُعتَبَر الآن وعلى نطاق واسع خطأً مبكراً ومكلفاً. حيث أخرجت التشريعات أعداداً كبيرة من المسؤولين من المؤسسات الحكومية والجيش والأجهزة الأمنية. وركزت معايير تفتقر إلى الوضوح والدقة على الانتماء إلى حزب البعث بدلاً من التركيز على السلوك أثناء الوجود في المنصب، وترتب على ذلك إخراج آلاف كثيرة من المسؤولين الذين لم يتورطوا في أي أخطاء خطيرة من الخدمة ومُنِعوا من أي عمل في القطاع العام مستقبلاً، من دون عمليات طعن واضحة أو ضمانات بإجراءات قانونية ملزمة. وحرّم هذا عديداً من المؤسسات الحكومية من موارد قيمة، والأهم من ذلك، أنه قوّض بشدة قدرة الجيش والأجهزة الأمنية فيما كانت ثمة حاجة كبيرة إليهم .

إحياء الذكرى

يقدّر الضحايا، والمجتمعات ككل، في الأغلب الاعتراف بالخسارة والمعاناة وبعض الأشكال العامة لإحياء ذكرى من فقدوهم. وبالتالي يمكن للمبادرات الرسمية لإحياء ذكرى ضحايا أن تكون ذات قيمة هائلة للضحايا. ويمكن للمتألمين، والتماثيل، وإعادة تسمية الشوارع أو الساحات، وأفعال التذکر، والاعترافات الرسمية أن تلعب دوراً مهماً في تقديم شعور بطي صفحة مؤلمة إلى الضحايا قد يحتاجون إليه خلال إعادة بناء حياتهم.

التنسيق

تعد بعض آليات العدالة الانتقالية مناسبةً لتحديد الذنب والمسؤولية الفردية، فيما تعتبر آليات أخرى أكثر ملاءمةً للتحقيق في أدوار مؤسساتية أوسع نطاقاً أو في استعادة كرامة الضحايا. فالمساءلة الجنائية، مثلاً، تتطلب آليات قضائية، فيما التحري والاستبعاد يتطلبان إجراءاتٍ لتحديد الأفراد الذين تثبت إدانتهم بالإساءة في استخدام سلطاتهم. وقد تبرز حاجة إلى آليات غير قضائية لتأمين المساءلة حيث لا يمكن أن يُتَوَقَّع أن تقوم المحاكم الجنائية بذلك. وقد تكون لجنة تقصي الحقائق أو لجنة للحقيقة مناسبةً لفهم دور مؤسسات محددة، مثل قوات الأمن، ويمكن أن تشكّل أساساً للإصلاح. وقد تكون لجنة الحقيقة مفيدة لمعالجة حزن أولئك الذين يريدون معرفة مصير المختفين أو المتوفين. وبالتالي، لا يمكن التعرف على آليات محددة إلا بعد اتضاح صورة أهداف العدالة الانتقالية في سوريا بعد مناقشات وتشاورات عامة و شاملة. عند تحديد أهداف العدالة الانتقالية، وتحديد آليات تحقيق هذه الأهداف، لا بد من التفكير في كيفية تنسيق عملها. وهذا أمر بالغ الأهمية لتجنب الازدواجية غير الفاعلة والتوترات والصدمات النفسية غير الضرورية للضحايا، وهذا أساسي لضمان أن الارتباك أو عدم اليقين لن يحدّ من رغبة الضحايا والجنّة بالمشاركة. خصوصاً في سياق صراع معقد مثل الصراع السوري، حيث يعد كثيرون مرتكبي جرائم وضحايا في الوقت نفسه. وقد يكون لدى المذنبين في جرائم بسيطة جداً معلومات ذات قيمة للمحاكم أو لجان

تقصي الحقائق، لكنهم قد يكونون مترددين في تشارك هذه المعلومات خوفاً من الملاحقة القضائية في حقهم. لذلك ينبغي على مصممي العملية ومنفذها ضماناً أن يكون لكل آلية اختصاص محدد بوضوح و ضمان استقلالها و تعاونها بشكل واضح و شفاف.

القانون الدولي

إن أحكام القانون الدولي ومقتضياته هي ذات أهمية متزايدة لآليات المساءلة القضائية، خصوصاً في ما يتعلق بالجرائم المصنفة بموجب القانون الدولي و حقوق الإجراءات السليمة للتقاضي. و تمّة نوعان من المصادر الرئيسية للقانون الدولي، وهي المعاهدات أو الاتفاقيات المكتوبة المبرمة بين دولتين أو أكثر، والقانون الدولي العرفي، أي سلوك الدول مع اعتقادها أن سلوكاً مثل هذا مطلوب قانوناً. والمصادر الرئيسية للمعاهدات حول الجرائم المصنفة بموجب القانون الدولي هي اتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية للعام 1977، واتفاقية الإبادة الجماعية للعام 1949، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للعام 1998، والمعاهدات المتخصصة الأخرى التي تركز على قضايا محددة، مثل البروتوكول الاختياري الثاني الملحق باتفاقية حقوق الطفل.

وتوجد حقوق الإجراءات السليمة للتقاضي في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي معاهدات وإعلانات أخرى. وباستثناء الحالات التي يمكن أن يُقال فيها إن أحكام معاهدة ما تمثل القانون الدولي العرفي، كما هي الحال بالنسبة إلى عديد من المعاهدات المذكورة هنا، ليست الالتزامات القائمة في معاهدة ما ملزمة إلا لأطراف تلك المعاهدة.

و يُعتبر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ممثلاً للقانون الدولي العرفي على نطاق واسع فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة. وعلى هذا النحو، فالجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، المنصوص عليها في المواد من 6 إلى 8، هي دلالة على أفضل وجه ممكن على القانون الدولي العرفي عند اعتماد نظام روما الأساسي في 1998⁵. وهي تشمل: الإبادة الجماعية (المادة 6)، والجرائم ضد الإنسانية (المادة 7) وجرائم الحرب (المادة 8)⁶. وكما سُنقش مزيد من التفصيل أدناه، تتكون كل من هذه الجرائم المعقدة من عناصر متعددة، يُشار إليها في الأغلب باسم "أركان الجرائم"، ووُضعت في وثيقة منفصلة اعتمدها جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية في 2002⁷. ومن المهم ملاحظة التمييز بين الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و أحكام نظام روما الأساسي الأخرى، خصوصاً تلك المتصلة بصلاحيات المحكمة والتعاون مع المحكمة من قبل الدول الأطراف فيها. ولأن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يُعتبر ممثلاً للقانون الدولي العرفي، أقله منذ 1998.

5 : انظر بوليتي، إم، ونيسي، جي. (محرران)، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: تحدّ للحصانة، مؤسسة دارتموث للنشر، 2001، ص. 25. ولي، آر إس (محرر)، المحكمة الجنائية الدولية: عناصر الجرائم وأحكام الإجراءات والأدلة، ترانسناشيونال للنشر، 2001، ص. 5، 8 وعموماً الفصل السادس، "تأمّلات في عناصر الجرائم".
A/CONE.183/9 : 6، متوافر في :
(http://icc-cpi.int/en_menus/icc/legal%20texts%20and%20tools/official%20journal/Pages/rome%20statute.aspxICC-ASP/1/3(part II-B

7 متوفر في :

http://icc-cpi.int/en_menus/icc/legal%20texts%20and%20tools/official%20journal/Pages/elements%20of%20crimes.aspx

إن لم يكن منذ وقت سابق، يمكن اعتبار نص المواد من 6 إلى 8 عن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية متضمناً لمضمون القانون الدولي العرفي حول تلك الجرائم.

وعلى هذا النحو، يمكن اعتبار نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مصدراً للقانون الدولي الذي ينطبق على الدول كلها وكذلك الجهات الفاعلة من غير الدول والمشاركة في نزاعات مسلحة وبالنسبة إلى الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، كذلك في أوقات السلم .
لكن هذا لا يعني أن المحكمة الجنائية الدولية نفسها سيكون لها صلاحية على الدول كلها والجهات الفاعلة من غير الدول. فللمحكمة صلاحيات لتكون قادرة على التحقيق مع أفراد ومقاضاتهم في ثلاث حالات:

1. حين تحدث الجريمة في أراضي دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية، أو حيث يكون الفرد المرتكب لها هو من رعايا دولة عضو في المحكمة
2. حين تعطي دولة ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية طوعاً صلاحيات للمحكمة (أي حين تحيل الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية)، أو
3. حين يحيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية

ولأن سوريا ليست دولة طرفاً في المحكمة الجنائية الدولية، ليس لدى المحكمة صلاحية قضائية تلقائية في الجرائم المرتكبة في سوريا أو من قبل مواطنين سوريين. ولكي يحدث هذا، على سوريا أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، ولأن المواد من 6 إلى 8 في شأن الجرائم المصنفة بموجب القانون الدولي يمكن اعتبارها ممثلة للقانون الدولي العرفي، يمثل مضمون المواد من 6 إلى 8 القانون الذي ينطبق على الجهات الفاعلة كلها والمعنية بالصراع الدائر في سوريا.

فئات الجرائم بموجب القانون الدولي

هناك ثلاث فئات رئيسية من الجرائم المصنفة بموجب القانون الدولي: جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

جرائم الحرب

جرائم الحرب هي تلك الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي والتي تُرتكب أثناء النزاع المسلح وتجلب المسؤولية الجنائية الفردية. ولكي تشكل الجريمة جريمة حرب، ثمة مجموعتان من العناصر التي تحتاج إلى إثبات:

أولاً، ثمة حاجة إلى إظهار وجود نزاع مسلح سواء كان دولياً أو غير دولي في طبيعته.
ثانياً، ارتكاب أحد الأفعال المحظورة، مثل استهداف المدنيين أو الأهداف المدنية عمداً، أو استخدام أسلحة محظورة معينة، أو تجنيد الأطفال أو تطويعهم أو استخدامهم للمشاركة فعلياً في الأعمال الحربية، وهلم جراً.

ومن أجل إثبات المسؤولية الجنائية الفردية فور تأكيد هذين العنصرين، ثمة حاجة بالتالي إلى إظهار أن الشخص المعني كان على بينة من الوقائع المكونة للصراع المسلح وأن يكون الفعل وقع في سياق ذلك الصراع المسلح. وتتوافر الأحكام المتعلقة بجرائم الحرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية في المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي النظر في احتمال ارتكاب جرائم حرب في سوريا، وفي توثيق الأحداث التي قد تشكل جرائم حرب، من المهم أن نأخذ كل هذه العناصر في الاعتبار. وكما توضح الدراسة الحالية، سيكون من المهم بشكل خاص تحديد مقدار تبيان الأحداث لوجود نزاع مسلح ونوع النزاع المسلح القائم.

مثال: تعريف المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للنزاع المسلح

نظرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تعريف النزاع المسلح في مرحلة مبكرة من تاريخها، ونصت على ما يلي: "يوجد النزاع المسلح كلما حصل لجوء إلى القوة المسلحة بين الدول أو عنف مسلح طويل الأمد بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة أو في ما بين هذه الجماعات داخل الدولة. وينطبق القانون الإنساني الدولي من الشروع في صراعات مسلحة مثل هذه ويمتد إلى أبعد من وقف الأعمال العدائية حتى يجري التوصل إلى اتفاق عام على سلام، أو في حالة الصراعات الداخلية، يجري التوصل إلى تسوية سلمية. حتى تلك اللحظة، لا يزال القانون الإنساني الدولي منطبقاً في كل أراضي الدول المتحاربة، أو في حالة الصراعات الداخلية، كل الأراضي الخاضعة لسيطرة أي من الأطراف، حتى لو لم يحصل قتال فعلي هناك"⁸.

ويُميّز القانون الدولي الإنساني بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية. فالأغلبية العظمى من الأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول تنطبق فقط على النزاعات المسلحة الدولية. ومع ذلك، فإن المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني، وضعت مجموعة من القواعد والحمايات الأساسية المطبقة بالحد الأدنى في أي نزاع مسلح⁹. ويمكن وصف الصراع في سوريا في فترات زمنية مختلفة، وبالتالي تطبيق هذه القواعد والحمايات الأساسية بالحد الأدنى في سوريا من اللحظة التي بدأ فيها النزاع المسلح.

الجرائم ضد الإنسانية

"أركان الجرائم الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية" هي الوثيقة الأكثر حسماً في تعريف الجرائم ضد الإنسانية وعناصرها القانونية. وعُرِّفت الجرائم للمرة الأولى في المادة 6 (ج) من ميثاق نورمبرغ عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. وأدرجت فئة الجرائم ضد الإنسانية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والنظام الأساسي للمحكمة الخاصة بسيراليون، وغيرها. وتتوافر الأحكام المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية في المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

8 المدعي في مواجهة تاديتش، القضية الرقم IT-94-I، غرفة الاستئناف، قرار اختصاصي، 2 تشرين الأول 1995 (القرار الاختصاصي في قضية تاديتش)، الفقرة 70.

9 IT-98-34 غرفة المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الحكم، 31 آذار 2003، الفقرة

4 المدعي في مواجهة ناليتيتش ومارتيتوفيتش، القضية الرقم IT-98-34 غرفة المحاكمة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الحكم، 31 آذار 2003، الفقرة

وثمة مجموعتان من أركان الجرائم ضد الإنسانية، يمكن وصف إحداها بأنها عناصر "يجب أن تقع في سياق معين". ويجب أن تتحقق في الحالات كلها عن فعل يشكّل جريمة ضد الإنسانية. وهذه العناصر هي:

- (1) وقوع هجوم ضد مجموعة من السكان المدنيين
 - (2) والهجوم واسع النطاق أو المنهجي،
 - (3) والفعل المذكور قد ارتُكب كجزء من هذا الهجوم، و
 - (4) المتهم يعلم بالسياق الأوسع الذي ارتُكب فيه فعله.
- إذا استُوفيت هذه العناصر، يجب على الفعل أيضاً أن يكون واحداً من الأفعال المحظورة التي تشكل جريمة ضد الإنسانية، بما فيها القتل والإبادة والتعذيب والترحيل والسجن والاعتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي، والاضطهاد والأفعال اللاإنسانية الأخرى. ولا يوجد أي شرط لوجود نزاع مسلح، فالقانون الذي يحظر الجرائم ضد الإنسانية ينطبق في أوقات السلم كما في أوقات الحرب.

الإبادة الجماعية

طُوّرت عناصر جريمة الإبادة الجماعية للمرة الأولى في 1948 في اتفاقية الإبادة الجماعية. لا تُعتبر تلك الاتفاقية الآن ممثلة للقانون الدولي العرفي فحسب، بل أيضاً قاعدة من قواعد القانون الدولي التي لا يجوز الانتقاص منها. وعلى هذا النحو، فإن القانون الذي يحدد جريمة الإبادة الجماعية ملزم للدول كلها في كل مكان وفي الأوقات كلها.

وجوهر جريمة الإبادة الجماعية هو القصد الخاص المرتبط بالجريمة، ويشمل تحديداً أفعالاً معينة تُرتكب "بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه". وفي جريمة الإبادة الجماعية، "تكون الجماعة نفسها هي الهدف النهائي أو الضحية المقصودة لهذا النوع من السلوك الجرمي واسع النطاق. والإجراءات المتخذة ضد أفراد من المجموعة هي الوسيلة المستخدمة لتحقيق الهدف النهائي الجنائي في ما يتعلق بالمجموعة"¹⁰. وبما أن هذا هو الركن المعنوي للجريمة فهو الأساس لإثبات الجريمة ككل، وهو العنصر الأكثر صعوبة على الإثبات في أغلب الأحيان.

وكما هي الحال في جرائم أخرى، بعد إثبات هذا العنصر المحدد القصد، هناك أيضاً حاجة إلى إثبات وقوع بعض الأفعال المحظورة، وهي قتل أعضاء من الجماعة، وإلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأعضاء من الجماعة، وإلحاق ظروف معيشية بالجماعة يُقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً، وفرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، ونقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

10 مسودة قانون الجرائم ضد سلام الإنسانية وأمنها للجنة القانون الدولي، تعليق على المادة 17. تقرير لجنة القانون الدولي حول عمل دورتها 48، 6 أيار - 26 تموز 1996، السجلات الرسمية للجمعية العامة - الدورة 51، الملحق الرقم 10 (A/51/10).
11 انظر عموماً، بانتيكاس، أي. القانون المعاصر للمسؤولية العليا (1999) 93 (3)، المجلة الأمريكية للقانون الدولي 573.

أنواع المسؤولية الجنائية الفردية بموجب القانون الدولي

المسؤولية المباشرة

وفقاً لمبادئ راسخة في القانون الدولي العرفي، فأي شخص قرر أو حرّض، أمر أو ارتكب أو ساعد أو شجع في أي شكل آخر في التخطيط أو الإعداد أو التنفيذ لجريمة بموجب القانون الدولي، (أي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية)، قد يُحمّل مسؤولية فردية عن الجريمة. وليس ضرورياً أن يكون المتهم عضواً في القوات المسلحة لكي يجذب المسؤولية، فيمكن أيضاً أن يكون المدنيون مسؤولين جنائياً عن انتهاكات للقانون الجنائي الدولي.

ولا تعفي المتهم حقيقة أنه كان يتصرف بناء على أوامر من الحكومة أو الرئيس من المسؤولية الفردية الجنائية، على الرغم من أن ذلك يمكن أن يُؤخّذ في الاعتبار وفقاً للمبادئ العامة للقانون في تخفيف العقوبة. ووفقاً لهذه المبادئ الخاصة بالمسؤولية، إذا أمر قائد بتنفيذ أفعال معينة، سيُحمّل المسؤولية المباشرة عن تلك الأفعال.

مسؤولية القيادة

يفرض القانون الجنائي الدولي ما يُعرف باسم "مسؤولية القيادة"، في إشارة إلى المبدأ الذي يكون فيه الرئيس مسؤولاً عن أفعال مرؤوسيه ممن يعملون تحت قيادته .

وتعني مسؤولية القيادة تبوء موقع قيادة، أي أن يكون القائد على علاقة معينة مع مرؤوسيه، بدلاً من إعطاء الأوامر فعلاً. وبالتالي يكون القائد مسؤولاً عن أي أفعال مثل هذه من مرؤوسيه، بغض النظر عما إذا كان القائد أصدر فعلاً أمراً بارتكاب أفعال مثل هذه. وإذا تم إعطاء أمر أو قرار - كما أُشير سابقاً- يتحمل القائد المسؤولية المباشرة عن أفعال نُفّذت وفقاً لذلك القرار.

ووصفت نظرية مسؤولية القيادة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كما يلي:

"يجب ملاحظة الشخصية القانونية المتميزة لنوعين من مسؤولية الرئاسة. ففيما أن المسؤولية الجنائية للرئاسة عن أفعال مؤكدة تنبع من المبادئ العامة لمسؤولية التواطؤ... فإن المسؤولية الجنائية للرؤساء لفشلهم في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع السلوك غير القانوني من مرؤوسيهم أو قمعه، تُفهم بشكل أفضل عندما يُنظر إليها مقابل المبدأ القائل إن المسؤولية الجنائية عن الإهمال تترتب فقط حيث يوجد التزام قانوني بالفعل. وكما تدل بكل وضوح حالة القادة العسكريين... يفرض القانون الدولي واجباً جازماً على رؤسائهم بمنح الأشخاص الخاضعين لسيطرتهم من ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وهذا الواجب في نهاية المطاف هو ما يقدّم الأساس للمسؤولية الجنائية المنسوبة ويحدد ملامحها"¹².

وينطبق هذا النوع من المسؤولية في حالتين:

الأولى، حيث المرؤوس علم أو يجب أن يكون على علم أن الأفعال كانت على وشك أن ترتكب أو كانت ترتكب ولم يفعل شيئاً لوقف ارتكابها.

12 المدعي في مواجهة ديليبليتش وشركائه، القضية الرقم IT-96-21-T، غرفة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الحكم، 16 تشرين الثاني 1998، الفقرة 334.

والثانية، حيث عرف الرئيس بأن أفعالاً مثل هذه كانت تُرتكب ولم يعاقب المسؤولين عنها. وكما هي الحال مع المسؤولية المباشرة، لا تقتصر مسؤولية القيادة على العسكريين بل تمتد إلى القادة المدنيين. ويجدر التأكيد على أن مبدأ مسؤولية القيادة لا يحد المسؤولية الجنائية الفردية للمرؤوسين عن الأفعال التي ارتكبوها أو يلغيها، فكل من الرئيس والمرؤوس يمكن أن يكون مسؤولاً عن الجرائم في الوقت نفسه.

العمل الجرمي المشترك

ثمة طريقة ثالثة لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية، وهي نظرية "العمل الجرمي المشترك"، المعروف أيضاً باسم "JCE". ويشير العمل الجرمي المشترك إلى مشاركة الفرد في "فهم أو ترتيب يصل إلى اتفاق بين اثنين أو أكثر من الأشخاص على أنهم سيرتكبون جريمة. ولا يحتاج الفهم أو الترتيب إلى أن يكونا صريحين، ويمكن الاستدلال على وجودهما من كل الظروف... ويمكن في الظروف نفسها التي يشارك فيها شخصان أو أكثر معاً في ارتكاب جريمة معينة أن تقيم تفاهماً أو ترتيباً غير معلن يصل إلى اتفاق أبرم بينهما في ذلك الوقت والزمن لارتكاب تلك الجريمة"¹³.

وهناك ثلاثة أشكالٍ من العمل الجرمي المشترك:

يتطلب العمل الجرمي المشترك الأول مشاركة الفرد في خطة مشتركة بقصد ارتكاب جريمة، ثم تقع الجريمة فعلاً. ويتطلب العمل الجرمي المشترك الثاني أن يكون ثمة نظام من سوء المعاملة (كالذي يمكن أن يكون موجوداً في أحد مراكز الاحتجاز)، ويشارك الفرد في هذا النظام بقصد ارتكاب جريمة، و تقع الجريمة فعلاً. ويشبه العمل الجرمي المشترك الثالث العمل الجرمي المشترك الأول، إلا أنه لا يتطلب أن تُرتكب الجريمة فعلاً، شرط أن ما يجري هو جريمة أخرى كانت قابلة للتوقع نتيجة الأفعال المتخذة لارتكاب الجريمة المقصودة. مثلاً، شارك شخص في خطة لتفجير قرية بقصد إرهاب السكان، لكن من دون أن ينوي تدمير مسجد. وبما أن تدمير المسجد كان قابلاً للتوقع، يمكن أيضاً تحميل الشخص مسؤولية تلك الجريمة، وفقاً للعمل الجرمي المشترك الثالث.

التحقيقات والوثائق

تعتمد العديد من آليات العدالة الانتقالية على التحقيق والتوثيق للجرائم والانتهاكات الخطيرة. وينطبق هذا على الآليات القضائية والآليات غير القضائية كلها مثل تصفي الحقائق، والسعي إلى الحقيقة، والتعويض، والتحري. ويقوم النشطاء السوريون والصحفيون ومنظمات المجتمع المدني وصانعو السياسات حالياً بعمل واسع ومهم في التوثيق والتحقيق. لكن وكما توضح المناقشة آنفة الذكر، فإن طبيعة عديد من آليات العدالة الانتقالية تفرض متطلباتٍ مهمة على الطريقة التي يجب أن يجري هذا العمل وفقها، من أجل تلبية إمكاناتها الكاملة. ولذلك من المهم التأكد من أن العمل التوثيقي الجاري يلبي هذه المتطلبات، جنباً إلى جنب مع أي أهداف أخرى للعمل.

13 كرونجياتش، القضية الرقم IT-97-25-T، حكم غرفة المحاكمة، الفقرة 80.

التحقيق في الجرائم بموجب القانون الدولي¹⁴

تبيّن فئات الجرائم المصنفة بموجب القانون الدولي والعناصر اللازمة لإثباتها أهمية توثيق الأحداث مع فهم واضح لدورها في نهاية المطاف في تحقيق جنائي محتمل. وكما لوحظ، فإن عملية التوثيق مهمة لآليات المساءلة غير القضائية لضمان نزاهة العملية ونتائجها. ويركز هذا القسم على التحقيقات الجنائية، و لكن تنطبق العديد من المبادئ والمناهج نفسها أيضاً على آليات غير قضائية. وكما هي الحال مع القانون الجنائي المحلي، ثمة حاجة إلى التحقيق في جرائم مصنفة بموجب القانون الدولي قبل أن يمكن النظر فيها في محكمة قانونية. وتشبه عمليات التحقيقات الجنائية الدولية في نواح كثيرة وإلى حد بعيد عمليات التحقيقات الجنائية الوطنية: هناك اشتباه بأن جريمة ارتُكبت، ثم يجري محققون تحقيقاتهم من خلال التحدث مع الشهود، ويراجعون الوثائق والأدلة من خلال جمع أنواع مختلفة من الأدلة المادية. وتُحلّل نتائج هذه التحقيقات وفقاً للقانون المعمول به، وترتبط جرائم محددة بأفراد محددين، ويجلب المدعون العامون الأدلة أمام محكمة ذات صلاحية في الحالة المعنية، إن كان قد تم انشاء مثل هذه المحاكم.

والفارق الرئيسي بين التحقيقات والملاحقات القضائية الجنائية الوطنية والدولية، هو الكم الهائل من المعلومات المتاحة في شأن ارتكاب جرائم معينة، خصوصاً عندما تكون تلك الجرائم إما واسعة النطاق أو منهجية في طبيعتها. ففي القانون الدولي، يمكن أن يتوافر الآلاف من الشهود الذين يمكن أن يقدموا كثيراً من المعلومات عن الجرائم التي ارتُكبت، بما في ذلك تحديد أفرادٍ معينين نفذوا تلك الجرائم الفردية. ومع ذلك، ثمة معلومات أقل متاحة لربط الشخص (الأشخاص) ذي (ذوي) المسؤولية النهائية، ويُشار إليهم في الأغلب باسم "أولئك الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية"، بالأفعال الفردية التي وقعت على الأرض.

وعلى هذا النحو، تحتاج المؤسسات الجنائية الدولية إلى الحصول على صورة شاملة لما حدث، لتحديد الأفراد الذين قد يكونون مسؤولين عن مجموعات من الأفعال التي تشكل جرائم، أو عن خطط أو سياسات شملت ارتكاباً واسع النطاق أو منهجياً لجرائم أسفرت عنها. وأحياناً كثيرة، يكون الشهود الذين سيقدّمون معلومات عن "أساس الجريمة"، أي تعدد الجرائم المرتكبة على أرض الواقع، مختلفين عن أولئك الذين يمكن أن يؤمنوا "معلومات الربط"، أي المعلومات التي تربط أولئك الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية بأساس الجريمة. و من المهم عدم إضاعة فرص الحصول على معلومات استخباراتية قيمة بناءً على افتراض أن شاهداً معيناً لن يكون في وضع يمكنه من تقديم أدلة الربط. يمكن تمثيل هذه العملية على نطاق واسع على النحو التالي:

1. مرحلة التحقيق: جمع معلومات لتجميع صورة ما حدث فعلاً.
2. تحديد الجرائم التي يمكن أن تكون قد ارتُكبت بموجب القانون الدولي.
3. ربط الجريمة بشخص معين يشتبه في أنه مسؤول عن هذه الجريمة عبر مختلف أنماط المسؤولية.

14 تستند هذه النصيحة إلى ورقة غلين مورغان المعنونة "التوثيق: سد الفجوة بين الأحداث والضحايا". وغلين مورغان محقق خبير ذو تجربة واسعة من التحقيق في الجرائم المصنفة وفقاً للقانون الدولي وفي عدد من المجتمعات الانتقالية.

ثمة أدلة واضحة على انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وقعت في سوريا. لكن كما توضح العملية المذكورة أعلاه، فإن عملية ملاحقة المسؤولين عن هذه الجرائم معقدة. ولذلك يجب أن تنظر الجهود الجارية لتوثيق الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي في سوريا في المتطلبات اللازمة لملاحقة مثل هذه الجرائم، بما في ذلك عناصر الربط والأدلة التي تربط بين أولئك الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم بالأحداث الجارية على أرض الواقع. ومن المهم تضمين هذه المتطلبات في العمل التوثيقي الجاري. وثمة عدد من الطرق البسيطة نسبياً التي يمكن اللجوء لها للقيام بذلك.

توثيق مسرح الجريمة: الاعتبارات العملية¹⁵

لا يزال عدد كبير من الأحداث العنيفة يحدث في سوريا، بما في ذلك تفجيرات وهجمات جوية وهجمات بالأسلحة الثقيلة. في حين أن توثيق جميع الضحايا مهم، فإن قائمة الضحايا لا تحمل في حد ذاتها قيمة قانونية مطلقة لجهة الملاحقة القضائية للجرائم بموجب القانون الدولي. و إنه لمن المؤسف فعلاً أن الحروب تنتج عديداً من الإصابات في صفوف المدنيين، لكنهم ليسوا جميعهم بأي حال من الأحوال من ضحايا جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. ويسبب عديداً من العمليات العسكرية المشروعة وفيات وإصابات في صفوف المدنيين، لكنها ليست بالضرورة أفعالاً جرمية في حد ذاتها. وهذه هي الحال مع الحوادث غير المباشرة للقصف (بالمدافع والهاون والدبابات أحياناً)، والتي تميل إلى أن تكون على نطاق واسع، لكنها أيضاً إشكالية، ولهذا السبب تقدم لنا هنا مثالاً توضيحياً مفيداً. للوهلة الأولى قد تبدو قذيفة مدفعية تنفجر في منطقة مدنية تعج بالحركة في مدينة سورية ما تسببت بوفيات وإصابات متعددة وأضرار واسعة النطاق عملاً جرمياً واضحاً. لكن الوصف أعلاه للجرائم بموجب القانون الدولي يوضح وجوب تلبية عدد من المعايير لكي يكون الأمر على هذا النحو. ولذلك من المهم أن تركز جهود التوثيق على توثيق وجود هذه المعايير الإضافية فضلاً عن الأفعال نفسها. ويساعد توثيق مسرح الجريمة على القيام بذلك، وعلى جهود التوثيق الأخرى الجارية حالياً في سوريا، فهو مشروع يقع بالتأكيد ضمن قدرات الناشطين السوريين.

لكن هناك قضية مهمة يجب تذكرها: ضرورة بذل كل جهد ممكن لضمان أن تجري هذه الخطوات بأمان بحيث يجب عدم القيام بها حين لا يمكن ضمان السلامة. فالمواقع التي استُخدمت فيها متفجرات، بما في ذلك القذائف وقذائف الهاون، قد تحتوي على ذخائر غير منفجرة، ويمكن أن تكون لا تزال نشطة ويمكن أن تتسبب باصابات للناس الذين يوثقون المشهد لاحقاً أو تقتلهم.

ومع أخذ هذا التحذير في الاعتبار، ثمة عديداً من الخطوات التي يمكن اتباعها لتوثيق مسرح الجريمة لكي يمكن لها أن تكون مفيدة لعمليات المساءلة في وقت لاحق:

أولاً، توثيق السياق المادي الأوسع من الحدث: على امتداد بضعة مئات من الأمتار من نقطة الانفجار¹⁶، هل هناك أي أهداف عسكرية مشروعة ذات طابع ثابت (أهداف تشغيلية مثل المنشآت العسكرية، أو إستراتيجية، مثل البنية التحتية الحيوية) في وقت الانفجار؟ هل كانت هناك أية أهداف متنقلة تمر عبر المنطقة (تُسمى أهدافاً "ساحنة")؟ كان يمكن لهذه الأهداف أن تكون الهدف لقذيفة لم تُوجّه بدقة.

ويمكن لقرب أي من هذه الأهداف أن يقوّض المزاعم بأن مدنيين استُهدفوا عمداً أو إهمالاً.

ثانياً، توثيق الموقع المتأثر: هل يمكن وضع رسم تخطيطي فوراً للمنطقة حول نقطة الانفجار تبين الضرر وعلامات الشظايا ومواقع ضرب الناس؟ يجب أن تشمل الوثائق صوراً أو فيديوهات، مع الحرص على "تحديد مرجعية" هذه الصور والفيديوهات، بما في ذلك تضمينها رؤية واضحة لأسماء الشوارع والمعالم المحلية الخ. وإذا كان ذلك ممكناً، يجب توثيق إن كانت القذيفة "طلقة واحدة" أو جزءاً من وابل أوسع (طلقات متعددة). وفي الحالة الأخيرة، يجب تعيين كل من المواقع الأخرى المتأثرة وتطبيق النهج التوثيقي نفسه على كل واحدة منها على حدة.

ثالثاً، توثيق الذخيرة المستخدمة: يمكن لاسترجاع أجزاء من القذيفة من الحفرة (أي مخروط الفتيل وزعانف الذيل وطوق القذيفة) وجمع شظايا من المنطقة المحيطة، أن يساعد لاحقاً الخبراء في تحديد نوع الذخيرة، الأمر الذي يمكن من الإشارة إلى السلاح الذي أطلقها. ويمكن لهذا أن يكون مفيداً في تحديد ما إذا كانت الإصابات تتسق مع الخصائص البالستية للذخيرة، مع الأخذ في الاعتبار أن الشظايا المعنية قد أُزيلت جراحياً من الضحايا. وترتبط هذه الإحالة المرجعية بوضوح الضحايا بالحدث. وتتطلب هذه الخطوة، جنباً إلى جنب مع الخطوة الرابعة، اهتماماً خاصاً: *إذا لم تكن متأكدًا مما إذا الذخيرة لا تزال حية أو لا، فإن أفضل أسلوب هو العمل على تصوير المنطقة من مسافة آمنة وترك عملية الجمع لشخص تلقى تدريباً خاصاً على القيام بذلك بأمان.*

وأخيراً، ثمّة توثيق حفرة القذيفة نفسها¹⁷، مع الحرص مرة أخرى على ألا يصبح الموثّق ضحية أخرى لأي ذخائر غير منفجرة أثناء توثيق موقع حفرة الانفجار وحجمها وشكلها. وسيساعد هذا في تحديد نوع الذخيرة أو السلاح، والأهم من ذلك أنه سيشير إلى الاتجاه الذي أُطلقت منه القذيفة والزواية التي أحدثت هذا الأثر. ويمكن لهذا أن يقدم معلومات قيمة عن الموقع الذي أُطلقت منه النار، ما يمكن، بدوره، أن يساعد في تحديد الوحدة والقائد المسؤولين.

أشارت عدة تقارير على أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت في سوريا. من المهم أن نأخذ بالاعتبار أن قذائف المدفعية هي إحدى وسائل إيصال الأسلحة الكيميائية، وكذلك الأخذ بالحسبان أن التلوث المتبقي ربما لا يزال يمثل خطراً على صحة أي شخص يزور موقع الحادث. في هذه الحالات، فإن الأضرار المادية حول نقطة الانفجار قد تكون أقل من ذلك بكثير لأن القذيفة حملت عنصراً كيميائياً بدلاً من المتفجرات الشديدة. و"الأدلة" الأساسية في هذه الحالات هي تسجيل الآثار الصحية التي خبرها أو عاناها أشخاص في منطقة مجاورة مباشرة. كيف يصفون الدخان/الضباب الذي شاهدوه حول نقطة الانفجار؟

15 يستند هذا القسم إلى ورقة غلين مورغان المعنونة "التوثيق: سد الفجوة بين الأحداث والضحايا". وغلين مورغان محقق خبر ذو تجربة واسعة من التحقيق في الجرائم المصنفة وفقاً للقانون الدولي وفي عدد من المجتمعات الانتقالية

16 يبيّن منطوق حكم غرفة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي برأ الجنرال في الجيش الكرواتي غوتوفينا من استهداف المدنيين في صورة غير قانونية خلال "عملية العاصفة" في صيف 1995. صعوبة وضع رقم دقيق للطول المطلوب بالأمطار لشعاع القصف.

17 إن التحليل القانوني الكامل للحفرة مهارة من مهارات المدربين تدريباً مهنياً في الجيش، خصوصاً في المدفعية، لكن غير المدفعيين يستخدمون فعلاً نموذجاً بدائياً لأغراض تكتيكية. يمكن الاطلاع على إرشادات مفيدة في :

http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/army/fm/6-121/fm612_9.htm (فُرئ في 20 أيار 2013).

ما كانت رائحته وطعمه؟ ما الأحاسيس الجسدية التي خبروها، مثل سيلان العينين، وحرق الحلق، والدوخة، والبثور أو الحروق الجلدية، والصداع والتقيؤ اللاحقين؟ ويمكن لعينات من التربة، إذا تعرضت لتحليل مخبري مناسب، أن تقدّم أدلة دامغة على استخدام الأسلحة الكيميائية. مرة أخرى، **يجب توخي الحذر لتجنب التلوث الشخصي باعتباره مسألة ذات أولوية في حالات مثل هذه.**

ويمكن لجهود التوثيق هذه أن تسهّل إلى حد كبير التحقيق، والملاحقة القضائية في نهاية المطاف حول الجرائم المصنفة بموجب القانون الدولي ومساعدة الآليات غير القضائية مثل لجان تقصي الحقائق أو لجان الحقيقة.

مساهمة مهمة أخرى للتحقيق في جرائم مصنفة بموجب القانون الدولي وتوثيقها تأتي من الوثائق المستولى عليها. فهذه يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة في إثبات عناصر الربط التي يمكن أن تحدّد المسؤولية المباشرة أو تساعد في ربط الأوامر بالجرائم. لكن لم يتم في أحيان كثيرة تقدير قيمة الوثائق التي يستولي عليها نشطاء التوثيق أو المنخرطون في القتال. وثمة روايات عن مسؤولين في النظام في مصر وأماكن أخرى انضموا "متنكرين" إلى الحشود لحرق مجموعات الوثائق كوسيلة لتغطية الدلائل الخاصة بهم.

المطلوب هو اتباع منهجية واضحة للحصول على الوثائق أو تأمينها مع توثيق "طريقة الحصول عليها" والعمل على رفع مستوى الوعي بقيمة هذه الوثائق فلا يدمرها الثوار عمداً، بل يبذلون كل جهد ممكن للحفاظ عليها.

وتخلق معرفةً محددةً لمصدر وثيقة وحفظ وثائق ذات صلة معاً تازراً يميل إلى زيادة قيمتها الجماعية ويقوي الاستدلالات التي يمكن استخلاصها من خلال التحليل. وبناءً على ذلك، ينبغي على التوثيق ألا يسجل فقط المباني التي جاءت منها الوثائق، بل المكاتب والخزائن وحتى الرفوف. وتُعتَبَر الصور أو الفيديوهات المشروحة التي صُوِّرت خلال عملية الحصول على الوثائق طريقة سريعة وبسيطة للقيام بذلك.

والوثائق الورقية قابلة جداً للتلف، خصوصاً إذا كانت رطبة، لذلك ينبغي توخي الحذر لتخزينها في ظروف جافة وخالية من العفن و القوارض والحشرات.... الخ.

وهناك بالتأكيد صعوبات عملية في معالجة كميات كبيرة من الوثائق المستولى عليها، لكن قيمتها الممكنة تجعل كل هذا الجهد مستحقاً.

من غير المرجح أن تُعتَبَر وثيقة ما "دليلاً دامغاً"، تحدد بوضوح القائد ونيته بالقتل، لكن مراجعة دقيقة تكشف عن وجود عدد لا يُحصى من التفاصيل التي يساعد إعادة تجميعها على الاستنتاج والاستدلال أو الحصول على إثبات واضح بشكل كامل.

وتتمثل إحدى العقبات المهمة في جهود توثيق من هذا النوع في التلاعب بمسارح الجرائم، أو الوثائق، أو الشهادات، سواء عن قصد أو بدون قصد. ويمكن للأدلة والوثائق أن تكون ملفقة أو مسجلة بشكل غير دقيق، ويمكن أن تكون الأرقام مبالغاً فيها أو مقللاً من شأنها، وقد يتم إغراء الشهود ملء الثغرات في محاولة ليكونوا مفيدين للمحققين.

الدقة هي الأساس لنجاح التحقيقات وبالتالي لا بد من ضمان أن يتم العمل التوثيقي وفقاً لهذه المعايير الصارمة وبذل الجهود لتأكيد الحقائق ووضع صورة مفصلة عن الأحداث على أساس عدد وافر من المصادر والأدلة.

السياق السوري

العدالة الانتقالية في سوريا

السياق السوري

يحدد السياق الذي تطبّق فيه عملية العدالة الانتقالية نقطة انطلاق هذه العملية، والتوقعات المرجوة منها، كما يؤثر أيضاً في كيفية عمل الآليات والمؤسسات وطريقة النظر إليهم، وكيفية تفاعلهم مع جوانب المجتمع الأخرى. ولكي ينال جميع السوريين العدالة التي يريدونها ويعتبرونها ملكاً لهم، من المهم النظر في الكيفية التي أثر فيها كل من تاريخ سوريا وثقافتها وأديانها وسياساتها في طبيعة الصراع الجاري، وكيف يمكن لهذه العوامل أن تؤثر على عملية العدالة الانتقالية فيها. وبناءً على ذلك، يمكن تصميم عملية لتحقيق عدالة انتقالية تستجيب لحاجات الحالة السورية عن معظم حالات بلدان "الربيع العربي" الأخرى، وسيكون لذلك بالتالي تأثير عميق على عملية العدالة الانتقالية فيها.

أولويات سوريا

أحد أسباب قيام الثورة السورية، يعود في جزء منه، إلى المطالبة بقيام مجتمع أكثر شفافية يخضع للمساءلة ويسوده القانون. غير أن سوريا وجدت نفسها داخل صراع عنيف يتميز بانتشار كبير للجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأمر الذي يستدعي الحاجة أكثر من أي وقت مضى للمساءلة وتحقيق عدالة انتقالية تساهم في بناء سوريا المنشودة.

وباعتبار أن احتياجات العدالة الانتقالية في سوريا، كأى حالة أخرى، عديدة ومتنوعة فمن المهم ضمان تصميم عملية تمنح السوريين العدالة التي يرغبون بها بطريقة تدرك السياق السوري وتنسجم معه. ولكي يتم تقديم صورة كاملة عن أولويات العدالة الانتقالية في سوريا، لابد من القيام بعملية متكاملة من التشاور والتوعية، تشمل سوريا بكافة طوائفها وأثنياتها المتنوعة من طرفي الصراع، بما يضمن ألا تكون العدالة الانتقالية المطبقة هي "عدالة المنتصر". وقد بدأت بالفعل في سوريا عملية التوعية التي تتكامل مع التحقيقات وجهود التوثيق الجارية. وتحدد الصورة التي بدأت تتشكل عدداً من القضايا المتميزة والتي من المرجح أن تلعب دوراً محورياً في عملية العدالة الانتقالية في سوريا.

آليات الاستبداد

اتسم تاريخ سوريا خلال العقود الأربعة الماضية بثقافة الإفلات من العقاب. وكانت عناصر مهمة من هذه الثقافة برزت إلى الوجود قبل تولي حافظ الأسد السلطة، ففي 1963، أُعلنت حالة الطوارئ ولم تُرَفَع إلا بعد اندلاع الثورة في عام 2011. ومنذ 1963، تُحكّم سوريا بموجب قانون الأحكام العرفية الذي يجيز الانتهاكات ويحميها. حيث يسمح القانون للجيش وقوات الأمن بالعمل خارج قواعد القانون المدني. وفي حال حصول مساءلة للجيش وقوات الأمن، كان ذلك يتم أمام المحاكم العسكرية (السرية) فقط¹⁸. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم المرسوم التشريعي 549 للعام 1969 حصانات واسعة لموظفي الدولة.

18 د. رضوان زيادة، "كيف بُنى سوريا ديمقراطية".

وبعد فترة من عدم الاستقرار، استولى حافظ الأسد على السلطة في سوريا في 1970 من خلال سلسلة من الانقلابات العسكرية. ولقد لفت مناخ عدم الاستقرار العسكري والسياسي، الذي سيطر من خلاله على السلطة انتباهه بشدة إلى ضرورة تحقيق الأمن. فبدأ حافظ الأسد فوراً عملية تعزيز مركزية السلطة وإعادة تشكيل المؤسسات الحكومية لضمان موقعه. وكان من أبرز هذه التغييرات إنشاء جهاز أمني واسع قادر على العمل بشكل مستقل عن الجيش والشرطة، من خلال الاعتماد على المعلومات الاستخبارية من شبكة واسعة من المخبرين.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الأسد لتأمين موقعه في السلطة، فقد زادت المعارضة الشعبية لحكمه الاستبدادي المتنامي وخاصة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات. حينها عقد حافظ الأسد العزم على مواجهة هذه المعارضة بعنف مفرط من خلال الاعتماد على الأجهزة الأمنية وفرق النخبة العسكرية التي تعمل بحصانة كاملة بموجب قانون الأحكام العرفية. خلفت تلك المواجهات المسلحة مع المعارضين السياسيين للنظام، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، آلاف القتلى، كما اختفى الآلاف في مراكز احتجاز حكومية سرية، ومازال الآلاف من المختفين في عداد المفقودين إلى اليوم. وقد انتهز الأسد هذه الفرصة للتخلص من جميع معارضيه السياسيين بما في ذلك معارضي اليسار و الحزب الشيوعي، كما شاع الاعتقال والاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب. ولعل الممارسات الأبرز دموية في تلك المرحلة هي المجازر التي قُتِل فيها الآلاف من المدنيين في مدينة حماه في شباط 1982، وإعدام المئات من السجناء في تدمر في 27 حزيران 1980.

وقد شُوِّهت سمعة المؤسسات القضائية والاستخبارية والأمنية التابعة لنظام الأسد بسبب الإفلات من العقاب الذي مكّنها من ارتكاب الجرائم، سواء قبل الصراع الدائر في سوريا أو خلاله. ويصح هذا الأمر خصوصاً بالنسبة إلى الفروع الأمنية الأربعة الرئيسية وهي أجهزة الاستخبارات والجيش، ووزاري الداخلية والدفاع، وإلى حد ما، السلطة القضائية. حيث قامت هذه المؤسسات إما بارتكاب جرائم خطيرة وانتهاكات لحقوق الإنسان، أو شجعت عليها وسهلتها، كما فشلت تماماً في محاسبة الجناة. الأمر الذي أدى إلى تضؤل الثقة العامة بهذه المؤسسات نتيجة الدور الذي لعبته في الترويج لثقافة الإفلات من العقاب التي شجعت على ارتكاب انتهاكات أثناء عهدي الأسد الأب والابن وخلال الصراع الدائر حالياً. جميع هذه المؤشرات توحي بأن هذه المؤسسات ستكون محوراً مهماً للعدالة الانتقالية. وفي حين أن هناك من دون شك قدرة قيمة داخل هذه المؤسسات يجب تحديدها واستخدامها، يدل تواطؤها في الجرائم الخطيرة وشرعيتها المحدودة في أعين السوريين على وجود حاجة ملحة لإصلاح كل هذه المؤسسات والبيئة القانونية التي كانت قادرة على العمل فيها. وفي 2008، قلّص المرسوم التشريعي 69 أكثر ملاحقة مسؤولي الشرطة و الأمن والجمارك. ورث بشار الأسد عن والده في حزيران 2000 دولةً في حاجة ماسة إلى الإصلاح. الأمر الذي انتهزه لبيدأ رئاسته بمجموعة من الوعود الاصلاحية وبعض المبادرات خلال ما سُمّي آنذاك بـ"ربيع دمشق"، لكن ما لبثت أن تلاشت هذه الوعود وكان البديل حملة ضخمة لقمع النشاط السياسي والمدني. فتعثرت الإصلاحات السياسية وكانت الإصلاحات الاقتصادية سطحية إلى حد كبير وموجهة لمصلحة نخبة صغيرة من رجال الأعمال القادرين على إثراء أنفسهم مقابل الولاء.

كان الاحتجاز التعسفي وإبقاء السجناء في مراكز الاحتجاز أو السجن من دون محاكمة أو أحكام وتعذيبهم يعد من الميزات الجوهرية للنظام السوري في ظل حافظ وبشار الأسد. قَدَّرت مجموعات سورية لحقوق الإنسان أن عدد المعتقلين السياسيين بعد عام 2000 قد تراوح بين 500 وألف معتقل. كما أن ضباية الخطوط الحمراء خصوصاً في النسخة السورية من "الحرب على الإرهاب"، قد ساهمت في إفراغ المجتمع السوري من السياسة.

عانى الاقتصاد السوري، قبل الثورة، من انخفاض مستويات النمو وارتفاع مستويات البطالة، خصوصاً بين الشباب. وساهمت هذه العوامل في ارتفاع معدلات الفقر والجريمة في كثير من المجتمعات السورية. لكن عدم المساواة السياسية والاقتصادية كان الضرر الأكبر الذي كان ينمو في ظل حكم بشار الأسد. فبينما كان عدد الفقراء السوريين في ارتفاع، كانت النخب المرثية بشكل متزايد تزداد ثراءً. وفاقمت الخصخصة الانتقائية لموارد الدولة البطالة من جهة، لكنها ساهمت بإثراء مجموعة مختارة من الأفراد الموالين للنظام من جهة ثانية.

لذلك، يمكن أن تشمل العدالة الانتقالية الجهود المبذولة لاسترداد الأصول المملوكة للدولة ومقاضاة مرتبي جرائم مالية خطيرة. لكن الأوضاع الاقتصادية في سوريا تضع قيوداً على الموارد المتاحة، الأمر الذي قد يؤثر حتى في إمكانيات قيام عملية العدالة الانتقالية.

الانقسامات والتنوع

إن المجتمع السوري متنوع دينياً وعرقياً وثقافياً وسياسياً. ويُعتَبَر فهم هذا التنوع المفتاح لفهم ماضي سوريا وديناميكيات الصراع الحالي. كما أنه مفتاح لفهم عدد من التحديات التي قد تواجه تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا.

أغلبية السوريين هم من العرب، لكن سوريا هي أيضاً موطن لمجتمعات كبيرة من الأكراد والأمن والآشوريين والشركس والتركمان، فضلاً عن مجموعات أخرى، بما في ذلك الفلسطينيين والعراقيين. ويمر عبر هذا التنوع الثقافي والعرقى مقدار كبير من التنوع الديني. فالأغلبية العظمى من السكان هم من المسلمين السنة، على الرغم من وجود طوائف كبيرة من العلويين والدروز والإسماعيليين والطوائف المسيحية المختلفة. وهذا التنوع هو نتيجة لعدد من موجات الهجرة التاريخية إلى مجتمع لطالما رحب بالهجرة إليه وحقق، في كثير من الأحيان، اندماجاً متناغماً نسبياً بين المجتمعات الجديدة.

لكن عدداً من حكام سوريا حاولوا التلاعب بهذا التنوع لصالحهم. ففي ظل الانتداب الفرنسي، فُضِّلت الأقليات في كثير من النواحي، خصوصاً داخل الهياكل العسكرية والسياسية في البلاد، فُرِّقَت، مثلاً، أعداد كبيرة من الأكراد. غير أن هذه الحالة سرعان ما تغيرت خلال حكم حافظ الأسد حيث تم تهميش الأكراد وإخراجهم إلى حد كبير من السلطة السياسة والعسكرية. وعلى النقيض من ذلك فقد كانت الطائفة العلوية في سوريا مهمة، لكنها نالت، أقله في بعض الحالات، حظوة في ظل النظامين المتعاقبين لآل الأسد. وتقدّم الانقسامات وحالات عدم الثقة في المجتمع، وهي إرث هذه السياسات، سيقاً أساسياً لفهم الطريقة التي تدرك بها المجتمعات المتنوعة داخل سوريا السياسات والأولويات المختلفة الخاصة بالعدالة الانتقالية.

وينعكس تنوع سكان سوريا أيضاً في تنوع الجماعات الضالعة حالياً في القتال على جانبي الصراع. ففي حين يمكن تقسيم الصراع إلى القوات الموالية لنظام بشار الأسد وتلك التي تقاتل لإنهاء حكمه، يخفي هذا التقسيم عدداً آخر من التقسيمات الفرعية على الجانبين. تتكون القوات الموالية للأسد إلى حد كبير من عناصر الجيش السوري وقوات الأمن المستمرين في مواقعهم، وكذلك ميليشيا موالية للأسد يُشار إليها باسم الشبيحة. ويمكن تقسيم قوى المعارضة إلى تلك المقاتلة من ضمن الجيش السوري الحر، بتنسيق من المجالس العسكرية، والمجموعات المستقلة التي تقاتل أحياناً كثيرة في مجتمعات محلية (هما في ذلك حلب وحمص)، مثل لواء الفاروق، وكتائب الأنصار، وجبهة تحرير سوريا. ويتحرك آخرون أيديولوجياً في شكل أكثر وضوحاً، مثل جبهة النصرة، فضلاً عن شبكات وجماعات أخرى إسلامية وسلفية وجهادية. وفي حين أن تنظيم المعارضة السورية يتزايد، سيكون لتنوع الجماعات التي تقاتل إلى جانب الثورة تأثير كبير في عملية العدالة الانتقالية في سوريا. ويعود ذلك إلى تنوع الأسباب التي تُخاض الثورة من أجلها، فبعض الجماعات تحركها الأيديولوجيات الإسلامية أو السياسية، فيما تقاتل غيرها أساساً لحماية مجتمعاتها، مع قليل من الهموم الأيديولوجية. وثمة تقارير متزايدة تشير إلى أن عدداً من المقاتلين يحاربون نيابة عن جماعات مقرها خارج سوريا، بما في ذلك في أماكن أخرى من العالم العربي.

وفي حين أن العديد من هذه المجموعات المتنوعة تقاتل على الجانب نفسه من الصراع، إلا أن دوافعها ورؤيتها لسوريا ما بعد الصراع تختلف بشكل كبير.

فعلى الرغم من أن الهدف المشترك وهو هزيمة القوات الموالية للأسد يدفع المجموعات المعارضة المختلفة إلى التعاون المرحلي، غير أن اختلاف الأيديولوجيات والرؤى حول سوريا المستقبلية سيخلق سياقاً سياسياً صعباً، والذي ستتشكل وتنفذ العدالة الانتقالية فيه على المدى الطويل.

إن تاريخ سوريا من التهميش العرقي والديني والقمع، والذي يساهم في تأجيج الصراع الحالي فيها، سيستمر في التأثير على مجرى الأحداث خلال الفترة الانتقالية. وربما القضية الأبرز هنا هي الصورة الموجودة عند السوريين عن المحسوبة في الجيش السوري والأجهزة الأمنية. فعدد من السوريين يرون الخدمات الأمنية، وكذلك وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، أوضح الرموز القمعية لنظامي الأسد، ويعتبرونها أدوات أنشئت في المقام الأول لحماية هذين النظامين بدلاً من حماية سوريا ومواطنيها. ونتيجة لذلك، ثمة عداة عام كبير تجاه هذه المؤسسات وتجاه من ينظر لهم على أنهم مستفيدين من خدماتها. ويهدد هذا السياق بأفعال انتقامية قد تستهدف مجتمعات بأكملها، بغض النظر عن الدور الفعلي للأفراد داخل هذه المؤسسات. وقد يصح الأمر نفسه، ربما إلى حد أقل، بالنسبة إلى حزب البعث الحاكم في سوريا، وكذلك الأسر التي قد تجسّد عقوداً من الفساد الاقتصادي. وتشمل هذه الأسر آل الأسد ومخلوف وطلاس وخذام والأخرس، فضلاً عن أعضاء سنة ومسيحيين في مجتمع رجال الأعمال، يُنظر إليهم على أنهم اكتسبوا ثروتهم من خلال المحسوبية والولاء لنظام الأسد. كما يمكن أن يلعب التهميش والقمع الذي عانى منه الأكراد في سوريا، منذ عهد القومية العربية الشعبية ابتداء من الخمسينيات، دوراً مهماً في تشكيل رؤيتهم لسوريا في مرحلة ما بعد الصراع. حيث قُمعت ثقافتهم ولغتهم وهُمُشت مجتمعاتهم سياسياً واقتصادياً. وصودرت أراضيهم وتعرضت ثقافتهم وهويتهم لتعريب قسري. وقمعت احتجاجاتهم بعنف، وخاصةً خلال الاشتباكات السنوية التي كانت تحصل بذكرى النبروز نتيجة مطالبة الأكراد بحقوقهم بالاحتفال بعيد

رأس السنة الكردية، أو خلال أحداث القامشلي في 2004، والتي قُتِلَ فيها 30 شخصاً على الأقل إثر اشتباكات بين الشرطة ومنتظاهرين أكراد.

مراحل الثورة

من هذه الخلفية ظهرت الثورة السورية. ويتطلب فهم سياق العدالة الانتقالية أيضاً فهماً لكيفية بدء الثورة نفسها وتطورها ونظرة المجتمعات السورية المختلفة إليها. ليس هناك سرٌّ واحد مقبول من الجميع، أو حتى جميع الذين يقاثلون إلى جانب الثورة، لكن يمكن الاعتماد على بعض الأحداث الرئيسية لتقديم سياق عام للثورة. مرّ الصراع في سوريا بمراحل مختلفة، في المرحلة الأولى (شباط 2011 - أيار 2011)، كانت الاحتجاجات سلمية فيما تعرضت لهجوم عنيف من النظام السوري. وفي المرحلة الثانية، (حزيران-تشرين الثاني) 2011، أدى اعتماد الحكومة على استخدام العنف المفرط عسكرياً وأمنياً إلى إنشاء جماعات مسلحة في صفوف المعارضة بدأت بالدفاع عن الاحتجاجات السلمية وحمايتها. وبعد تشرين الثاني 2011، بلغ الصراع مرحلة كبيرة من العسكرة.

احتجاجات سلمية

في 18 شباط 2011، تجمع حوالي مائة سوري في وسط العاصمة دمشق للاحتجاج على تعرض شاب للضرب المبرح على أيدي ثلاثة من رجال الشرطة. وبعد أقل من أسبوعين، اعتقلت السلطات السورية العشرات من المراهقين في مدينة درعا الجنوبية بتهمة كتابة شعارات على عدد من الجدران في المدينة. وامتد الانتفاضة السورية مع تزايد الاحتجاجات في درعا ودمشق قرب منتصف آذار 2011. واندلعت الاحتجاجات على تعذيب عدد من التلاميذ الصغار. وفي 25 آذار، انتشرت احتجاجات واسعة على مستوى البلد. وتعاملت السلطات السورية مع المظاهرات السلمية باستخدام العنف، فاعتقلت الكثير من المدنيين وقتلتهم. ونتيجة لذلك، تحول المتظاهرون في درعا من المطالبة بالإصلاحات إلى الدعوة إلى إسقاط النظام. وفي 11 نيسان 2011 ردت قوات الأمن السورية من خلال مهاجمة مدينة درعا، ما خلف مئات القتلى والجرحى. واستخدم الجيش السوري وقوات الأمن الدبابات والأسلحة الثقيلة لمهاجمة مدن أخرى، مثل حماه ودير الزور.

الانشقاق والدفاع عن النفس

ونتيجة لاستخدام العنف من قبل نظام الأسد ضد المتظاهرين العزل، بدأ عديدٌ من الجنود والضباط من ذوي الرتب المنخفضة بالانشقاق عن الجيش. وحدث الانشقاق الأول خلال العملية العسكرية في درعا. فقد رفض العديد من الجنود فتح النار ضد المتظاهرين السلميين وأعدّموا مباشرة من قبل عناصر الأمن والجيش. وارتفع عدد الانشقاقات خلال الأشهر التالية، إذ زاد مستوى العنف المستخدم من النظام. واستمرت الانتفاضة، وأصبح مقاتلو المعارضة أفضل تجهيزاً وبدأ كبار الضباط العسكريين والمسؤولين الحكوميين بالانشقاق.

واستمرت الاحتجاجات فيما وسّعت القوات الحكومية العمليات العسكرية، وأطلقت النار مراراً على المتظاهرين، وحرّكت الدبابات ضد المتظاهرين، ونفّذت اعتقالات. وحوّصرت بعض المدن والبلدات في ظروف حرجة. وفي 29 تموز أعلنت مجموعة من الضباط المنشقين تشكيل الجيش السوري الحر. وكان الهدف الرئيسي من الجيش السوري الحر حماية المدنيين خلال التظاهرات. وتألّف الجيش السوري الحر من خليط من الأفراد العسكريين المنشقين وكذلك المتطوعين المدنيين. وبهذا بدأ عصر جديد في الصراع، إذ واجهت المقاومة المسلحة قمعاً حكومياً أكثر عنفاً.

ومنذ آب 2011، هاجمت القوات السورية بشكل ممنهج مدناً وبلدات وقرى، واستمرت في استخدام العنف أثناء الاحتجاجات. وفي 14 آب شاركت البحرية السورية في العمليات العسكرية للمرة الأولى خلال حصار اللاذقية.

النزاع المسلح المكثف

بعد تشرين الثاني 2011، لم تعد جماعات المعارضة المسلحة تقصر أعمالها على الدفاع بل بادرت إلى الهجوم في أحيان كثيرة، مستهدفة مثلاً نقاط تفتيش للجيش السوري. واستمرت الاحتجاجات السلمية في أنحاء البلاد كلها، لكنها كانت في كثير من الأحيان متفرقة يعطلها إطلاق النار من قوات الأمن والميليشيات الموالية للحكومة. وكانت الاشتباكات بين الجيش السوري الحر والقوات الموالية للأسد تجري بشكل يومي. وبحلول أوائل 2012 انخفضت الاحتجاجات اليومية عدداً وحجماً بسبب انتشار النزاعات المسلحة. وسرعان ما تصاعدت هذه المرحلة الجديدة من الثورة إلى نزاع مسلح مكثف، كما أصبحت المعارضة أكثر عدداً وأفضل تنظيمياً وتسليحاً. وشهد كانون الثاني 2012 اشتداداً في الاشتباكات، مع شيوع استخدام الجيش السوري الدبابات والمدفعية. وفي ربيع 2012، أُبلغ عن المجازر الأولى التي ارتكبتها الجيش السوري وميليشيات النظام. واستهدف معظمها السكان السنة أو القرى السنة في المناطق المختلطة، ما أعطى الصراع صبغة طائفية لم يعرفها من قبل.

وبعد مرور سنة على تشكيله، اكتسب الجيش السوري الحر سيطرةً على عديد من البلدات القريبة من الحدود التركية. وفي تموز 2012، أكد مراقبو الأمم المتحدة للمرة الأولى حصول هجمات جوية على المدن السورية من طائرات مقاتلة، وبحلول منتصف تموز 2012، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجود نزاع غير دولي في سوريا. وخلال النصف الثاني من 2012، حصل تصعيد بارز وأسرع للصراع في شكل ملحوظ. وفي بعض الهجمات الجوية، أُسقطت ألغام بحرية، وبدأت تتوارد تقارير أكثر عن استخدام "قنابل براميل" مرتجلة (براميل مليئة بالديناميت). في تشرين الأول وتشرين الثاني 2012، أصدرت "هيومن رايتس ووتش" تقارير عن استخدام القنابل العنقودية والأسلحة الحارقة. ومن خلال الهجمات الجوية للنظام، زاد عدد الضحايا المدنيين بشكل كبير، فمعظم الهجمات كانت عمليات قتل على نطاق واسع ومن دون تمييز. ووفقاً لما ذكرته "هيومن رايتس ووتش" في آب 2012، كان المزيد من الهجمات يستهدف المواطنين ليس فقط عشوائياً بل أيضاً عمدًا، مثلاً حين يصطف الناس للحصول على الخبز أمام المخازن. ومنذ كانون الأول 2012، يستخدم النظام أيضاً الصواريخ البالستية من طراز "سكود".

وأبلغ عن بعض الانتهاكات بين مجموعات مختلفة داخل القوات المتمردة، فضلاً عن اشتباكات أخرى وقعت بين جماعات إسلامية وجماعات كردية. وظهرت حال من الجمود العسكري، إذ تمكن كلا الجانبين من الاحتفاظ بأراضٍ من دون أن يكون مؤهلاً لهزيمة الجانب الآخر بشكل حاسم. وثمة مشكلة رئيسية بالنسبة إلى المدنيين تتمثل في عدم إنشاء مناطق آمنة. فحتى في المناطق التي فقدت الحكومة السيطرة فيها على الأرض، منعت عمليات القصف الجوي عودة الحياة إلى طبيعتها. وتزيد عملية تدمير البنية التحتية، ونقص الخدمات والإمداد، ونقص الطاقة و الوقود من بين قضايا أخرى، من صعوبة إعادة تنظيم الحياة اليومية.

انتهاكات حقوق الإنسان قبل النزاع وأثناءه

أولاً وقبل كل شيء ستكون الاستجابة القضائية مطلوبةً بسبب انتهاكات خطيرة للقانون السوري والدولي. وتتطلب هذه الاستجابة القضائية دراسة متأنية لماهية الجرائم التي ارتكبت. ويشكل قانون العقوبات السوري نقطة انطلاق مفيدة لهذا التقييم. لكن سيكون مهماً النظر، في ما إذا كان قانون العقوبات قادراً على تأمين أساسٍ كافٍ للمساءلة الشاملة في سوريا. فهل يمكن، مثلاً، أن يقدم أسباباً كافية لمحاكمة أولئك الذين لم يشاركو مباشرة في ارتكاب جرائم، لكنهم مع ذلك يتحملون المسؤولية العامة للقيادة؟ وهل نجحت الجهود الرامية إلى حماية قوات الأمن من المقاضاة بموجب القانون السوري في الماضي ولماذا؟ وهل هناك ما يكفي من الموارد داخل القطاع القضائي السوري للتحقيق والمحاكمة في قضايا خطيرة ومعقدة من هذا النوع وهل يمكنه أن يعمل بالحياد المطلوب في النظر العادل في الادعاءات ضد الأشخاص على مختلف أطراف النزاع؟

لذلك تتطلب القيود المحتملة في قانون العقوبات السوري والالتزامات القانونية الدولية لسوريا النظر في احتمال حصول انتهاكات للقانون الدولي في سوريا. وهذا بدوره يتطلب مزيداً من التقييم لطبيعة الأحداث فيها، فللتأكد من حصول انتهاك استناداً للقانون الدولي، يجب استيفاء عدد من الشروط.

أولاً، لن تشكل الوفيات كلها جريمة. هي نتيجة مؤسفة للحرب التي يمكن أن تؤدي إلى أعداد كبيرة من القتلى، بما في ذلك المقاتلين والمدنيين. ويجب التمييز بين وفيات المدنيين ووفيات المقاتلين. وقد تكون هذه الأخيرة في أحيان كثيرة مشروعة، لكنها قد تشكل جريمة في ظل ظروف معينة، مثل وفيات السجناء. ومن المهم ملاحظة أن صفة المقاتل لا تقتصر على شخص يرتدي الزي العسكري للجيش السوري. فالذين يعملون بنشاط في القتال، مع كل الأطراف، يُعتبرون مقاتلين، بما في ذلك المقاتلون تحت قيادة الجيش السوري الحر، و في كتائب وميليشيات أخرى مستقلة.

ومن المهم أيضاً تحديد ما إذا كان الضحايا المدنيون المؤكدون قُتلوا كنتيجة غير مباشرة لعملية عسكرية مشروعة. فالجرائم المصنفة بموجب القانون الدولي لا تكون مُرتكبة إلا حين لا تكون الوفيات نتيجة غير مقصودة لعملية عسكرية مشروعة، بالنتيجة لجهود متعمدة لاستهداف السكان المدنيين أو لعدم كفاية الجهود المبذولة لحمايتهم.

وتتطلب ملاحقة الجرائم بموجب القانون الدولي دليلاً على وجود عدد من العناصر الإضافية، بما في ذلك الأدلة التي تربط بين الجرائم الفردية المتعددة. وفي بعض الحالات، سيكون ضرورياً أيضاً إظهار أن الجرائم

وقعت في سياق نزاع مسلح. وأخيراً، مطلوب توفير أدلة لتحديد من يتحمل المسؤولية المباشرة والقيادة على حد سواء عن الجرائم المرتكبة، فضلاً عن أولئك الذين قد يكونوا مسؤولين من خلال مبادئ العمل الجرمي المشترك. وهذا يثير عدداً من الأسئلة المهمة حول أعمال التحقيق والتوثيق الجارية في سوريا. هل هناك أدلة على أن جرائم مصنفة بموجب القانون الدولي قد ارتُكبت؟ هل تأخذ جهود التوثيق الجارية بعين الاعتبار وبشكل كاف المتطلبات الخاصة بمحاكمة جرائم مثل هذه؟ وهل يُولى اهتمام كافٍ بجمع المعلومات التي تحدد سياق الجريمة، وتربطها بالجرائم الأخرى، وتقدم العناصر اللازمة لوضع قضية ضد الأشخاص الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية على مستوى أعلى في سلسلة إعطاء الأوامر؟

تبيّن جهود التحقيق والتوثيق الجارية أن هذه الشروط استُوفيت في كثير من الحالات. فلم يكن هناك الآلاف من الأفعال الجرمية التي ارتُكبت وفق القانون السوري فحسب، بل إن عدداً من هذه الأفعال تشكل أيضاً انتهاكات خطيرة للقانون الدولي. ويوجه عدد من جماعات حقوق الإنسان السوريين والناشطين والصحافيين باستمرار الانتباه إلى هذه الجرائم وتستمر في توثيق الانتهاكات ونشرها.

وثمة أيضاً اتفاق دولي واضح على حقيقة أن جرائم من أكثر الأنواع خطورة ارتُكبت في سوريا. وقد أبلغت وكالة الأمين العام للأمم المتحدة لين باسكو أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة أن مصادر في سوريا كانت "تبلغ باستمرار عن استخدام نيران المدفعية ضد المدنيين العزل، وحملات اعتقال من المنازل وأماكن العمل، وإطلاق النار على عاملين في المجال الطبي يحاولون مساعدة الجرحى، وغارات على المستشفيات والمستوصفات والمساجد، وتدمير متعمد للإمدادات الطبية، واعتقالات لأفراد في الخدمات الطبية"¹⁹.

وتوضح مقابلات مع منشقين ووثائق مضبوطة أن ثمة أدلة على المسؤولية المباشرة والقيادة وصلت إلى رأس نظام الأسد، بما في ذلك رؤساء وكالات الاستخبارات السورية وبشار الأسد نفسه. ف"هيومن رايتس ووتش"، مثلاً، ذكرت أن الحكومة السورية تقصف منذ حزيران 2012، وفي شكل منهجي المدن والبلدات والقرى في المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة من الجو، باستخدام طائرات هليكوبتر ومقاتلات. وقَدروا أن هذه الهجمات أسفرت عن أكثر من 4300 ضحية ودمرت مقداراً كبيراً من الممتلكات الخاصة والبنية التحتية.

وتشير التقارير إلى أن 59 على الأقل من الهجمات إما استهدفت عمداً السكان المدنيين، أو كانت عشوائية بمعنى أنها فشلت في تمييز المدنيين عن المقاتلين الأعداء. ودُعمت هذه النتائج عن طريق مقابلات مع منشقين، والإشارة إلى أنواع الذخائر المستخدمة (بما في ذلك الأسلحة العشوائية مثل القنابل العنقودية)، وطبيعة الأهداف التي ضربت، وأبرزها المستشفيات والمخابز حين تكون أمامها طوابير طويلة، وفي غياب أهدافٍ عسكرية مشروعة قريبة.²⁰

19 ملخص مقدم إلى مجلس الأمن حول الوضع في سوريا، نيويورك، 27 نيسان 2011، مساعد الأمين العام للشؤون السياسية، بي. لين باسكو، متوافر في: <https://www.un.org/wcm/webdav/site/undpa/shared/undpa/pdf/USG%20Pascoe%20Syria%20Briefing%202027%20April%202011.pdf>

20 تقرير "هيومن رايتس ووتش": الموت من السماوات:

<http://www.hrw.org/reports/2013/04/10/death-skies>

وتشير التحقيقات أيضاً وبشكل متزايد إلى استخدام أشكال الذخائر، بما فيها الذخائر العنقودية والقنابل الحارقة، في سوريا بطريقة قد تشكل جريمة. وسوريا ليست طرفاً في الاتفاقية حول الذخائر العنقودية، التي تحظر استخدام مثل هذه الذخائر منذ 1 آب 2010، ولا اتفاقية عام 1980 في شأن الأسلحة التقليدية والتي تتضمن البروتوكول المتعلق بالأسلحة الحارقة. ومع ذلك، قد تقدّم هذه الذخائر أدلة تدعم القضية القائلة إن الهجوم كان عشوائياً أو أن تدابير كافية لحماية السكان المدنيين لم تُتخذ.

وكما تشير التقارير بشكل متزايد إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت في سوريا في أواخر 2012 أو أوائل 2013. وسوريا ليست طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تحظر استخدام أسلحة مثل هذه منذ 29 نيسان 1997. ومع ذلك، يُعتقد أن الحظر المفروض على استخدام أسلحة مثل هذه هو في كثير من الحالات مندرج تحت القانون الدولي العرفي، وهو ملزم لسوريا.

وإلى جانب الجرائم التي قد تمثلها حالات وفاة معينة، يجب ملاحظة أن عمليات القتل المدنية والعسكرية كلها تمثل خسارة لشخص ما. فأسر أولئك الذين قُتلوا في صورة غير قانونية سيطالبون من دون شك ببذل جهود لتحديد مرتكبي هذه الجرائم ومحاسبتهم، لكن أسر القتلى بطرق أخرى سيطالبون عملية العدالة الانتقالية بالاعتراف بخسارتهم. فتضحيات أولئك الذين ماتوا كمقاتلين خلال الدفاع عن مجتمعاتهم يجب أن تُستذكر، وربما ستكون ثمّة توقعات بمكافأة هذه التضحيات. وقد يأخذ هذا شكل تعويض نقدي، أو شكلاً أهم من ذلك ربما، يتمثل في إحياء للذكرى والاعتراف الرسمي بها.

ويجدر الانتباه إلى أن قتل أيّ مدني قد يكون جريمة في حد ذاته، و قد يكون لها أيضاً تأثيراً خطيراً في حياة عائلاتهم وأحبائهم. فالصدمة العاطفية المفترضة من هذه الخسارة قد تتطلب اهتماماً، إذا كان المتوفي المصدر الرئيسي لدخل الأسرة، والفقر وانعدام الأمن المالي قد يؤديان أيضاً إلى ضحايا يصبحون عرضة لمزيد من الجرائم. وينطبق الشيء نفسه إلى حد كبير على الآلاف الذين يُصابون نتيجة للقتال. فيجب الاعتراف بتضحياتهم، وحين تكون الإصابة خطيرة ودائمة، قد يحتاجون إلى المساعدة لحمايتهم وتعويضهم.

لذلك هناك مجموعة من آليات العدالة الانتقالية المهمة و غير القضائية لمواجهة التكلفة البشرية لتصاعد الصراع في سوريا. وهذا أمر مهم، خصوصاً في ما يتعلق بسد فجوة الإفلات من العقاب التي تبرز حين لا تكون للمحاكم موارد كافية للنظر في كل جريمة مزعومة. ونظراً إلى عدد الجرائم التي ارتكبت في سوريا، فهذا الوضع أمرٌ لا مفر منه تقريباً. وفي مثل هذه الحالة، سيكون من الضروري التعبير بوضوح عن الجرائم التي سئولى أولوية والسبب وراء ذلك، وكذلك ضمان تفهّم الضحايا وإخراطهم في صياغة هذه السياسة. وسيكون مهماً النظر من ثم في كيفية توسيع المساءلة عن الجرائم الأخرى من خلال إجراءات قضائية مكتملة.

الاحتجاز التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة والوفاة في الحجز

منذ الأيام الأولى للاحتجاجات المناهضة للحكومة في سوريا، ردت الحكومة باعتقالاتٍ تعسفية لعشرات الآلاف من المدنيين. وأُطلق سراح الكثير، لكن الآلاف لا يزالون رهن الاحتجاز من دون تهمة أو محاكمة. واعتباراً من 9 أيار 2013، وثّق مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 37 ألفاً و 887 اعتقالاً²¹، لكن هناك بالتأكيد

الكثير من الاعتقالات غير الموثقة.

وسيكون مهماً النظر - و على وجه السرعة - في ما إذا كان من الممكن وصف أي من هذه الاعتقالات بأنه جريمة بموجب القانون السوري، وما إذا كان يتعارض مع المتطلبات القانونية الدولية بمعاملة المعتقلين. لكن من الواضح أيضاً أن الاحتجاز في سوريا يتوافق في الأغلب مع سوء المعاملة، بما في ذلك من الضرب والتعذيب، والذي يؤدي أحياناً إلى الموت.

تم إدارة مراكز الاحتجاز أساساً من قبل أربعة مراكز رئيسية للاستخبارات السورية: وزارة الاستخبارات العسكرية، ومديرية الأمن السياسي، ومديرية الاستخبارات العامة، ومديرية الاستخبارات الجوية. وهي معروفة في شكل جماعي باسم المخابرات.

ويواصل الصحفيون السوريون وجماعات حقوق الإنسان توثيق الانتهاكات في مراكز الاحتجاز هذه والإبلاغ عنها بناء على مقابلات مع سجناء سابقين وأسرهم وشهود ومنشقين. وحددت "هيومن رايتس ووتش" 27 مرفق احتجاز أمكن ربط تجاوزات بها، لكن يعتقد أن ثمة الكثير غيرها²².

وبناءً على شهادات من معتقلين سابقين ومنشقين، لاحظت العديد من المنظمات السورية والدولية أن الاكتظاظ والظروف في مراكز احتجاز معينة قد ترقى إلى سوء المعاملة، وفي بعض الحالات، التعذيب. وتفيد تقارير بأن الزنزانات مزدحمة بشدة، وأن المساعدات الطبية ممنوعة على الأغلب، وتكون وجبات الطعام والمياه غير مناسبة، وكذلك المرافق الصحية.

ويبدو أن استخدام التعذيب واسع النطاق استناداً إلى شهادة من معتقلين سابقين ومنشقين، وشملت الاعتداء الجنسي والتهديد بالاعتداء الجنسي. وفي تقرير من تموز 2012، تصف هيومن رايتس ووتش في تقريرها "أرخبيل التعذيب" مراكز احتجاز حيث تم استخدام التعذيب بشكل روتيني ومنهجي مما يشير بوضوح إلى أن هنالك سياسة للدولة تشمل التعذيب وسوء المعاملة، ما يشكل جريمة ضد الإنسانية .

ويشير مدى هذه الممارسات وشدتها إلى أنها ستشكل محوراً مهماً لعملية العدالة الانتقالية في سوريا²³، وكما في حالة القتل غير المشروع، ثمة أدلة ناشئة إلى عدد وافر من الجرائم الفردية بموجب كل من القانون السوري والقانون الدولي. وكان الاعتقال غير القانوني والتعذيب من ملامح حكم حافظ وبشار الأسد قبل اندلاع النزاع. ورُبطت العديد من الانتهاكات بأربع وكالات استخبارات سورية، وستُطلب دراسة لدور هذه المؤسسات في المظالم الكبرى من هذا النوع، بغية إصلاحها في محاولة لمنع ظلم مماثل من الحدوث مرة أخرى في المستقبل.

وقد يعاني ضحايا الاعتقال، خصوصاً ممن تعرضوا إلى سوء معاملة وتعذيب من عواقب احتجازهم بعد الإفراج عنهم لفترة طويلة. وقد يعانون صدمات نفسية وإعاقات جسدية تؤثر فيهم لبقية حياتهم. وسيكون لهذه الجروح تأثير في أسرهم ومن يعيلون. ولذلك سيتوقع عديد من الضحايا ليس فقط مساءلة مرتكبي الاعتداءات، بل بعض التعويض لهم.

21 : <http://www.vdc-sy.info/index.php/en/home>

22 تقرير "هيومن رايتس ووتش": أرخبيل التعذيب في سوريا

23 <http://www.hrw.org/reports/2012/07/03/torture-archipelago-0>

23 المرجع السابق.

حالات الاختفاء القسري

يعود تاريخ حالات الاختفاء القسري الكبرى في سوريا إلى أواخر السبعينيات خلال حكم حافظ الأسد. فالحكومة استخدمت القوات المسلحة لوقف المقاومة السياسية المسلحة التي قادتها حركة الإخوان المسلمين بين 1979 و1982. واستُدْرِج العديد من المدنيين إلى النزاع. وكانت الإعدامات الميدانية وإعدامات من دون محاكمات عادلة تحدث بشكل منتظم. ولا يوجد عدد دقيق للمدنيين الذين لا يزالون في عداد المفقودين منذ ذلك الحين، لكن تم تقدير العدد من قبل نشطاء بسبعة آلاف. ولا تزال حالة عديد منهم مجهولة من قبل أسرهم.

ولا يزال الاختفاء القسري أحد الانتهاكات المستمرة التي يقوم بها النظام السوري، خصوصاً بعد بداية الانتفاضة. فاعتباراً من 27 أيار 2013، وثق مركز توثيق الانتهاكات في سوريا أكثر من ألف و408 حالات²⁴. وأصبحت الاعتقالات التعسفية أداة مهمة لدى فروع الأمن، و التي تبقي عادة مكان احتجاز المعتقلين وسببه مجهولاً. ولا تزال عديد من العائلات لا يعرفون ما إذا كان أحبائهم المختفين أحياء أو أموات. وسيكون تحديد المفقودين وعودتهم، سواء كانوا أحياء أو أمواتاً، هدفاً مهماً لأسر معظم الضحايا.

العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر)

إن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر)، المرتكب ضد كل من الرجال والنساء، يعتبر من فئات الجرائم المرتكبة خلال النزاعات الأكثر اهمالاً. فبالإضافة إلى كونه من الجرائم الخطيرة وانتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، يمكن أن يندرج أيضاً من ضمن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية عندما تتوافر العناصر السياقية ذات الصلة أيضاً.

أصبح الاعتداء والعنف الجنسيين، هما في ذلك الاغتصاب، واسعي النطاق في سوريا²⁵ وحددت اللجنة الدولية للاجئين الخوف من العنف الجنسي باعتباره واحداً من الأسباب الرئيسية التي تجعل السوريين يشعرون بأنهم مجبرون على الفرار من سوريا. وتشير التقارير إلى أن العنف الجنسي ضد النساء في سن صغيرة قد تبلغ 12 سنة أصبح أمراً شائعاً خلال "فتحات" الحكومة لمناطق سكنية وعند المرور عبر نقاط تفتيش. وفي مخيمات اللاجئين المتوسعة، حيث لا تزال النساء عرضة للإساءة والاستغلال الجنسي.

ثمة أدلة واضحة على الاغتصاب والعنف المستخدم في صورة منهجية من جانب القوات الحكومية والشبيحة (الاسم المحلي لمليشيا موالية للأسد) كأداة لجمع المعلومات و/أو التفاوض من أجل الإفراج/ القبض عن/على سجناء. وأكد تقرير حديث لـ"هيومن رايتس ووتش" خصوصاً انتشار ممارسة الاعتداء الجنسي في مرافق الاحتجاز، واستهداف كل من الرجال والنساء²⁶.

ويجري التغاضي بسهولة كبيرة عن هذه الجرائم من ضمن عملية العدالة الانتقالية. فالضحايا ينتمون على نحو غير متناسب إلى مجتمعات مهمشة وأجزاء مهمشة من المجتمع (بما في ذلك النساء والشباب)، ومن القواسم المشتركة مع عديد من الثقافات، الوصمات الاجتماعية الخطيرة التي تُعلّق على الجرائم الجنسية. وهذا يعني أن الضحايا وأسره يترددون على الأغلب في الإبلاغ عن هذه الجرائم، ما يجعل من الصعب للغاية توثيق مدى هذه الجرائم. وأحياناً تزوج الأسر النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب قسراً من أجل إنقاذ شرفهن وإخفاء الجريمة.

لذلك يجب أن تكون الجهود المبذولة لمعالجة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) من ضمن العدالة الانتقالية، استباقية ومدركة للسياق الثقافي والديني. ولا بد من بذل جهود لإشراك المجتمعات التي عانت من هذه الجرائم والتحقيق في الحوادث وتوثيقها. ويلزم أيضاً بذل جهود لمعالجة وصمة العار الاجتماعية والخجل المرتبطين بجرائم من هذا النوع وذلك لتشجيع مزيد من الضحايا على الظهور والإبلاغ عن الجرائم والمشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.

الأطراف المتقاتلة المشاركة في الصراع

أصبح الصراع السوري الآن أطول بكثير من معظم صراعات "الربيع العربي" الأخرى. ففي سوريا، وخلافاً لما حدث في مصر وتونس، انحاز قسم كبير من الجيش الوطني بشكل فعال إلى النظام، واستمر في الكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة، مع موارد عسكرية كبيرة تحت تصرفه. وجنّد نظام الأسد أيضاً وبشكل فعال منظمات ميليشياوية للمحاربة إلى جانبه، وإن كان ذلك من دون تكامل رسمي في هياكل الجيش. وتتكون المعارضة المسلحة من مدنيين، وجنود وضباط منشقين، وكذلك بعض المقاتلين من دول أخرى، يقاثلون إلى جانب الثورة. وأدى ذلك إلى حالة من الجمود العسكري لا يستطيع فيه أي من الطرفين امتلاك ميزة عسكرية حاسمة لفترة طويلة من الزمن. ونتيجة لذلك، تواصل التكلفة البشرية والمادية للصراع في سوريا في الارتفاع وينزع عدد متزايد من المدنيين من مجتمعاتهم.

وتتسلح الجماعات المتورطة في القتال وتتنظم بشكل جيد ومتزايد مع استمرار الصراع. ويشكّل الخط الأمامي بشكل متزايد تقسيماً دائماً في سوريا، فالمطلوب من قوى المعارضة تقديم إدارة بحكم الواقع في الأراضي التي استولت عليها وتسيطر عليها الآن. وتصعب كثرة اللاعبيين المتورطين في النزاع أيضاً تحديد هياكل القيادة الرسمية وتحديد، مثلاً، تاريخ عمل جماعة مسلحة لحساب الدولة، وتاريخ عملها في شكل مستقل.

عواقب الصراع

التأثير على الأطفال

ثمة مجموعة مهمة من الضحايا، وكثيراً ما أهملت، تتمثل في الأطفال والشباب. فطبيعة الصراع في سوريا أثرت في أطفال البلاد بطرق عديدة، ويجب على عملية العدالة الانتقالية ضمان تأمين العدالة لأصغر المواطنين سنّاً في سوريا.

قالت لويس ويتمان، مديرة حقوق الطفل في "هيومن رايتس ووتش": "لم يدخر الربيع من القمع الأطفال في سوريا. فقوات الأمن السورية قتلت الأطفال في بيوتهم أو مدارسهم أو في الشوارع واعتقلتهم وعذبهم. وفي كثير من الحالات، استهدفت قوات الأمن الأطفال تماماً كما استهدفت الكبار".²⁷

http://www.vdc-sy.info/index.php/en/home : 24

25 لجنة الإنقاذ الدولية،

http://www.rescue.org/press-releases/syria-displacement-crisis-worsens-protracted-humanitarian-emergency-looms-1509

26 تقرير "هيومن رايتس ووتش": سوريا: الاعتداء الجنسي في الاعتقال

http://www.hrw.org/news/2012/06/15/syria-sexual-assault-detention

27 تقرير "هيومن رايتس ووتش": سوريا: أوقفوا تعذيب الأطفال (http://www.hrw.org/news/2012/02/03/syria-stop-torture-children)

وذكرت الأمم المتحدة أنها تعتقد أن أطفالاً قُتلوا وعُدُّبوا، مضيئةً أنها تعتقد بأن أطفالاً أُستُخدموا كدروع بشرية من القوات الحكومية فأجبروا، مثلاً، على الجلوس على أعلى مركبات عسكرية مثل الدبابات²⁸. وهناك أيضاً تقارير مقلقة توحى بتطويع أطفال في الصراع.

وفي تقرير صدر أخيراً، تشير تقديرات منظمة إنقاذ الطفولة إلى أن مليوني طفل سوري هم في حاجة إلى مساعدة عاجلة نتيجة للصراع ولتدمير مجتمعاتهم ومنازلهم²⁹. وكثيرون منهم الآن من النازحين ويعيشون إما كلاجئين في الخارج أو مشردين داخلياً في سوريا. ووراء الآثار المادية المباشرة للصراع، سُجِّلت معدلات عالية من الصدمات النفسية، مع ثلاثة من بين كل أربعة أطفال ممن قابلتهم منظمة إنقاذ الطفولة، شهدوا وفاة أحد أحبائهم أثناء الصراع.

مستقبل أطفال سوريا في خطر، فالهجمات على المستشفيات والمراكز الطبية تحرمهم من العلاج الطبي المهم. ووفقاً لتقييم التعليم الخاص بـ"اليونيسف" (أجري في كانون الأول 2012)، عانت على الأقل خُمس المدارس في البلاد أضراراً مادية مباشرة وتضررت ألفا مدرسة أو دُمِّرت. ويُسْتخدَم أكثر من 1500 مدرسة لإيواء المشردين. واستُخدمت بعض المدارس من قبل أطراف النزاع. وفات بعض الأطفال بالفعل ما يقرب من عامين من الدراسة، وانخفض معدل الحضور في المدارس في حلب إلى 6 بالمائة. ويتردد الأهل في إرسال أبنائهم إلى المدارس، خوفاً على سلامتهم. وفي المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من العائلات النازحة، ثمة فصول مكتظة، تستضيف أحياناً ما يصل إلى 100 طالب. والتعليم هو أيضاً مشكلة خطيرة في عديد من مجتمعات اللاجئين التي أنشئت في الخارج.

ويمكن لإشراك الأطفال في عملية العدالة الانتقالية أن يكون تحدياً. فمثل غيرهم من الفئات الضعيفة، يجري التفاوض عن معاناتهم بسهولة، لأنهم أقل قدرة وربما أقل جرأة على التقدم بمعلومات وشهادات. فالأطفال الصغار قد لا يفهمون أو يستطيعون استخدام كلمات لوصف ما شهدوه. وستكون ثمة حاجة إلى بذل جهود خاصة لإشراك الأطفال والشباب، وهذا التركيز يحتاج إلى أن يُبنى في عمليات العدالة الانتقالية منذ البداية لضمان أن أصواتهم يمكن أن تسمع³¹.

مثال: إشراك الأطفال في سيراليون

شملت الأحوال البارزة للصراع العنيف في سيراليون عمليات الاختطاف والتجنيد والتطويع القسريين للأطفال الصغار، واضطر كثيرون منهم إلى القتال وتعرضوا لعنف جنسي. واستدعت الصدمة والأثر النفسي اللذان خلفهما انتشار استخدام الجنود الأطفال بالآلاف في سيراليون، جهداً خاصاً لإشراكهم وإدراجهم في عمليات العدالة الانتقالية.

وُبذلت جهود مخلصة لشملهم في المناقشات من خلال أفراد مدربين بعناية في المدارس. وأصدرت لجنة تقصي الحقائق في سيراليون، بمساعدة "اليونيسف"، نسخة خاصة من تقريرها النهائي صُممت خصيصاً للأطفال، وذلك باستخدام صور ولغة يمكنهم أن يفهموها. واعترفت المحكمة الخاصة بسيراليون أيضاً بأهمية إدراج الأطفال في عملها. وتحقق ذلك من خلال برامج التوعية الخاصة التي هدفت إلى إشراك الأطفال، بما في ذلك الجنود الأطفال السابقين، وطُبِّقت آليات خاصة للسماح للأطفال للظهور كشهود أثناء إجراءات المحكمة.

النزوح الداخلي واللاجئين

مع اشتداد القتال وانتشاره في أنحاء سوريا كلها، أُجبر مئات الآلاف من السوريين على الفرار من منازلهم ومجتمعاتهم بحثاً عن سلامتهم. وهم يشملون كلاً من المشردين داخلياً، الذين التمسوا اللجوء في أماكن أخرى في سوريا، واللاجئين الذين سعوا إلى أمان خارج حدود سوريا.

تقدّر الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الدولية أن ثمة الآن أكثر من 1.3 مليون لاجئ سوري في أنحاء العالم كلها، مع أغلبية مستقرة في الأردن وتركيا ولبنان والعراق. كما سُرد الصراع ما يقدر بنحو أربعة ملايين شخص آخر داخل سوريا نفسها²⁹.

وتمثّل المجموعتان السوريتان الكبيرتان للمشردين في الداخل واللاجئين في الخارج حالة طوارئ إنسانية كبرى تتسم بالفقر واليأس وعدم كفاية الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية. وتتميز حياة عديد من اللاجئين بمحدودية الوصول إلى الغذاء والمياه والخدمات الأساسية مثل الرعاية الطبية والتعليم. وجعلت هذه الظروف اليائسة بدورها اللاجئين عرضة على نحو متزايد إلى مزيد من الجرائم والعنف وخلقت ظروفاً خطيرة لاستغلالهم. ووثقت تقارير من جماعات حقوق سورية نمو الدعارة والاعتداء والتحرش الجنسيين في مخيمات اللاجئين وفي مجتمعات النازحين السوريين. وتشير تقارير شفوية إلى عدد متزايد من النساء السوريات الشابات اللواتي يجدن أنفسهن مجبرات أو مكروهات على الزواج من رجال أكبر سناً بكثير ومن أماكن أخرى في المنطقة في محاولة بائسة للهروب من الفقر والعنف.

وتُعتبر الآثار المترتبة على نقل السكان بالقوة بهذه الضخامة كبيرة بالنسبة إلى العدالة الانتقالية. فبالإضافة إلى كونه جريمة في حد ذاته، فإنه يجب إشراك كل من مجتمعات النازحين واللاجئين في عملية العدالة الانتقالية منذ البداية. وهذه المجتمعات عانت كثيراً، وعلى هذا النحو هي تمثل مجموعة مهمة من الضحايا. هم عانوا في مجتمعاتهم المحلية، وأُجبروا على الفرار بحثاً عن الأمان، ثم عانوا مزيداً من الجرائم أو الانتهاكات خلال نزوحهم أو لجوئهم، وأخيراً هم قد يجدون عند محاولة العودة إلى ديارهم أن ممتلكاتهم دُمّرت أو استولوا عليها.

ويمكن لهذه المجتمعات أن تلعب دوراً مهماً في جهود التحقيق والتوثيق. فأغلبية النازحين واللاجئين غادروا ديارهم لأنهم شهدوا حدثاً كبيراً أو تعرضوا له. وضمن مجتمعات النازحين واللاجئين، من المحتمل وجود عديد من الناس الذين شهدوا الأحداث الخطيرة التي هي قيد التحقيق ضمن آليات العدالة الانتقالية، مثل المحاكم أو هيئات تقصي الحقائق، أو لديهم معرفة بها. ويمكن لتحديد هذه المعرفة وجمعها أن يمثّل تحدياً، لكن يمكن لذلك تقديم مساهمة كبرى في العدالة الانتقالية.

<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-18405800> 28

29 "إنقاذ الأطفال"، طفولة تحت النار، آذار 2013، متوافر في :

<http://www.savethechildren.org/site/apps/nlnet/content2.aspx?c=8rKLIXMGlpI4E&b=8486803&ct=13020737>

30 "اليونيسف - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"،

<http://unicefmena.tumblr.com/post/44608428766/syria-conflict-depriving-hundreds-of-thousands-of>

31 انظر، مثلاً، أليسون سميت، "فرضيات أساسية حول العدالة الانتقالية والأطفال"، آذار 2010، في الأطفال والعدالة الانتقالية، مطبعة

جامعة هارفرد، آذار 2010، متوافر في <http://www.npwj.org/ICC/International-Justice-and-Children.html>

32 "أو كسفام"، رسم بياني معلوماتي عن سوريا، <http://www.oxfam.org.uk/blogs/2013/04/syria-infographic>

ومن التحديات الرئيسية ديناميكيات تدفقات اللاجئين. فالشهود المتعددين لحدث واحد في بلدة واحدة قد ينتهون في مجتمعات للاجئين مختلفة تماماً ويكاد يكون مستحيلًا توقع مكان نزوحهم في نهاية المطاف. لذلك تتطلب الاستفادة من الشهادات والمعلومات المقدمة من النازحين واللاجئين مقداراً كبيراً من التنسيق. ويجب أن تكون المعلومات مشتركة في شكل آمن وفاعل عبر وحدات متعددة لتحقيق، ويجب أن تكون البروتوكولات متماثلة بما يكفي لضمان إمكانية الجمع بين المعلومات لإنتاج صورة شاملة يمكن أن تساعد المحققين في كشف أخطاء الجرائم والانتهاكات.

ويمثل تسهيل عودة هذه المجتمعات تحدياً رئيسياً آخر للعدالة الانتقالية. فرما لا يجد النازحون واللاجئون منازل وممتلكات وسبل عيش عند العودة. وحين تكون الحال كذلك، يجب وضع أولوية عاجلة للمساعدة في إعادة بناء هذه المجتمعات. لكن لأن الموارد ستكون محدودة، فمن المهم ضمان إدارة هذه العملية بنزاهة وشفافية. وإن إعطاء بعض المجتمعات المحلية دعماً لا يُمنَح لآخرين في وضع مماثل، يعد ظلماً يهدد بشكل واضح مصداقية عملية العدالة الانتقالية ككل. وهذا ينطبق خصوصاً حين يعتبر مجتمع محلي أن دعماً محدوداً له، أو دعماً لأولويات مجتمع آخر، هي نوع من العقاب أو الانتقام لدوره في الصراع.

كذلك قد يجد اللاجئون أو النازحون العائدون أن أشخاصاً آخرين ادعوا ملكية ممتلكاتهم في غيابهم، ربما لأنهم ظنوها مهجورة، أو لأنهم يعتقدون أن لديهم حقاً في الملكية. ويمكن للملكية المتنازع عليها في المساكن والممتلكات الخاصة أن تصبح مشكلة، خصوصاً حيث يسود سوء حفظ للسجلات العامة، أو في حال تلف السجلات العامة خلال الصراع. وإذا لم تُؤسَّس الثقة بسرعة عبر آليات رسمية لحل نزاعات مثل هذه، قد تنشأ حال من عدم الاستقرار، كما قد تُساق اتهامات وادعاءات كاذبة، وقد يُشجع الأفراد لتولي زمام الأمور بأيديهم لحماية ما يعتقدون أنه ملكهم أو استرداده.

وأخيراً، قد يجد بعض النازحين واللاجئين النسيج الاجتماعي لمجتمعاتهم قد تغيَّر بطريقة تجعل عودتهم صعبة أو مستحيلة. وربما أصبحت مجتمعات متنوعة عرقياً أو دينياً سابقاً متجانسة أثناء الصراع، أو أن الذين فروا قد يخشون العودة إلى المجتمعات التي يعتقدون أنها لم تعد مرحّبة أو آمنة.

التأثيرات الإقليمية

خلافاً للثورة في ليبيا، لم تستدع الأحداث في سوريا تدخلاً دولياً لأسباب إنسانية أو غيرها. لكن هذا لا يعني أن دولاً أخرى لا تلعب دوراً مهماً في تشكيل الصراع وتداعياته. فللثورة السورية أهمية كبيرة لعدد من الدول في المنطقة، وتُستشعر هذه الأهمية في المحافل الدولية وفي تدفق الأسلحة والدعم المادي وحتى المقاتلين.

جعلت العلاقات التاريخية والصداقة مع نظامي آل الأسد إيران حليفاً لا يتزعزع سواءً لجهة الدعم المادي والمعنوي، وتردد صدى هذا الدعم في الآونة الأخيرة عبر "حزب الله" في لبنان. وأوضحت روسيا مصالحها المادية ودعمها الدولي، لأسباب ليس أقلها المصالح الإستراتيجية المهمة في سوريا. وأعربت الحكومات في اليمن والجزائر والعراق أيضاً عن درجات مختلفة من الدعم لبشار الأسد.

وللثورة عديد من المؤيدين الدوليين، على الرغم من أنهم أثبتوا إجماعاً عن التدخل، حتى في مواجهة حالة طوارئ إنسانية متنامية. وقدمت تركيا دعمها الواضح، وثمة تقارير عن أن عديداً من دول الخليج، بما

فيها المملكة العربية السعودية وقطر، تقدّم الدعم المادي للثوار. ولهذا التدخل الدولي القدرة على تعقيد عملية العدالة الانتقالية في سوريا في عدد من الطرق. فللجهات الدولية الفاعلة، مثلاً، رؤى مختلفة لسوريا ما بعد الصراع، وربما لديها توقعات غير متناسقة أو متناقضة لعملية العدالة الانتقالية. وهذا يمكن أن يسبب مضاعفات في ما يتعلق بالدعم السياسي والمالي والمادي للعدالة الانتقالية في سوريا.

موارد للعدالة الانتقالية في سوريا

هناك بالفعل عدد من الموارد القيمة الموجودة لدعم عملية العدالة الانتقالية في سوريا والتخطيط والإعداد للعدالة الانتقالية جارٍ بالفعل. و بالتالي من المهم جداً، أن يأخذ مزيد من الإعداد للعدالة الانتقالية في سوريا هذه الموارد المتاحة بعين الاعتبار وألا تنطلق العملية كما لو أنها بدأت من الصفر. ولا بد من بذل جهود لتحديد الموارد الانتقالية الحالية، وتحديد الثغرات ونقاط الضعف وسدها من أجل تأمين إطار شامل وموحد للعدالة الانتقالية قدر الإمكان. هذا هو المهم، وذلك لتجنب الازدواجية المكلفة وغير الضرورية في العمل والموارد، وكذلك لضمان عدم تجزئة إطار العدالة الانتقالية الشاملة وتقسيمه بطرق يمكن أن تشوش أصحاب المصلحة أو تحبطهم، مما يقوض شرعيتها وفعاليتها.

وعند النظر في الموارد المتاحة حالياً ضمن العملية السورية، من المهم النظر إلى أبعد من الموارد القضائية والنظر في الدور الممكن للمجتمع ولجماعات المجتمع في تعزيز العدالة الانتقالية وتنفيذها. ولذلك من المفيد النظر إلى أمثلة على مجموعة من الموارد، يمكن أن تنقسم إلى:

أولاً، مبادرات المجتمع المدني،

وثانياً، الموارد المؤسسية الأكثر رسمية، سواء داخل الهيكل القديم للحكومة أو داخل المؤسسات الجديدة للمعارضة.

المجتمع المدني

بقي المجتمع المدني السوري في ظل نظامي آل الأسد ضعيفاً وتحت سيطرة قوات الأمن الحكومية. وحرّطت الدولة نشاط المجتمع المدني واضطهدته وحاولت "تجفيفه" من خلال إنشاء "منظمات المجتمع المدني" والمؤسسات الدينية الخاصة بها. لكن منذ قيام الثورة، حصل نمو هائل في عدد منظمات المجتمع المدني. وتعمل عديد من هذه المنظمات الناشئة الآن في المجالات ذات الصلة بالعدالة الانتقالية. وسيستمر هذا النمو ويُرجَّح أن يزيد بشكل أكبر حتى عندما تصبح سوريا مستقرة وحرّة.

مثال: رسم الخرائط الصغرى في أوغندا

ليس على مبادرات المجتمع المدني أن تكون كبيرة وطموحة في نطاقها لكي يكون لها تأثير مهم في عملية العدالة الانتقالية. ويمكن لمجموعة صغيرة، أو حتى فرد، تقديم مساهمة مهمة من خلال تقاسم قصة خاصة أو مجتمعية.

عندما عاد فيكتور أوتشين إلى قريته الصغيرة في شمال أوغندا، لاحظ ألا أحد تقريباً ظل في منأى عن أعمال العنف التي مارسها "جيش الرب للمقاومة" خلال التمرد على الحكومة. وقرر تسجيل هذا الأثر عن

طريق تعيين تأثير الحرب في كل من أسر قريته الصغيرة. ورسم خريطة لقريته وسجل مجموعة واسعة من المعلومات بما في ذلك أفراد الأسرة المتوفين، والمفقودين والمصابين والذين يعانون صدمات نفسية نتيجة للصراع. وترسم خريطته صورة حية لفترة عنيفة من تاريخ أوغندا نجا منها قلة وتظهر بوضوح كيف أنّ العواقب لا تزال محسوسة إلى اليوم. وجذبت قوة هذه الصورة البسيطة اهتماماً دولياً، ولا تزال وسيلة قوية لإعطاء الضحايا الأوغنديين صوتاً واضحاً.³³

مبادرات المجتمع المدني للتوثيق

من أمثـن أعمال العدالة الانتقالية التي تُنفَّذ حالياً سواء داخل سوريا أو خارجها، العملية الواسعة لتوثيق الصراع، والجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان والقصص الفردية للضحايا. داخل سوريا، يوثق الصحفيون والأفراد ومنظمات المجتمع المدني مشاهدَ من الجرائم المزعومة، ويستولون على وثائق ومعلومات مادية أخرى، ويتحدثون إلى ضحايا وشهود ويسجلون الأحداث من خلال الفيديو والصور الفوتوغرافية³⁴. وخارج سوريا، يجمع الأفراد والمنظمات المعلومات والأدلة من اللاجئين والمنشقين ويضطلعون بالمهمة الشاقة المتمثلة في فهرسة هذه الثروة من المعلومات وتنظيمها والحفاظ عليها.

وثمة كثير من جهود التوثيق يجريها "الرابط السوري لمعلومات حقوق الإنسان" (SHRIL)³⁵، و"مركز توثيق الانتهاكات في سوريا"³⁶، و"المركز السوري للعدالة والمحاسبة"³⁷، و"المركز السوري للتوثيق"³⁸، و"المركز السوري لحقوق الإنسان"³⁹، و"إنسان رايتس ووتش"⁴⁰، على سبيل المثال لا الحصر. ويركز "نساء تحت الحصار" خصوصاً على توثيق العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) ضد المرأة السورية⁴¹. وبالإضافة إلى ذلك، يجري عمل توثيقي من عدد من المنظمات الدولية الكبرى، مثل "هيومن رايتس ووتش" و"منظمة العفو الدولية".

ويجمع "المشروع السوري للمحاسبة" لـ"المركز السوري للعدالة والمساءلة"، بالتعاون مع "لا سلام من دون عدالة"، قاعدة بيانات جرمية شاملة تفصّل الأحداث الفردية وتربطها وتحدد انتهاكاتها للقانون السوري وللقانون الدولي. وتقدّم عينات عن لوائح اتهام لشرح كيف يمكن استخدام قاعدة البيانات لوضع قضايا معقدة ضد أشخاص يتحملون أكبر مقدار من المسؤولية عن الجرائم الأكثر خطورة.

ويتطلب وضع القضايا الجنائية ضد المسؤولين مباشرة عن الجرائم مقداراً كبيراً من الأدلة. والأكثر تطلباً هي عملية وضع قضية جنائية ضد أولئك الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن هذه الجرائم، وهذا يتطلب وجود حالة تثبت بوضوح الرابط بين القادة والجرائم التي تُرتكب على الأرض جنباً إلى جنب مع عناصر السياق لإثبات أن أحداثاً متعددة تشكل جزءاً من سياسة منهجية أو خطة للهجوم.

ويمكن لوسائل الإعلام المحلية أن تكون أداة قيمة لتعزيز الوعي بالعدالة الانتقالية وإشراك السوريين العاديين في هذه العملية، سواء أثناء الثورة أو بعدها. وأثناء الثورة تم تأسيس عددٍ من المجلات الجديدة، وتمثّل المجلة المحلية المسماة "عهد الشام" أحد الأمثلة. وهي مجلة محلية جديدة نصف شهرية تركز على الأحداث والتحديات التي تواجه الثورة. ويكرس كل عدد صفحات عديدة لتشارك القصص الفردية لهؤلاء الذين حوصروا في الثورة، بما في ذلك الشهداء والأسرى. وتهدف أيضاً إلى زيادة الوعي بالمفاهيم الأساسية في مجال العدالة الانتقالية، مثل المواثيق والحقوق الدولية الرئيسية، وتشجع قراءها على استخدام هذه

المعلومات لمساءلة كل من الجيش السوري الحر ونظام الأسد عن أفعالهما. وتشمل منشورات أخرى مماثلة مثل "عنب بلدي"⁴² و"حريات"⁴³ و"حكاية ما انحكت"⁴⁴. ويمكن لجهود التوثيق أن تلعب دوراً حاسماً في جوانب أخرى من العدالة الانتقالية، مثل تقصي الحقائق وآليات قول الحقيقة، وتحديد الأشخاص المفقودين، والتحري والاستبعاد وإجراء تعويض عادل وشفاف.

حملات المجتمع المدني في سوريا

إن المجموعات المجتمعية التي بنت الثقة من خلال تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية عند الحاجة إليها أكثر من غيرها هي في وضع فريد لإشراك بعض المجتمعات السورية الأكثر ضعفاً وتهميشاً، بما في ذلك الأقليات والنساء والشباب والأطفال والمعوقين. فإشراك أصوات هؤلاء في العدالة الانتقالية أمرٌ بالغ الأهمية، لكنه يمثل تحدياً في أحيان كثيرة. وقد شجعت بعض الحملات على التضامن الإنساني. وشجعت حملة "كلنا ولادك" التي نظمتها جماعة تطلق على نفسها اسم "غراس النهضة" السوريين أنفسهم وكذلك الجمهور الدولي على التبرع بمبالغ صغيرة من المال للأهالي السوريين اللواتي فقدن أبناءهن وبناتهن. وأبعد من تقديم المساعدة الإنسانية، ثمة عدد متزايد من حملات المجتمع المدني العاملة في الجوانب الحاسمة الأخرى للعدالة الانتقالية، مثل التوثيق، وإحياء الذكرى والاستذكار. وتناول عدد من هذه الحملات على وجه التحديد الضحايا وأهمية الاعتراف بتضحياتهم وتذكرها. وكانت "شهيدنا لا مات" حملة نظمها "تجمع بنات الشام". وزينت الحملة الشوارع بشرائط حمراء، يحمل كل منها اسم ضحية⁴⁵. واتخذت المنظمة نفسها خطوات لضمان تذكر مساهمة الطوائف كلها في الثورة، وفعلت ذلك من خلال حملة توثيق على الإنترنت بعنوان "نساء عظيمات في الثورة السورية"⁴⁶. وبالمثل، نظمت "تنسيقية طلاب جامعة دمشق" حملة أطلقت عليها اسم "انتخبوا الشهيد". وتركزت الحملة على الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار 2012 وتألفت من حملة إعلامية روجت للشهداء كمرشحين للانتخابات مكان المرشحين الفعليين⁴⁷.

33 انظر، مثلاً، http://news.bbc.co.uk/1/hi/in_depth/629/6499065.stm

34 انظر، مثلاً، "عدسة شاب حمصي"

https://www.facebook.com/LensYoungHoms/photos_stream/

http://www.peacewomen.org/portal_initiative_initiative.php?id=1346

<https://www.vdc-sy.info/index.php/en>

<http://syrriaaccountability.org>

<http://www.documents.sy/index.php?lang=en>

<http://syrriahr.com/en>

<http://www.insaan-rights-watch.org/default.aspx>

<https://womenundersiegesyria.crowdmap.com>

<http://enab-baladi.com>

<http://www.syrian-hurriyat.com>

<http://www.syriauntold.com/ar>

<https://www.facebook.com/media/set/?set=a.495091077221479.1073741843.481656721898248&type=3>

"نساء عظيمات في الثورة السورية"

<https://www.facebook.com/media/set/?set=a.490977100966210.1073741826.481656721898248&type=3>

<http://www.youtube.com/watch?v=nXpk6wjVrLc> "انتخبوا الشهيد"

وُظِّمَ عدد من التجمعات العامة وأعمال الاستذكار في مناسبات خاصة مثل الأعياد الدينية الإسلامية أو في ذكرى مجازر مثل تلك التي ارتُكبت في داريا. ويدعم هذه الحملات الرسمية مزيد من المبادرات المحلية أو حتى الفردية. وتُعاد تسمية الشوارع والساحات بأسماء الضحايا، الذين يُستذكرون أيضاً في تماثيل وكتابات على الجدران. وفي الجهود المؤسسية للاستذكار، يجب رفع الوعي بعدم إدراج الشخصيات المثيرة للجدل في حملات إحياء الذكرى.

ولكي تلعب المدارس والمؤسسات التعليمية دوراً، فمن المهم أن يتم أي عمل من هذا القبيل بحساسية، وبذل كل جهد ممكن للتأكد من أن الأطفال لا يتعرضون لمزيد من الصدمات.

النقاط المهمة هنا هي ما يلي: تطوير المناهج التعليمية للتعامل مع التاريخ السوري الأخير بطريقة متوازنة، وتدريب المعلمين مهنيّاً لاستخدامها وللتعامل مع مناقشات مثيرة للجدل بين الطلاب. وكما هي الحال مع أي جانب من جوانب العملية الانتقالية، ضرورة توجيه الجهود إلى حل النزاعات والمصالحة، ولذلك من الضروري عدم تعميق الانقسامات المجتمعية وتعزيز الصور النمطية، خصوصاً عند التعامل مع الأطفال. وركزت حملات أخرى على محنة السجناء. فقد لفتت حملتا "أحرار خلف القضبان"⁴⁸، و"لست مجرد رقم"⁴⁹ على حد سواء الانتباه إلى محنة السجناء في سوريا وقدمتا الدعم إلى أسرهم. وأوردت جماعات أخرى أنباءً عن مبادرات جارية للمصالحة المحلية، مثل المصالحة بين شيوخ علويين وسنة في حمص في 2011 و2012 وبين الأكراد والجيش السوري الحر في عين العرب (Sirikaneh).

و من الواضح أن مبادرات المجتمع المحلي أصبحت أكثر تنظيماً وبدأت بدمج جوانب أخرى من العدالة الانتقالية في عملها. ف"اتحاد أحياء حمص"، مثلاً، أجرى تغييرات تنظيمية يتضمن آخرها تشكيل فريق رسمي للحقوق المدنية يتناول قضايا العدالة الانتقالية في إطار اختصاصه، فضلاً عن مناصب قضائية ومكتب للسلم الأهلي. وفي حين أنهم يؤكدون أن حالة الطوارئ الإنسانية الجارية تستحوذ على أغلبية الموارد والاهتمام، يخططون لفترة تكون فيها الظروف على أرض الواقع مسهّلة للعدالة الانتقالية، بدعم ومساعدة من خبراء دوليين.

أبحاث المجتمع المدني والتوصيات المتعلقة بالسياسات

تقدّم منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الفكر والرأي بحوثاً وتوصيات قيّمة حول سياسات عملية العدالة الانتقالية في سوريا. وقد أعلن المركز السوري للدراسات السياسية والإستراتيجية⁵⁰ أخيراً إنشاء لجنة تحضيرية وطنية للعدالة الانتقالية⁵¹ وتهدف هذه اللجنة في شكل واضح إلى خلق برامج وخطط للعدالة الانتقالية في سوريا. وتشير "خطة العمل الوطنية من أجل مستقبل سوريا" التي وضعتها إلى عدد من الأولويات الرئيسية للعدالة الانتقالية. وعُقد الاجتماع الأول للجنة بين 27 و29 آذار 2013. وركزت حتى الآن على رسم خرائط للعمل القائم في سوريا حول العدالة الانتقالية وإنشاء هيكل رسمي وشفاف لعملها. وتشارك حالياً في عددٍ من المشاريع البحثية وتعمل على إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتها مع المجلس الوطني السوري. ووضعت بالفعل عدداً من التقارير التي توضح بالتفصيل الإصلاح العسكري المقترح، والإصلاح الدستوري والقانوني، وتغييرات في قانون الانتخابات والقواعد التي تنظم الأحزاب السياسية، فضلاً

عن الإصلاحات السياسية والإدارية على نطاق أوسع. وتنتج منظمات بحثية أخرى أيضاً بحوثاً قيمة تهم العدالة الانتقالية في سوريا. ف"مركز التواصل والابحاث الإستراتيجية"⁵² أصدر بحثاً في شأن الإصلاحات والعمليات الانتخابية في سوريا، ونظامها القضائي ودور القضاة واستقلالهم، والنسيج السوري، بما في ذلك الأقليات والفئات المهمشة في المؤسسات السورية، وإصلاح نظام العقوبات السوري. وتصدر أيضاً بحثاً وتوصيات قيمة من "اليوم التالي"⁵³ و"مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان في سوريا"⁵⁴.

المؤسسات الرسمية

المؤسسات المنشأة من المعارضة

ثمّة موارد قيمة للعدالة الانتقالية من ضمن العمل الذي اضطلع به بالفعل المجلس الوطني السوري. وقد أدرج الأعضاء مسألة العدالة الانتقالية على جدول أعمالهم وهناك جهود تُبذل لوضع خطط مفصلة لعملية العدالة الانتقالية في سوريا.⁵⁵ ومثلاً، حققت تقارير في ضرورة إصلاح النظام الجنائي في سوريا. ويقترح الأعضاء أيضاً أن يتم التواصل مع الجيش السوري الحر في محاولة لإضفاء الطابع الرسمي على وجود وعي بالعدالة الانتقالية داخل هيكله، وداخل المجلس الوطني السوري، هذا ويطمح مكتب حقوق الإنسان والمجتمع المدني إلى تقديم تحديثات منتظمة عن الانتهاكات ولعب دور في جهود التوثيق الجارية.⁵⁶

وقد تُطوّرت الهياكل القضائية في الأراضي الواقعة تحت سيطرة قوات المعارضة. فقد تشكّل كل من مجلس القضاء السوري الحر والمجلس القضائي الموحد في حلب واندمجا أخيراً لتشكيل سلطة قضائية موحدة أكثر تماسكاً. ويتركز عمل السلطة بشكل رئيسي على تأمين الاستقرار خلال الفترة الانتقالية، بدلاً من مساءلة أوسع، وتهيمن عليها إلى حد كبير المحاكم الدينية.

48 "أحرار خلف القضبان": <https://www.facebook.com/BehindBarsButFree>

49 "لست مجرد رقم": <https://www.facebook.com/Syrian.Detainees.not.Numbers?ref=ts&fref=ts>

50 <http://www.scpsc.org/index.php>

51 <http://www.scpsc.org/index.php?pid=552&lng=en>

52 <http://www.strescom.org>

53 <http://www.usip.org/the-day-after-project>

54 <http://www.dchrs.org/english/news.php>

55 <http://www.syriancouncil.org/en/special-reports/item/639-reform-policies-of-the-syrian-penal-system.html>

56

130 http://www.syriancouncil.org/ar/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=27&Itemid=130

مؤسسات من بنية الدولة السورية القديمة

من الضروري الاعتراف بوجود مقدار كبير من القدرات والموارد المتاحة داخل مؤسسات الدولة القائمة في سوريا. وفي حين أن كثيراً منها يتطلب الإصلاح وإعادة الهيكلة من أجل إعادة تأسيس المصداقية، ستلعب دوراً حاسماً في الاستفادة من الموارد المتاحة حيثما كان ذلك ممكناً.

تستفيد سوريا من فئة كبيرة ومتعلمة من المحققين المحترفين والمحامين والقضاة والعلماء والمدرسين والأكاديميين والبيروقراطيين. هؤلاء المهنيون، وغيرهم كثيرون، سيلعبون دوراً حاسماً في إعادة بناء الدولة السورية واقتصادها ومجتمعها وفي تصميم عملياتها للعدالة الانتقالية وتنفيذها. وثمة عددٌ من الأفراد قد يكونون مذبذبين أو متواطئين جدياً في الجرائم والفساد التي وسمت كلاً من عهدي آل الأسد والأنظمة السابقة، لكن كثيرين منهم ليسوا كذلك.

وسيكون أحد أول التحديات التي تواجهها العدالة الانتقالية تحديد أفرادٍ كثيرين لم يكونوا جزءاً من المشكلة، ويمكن بدلاً من ذلك أن يشكلوا جزءاً من الحل عن طريق تقديم خبرتهم وقدرتهم لعملية العدالة الانتقالية. ويمكن القيام بذلك عن طريق تحديد معايير واضحة وشفافة على أساس السلوك بدلاً من الانتماء، وضمان أن المتهمين بارتكاب مخالفات جسيمة لديهم فرصة للدفاع عن أنفسهم. ولسوريا أيضاً قانونٌ متطور للعقوبات يمكن أن يشكل العمود الفقري للعديد من المحاكمات الجنائية، ويمكن ضمه كجزء إلى المكون القضائي للعدالة الانتقالية. وفي حين أن قانون العقوبات قد يتطلب إصلاحاً في المستقبل، لا بد من بذل جهود أيضاً لتحديد المكونات الموجودة التي يمكن أن تكون بمثابة أساس مهم للمساءلة الجنائية.

ثمة مؤسسات سورية كثيرة في حاجة إلى إصلاح عاجل. وتشمل الحالات الأوضح منصب الرئيس، ووكالات الاستخبارات، والجيش والأجهزة الأمنية ووزارتي الدفاع والداخلية. لكن وسط هذا الإصلاح الذي تشتد الحاجة إليه، لا بد من بذل جهودٍ لضمان الحفاظ على المؤسسات الفاعلة بطريقة تمكنها من لعب دور في العدالة الانتقالية. ويمكن أن تشمل هذه المكونات الشرطة والقضاء، فضلاً عن وزارات حكومية أخرى. ويُرجَّح أن يطالب الضحايا بمحاكمة شخصيات بارزة على جرائمها، بل قد يرغبون بالفعل في إجراء تحقيق أوسع نطاقاً في الدور الذي تؤديه بعض المؤسسات في الجرائم وأعمال العنف. وقد يريد المجتمع التأكد من أن الأفراد المذنبين بارتكاب جرائم كبيرة أو صغيرة سيُفصلون من مؤسساتهم ومن المؤسسات الحكومية الأخرى عندما تُنشأ. لكن يجب ضمان أن تُبذل هذه الجهود مع أخذ متطلبات الإجراءات القانونية الواجبة في الاعتبار، وأن يتم تطبيق معايير واضحة على الأطراف كلها.

ونظراً إلى تاريخهم الطويل من الانتهاكات الخطيرة، قد يأمل السوريون أن تهدف الإصلاحات الهيكلية والتشريعية الرئيسية إلى كسر قوة مؤسسات أمنية معينة ومنع وجود نمط مماثل من الانتهاكات والإفلات من العقاب في المستقبل. ويُرجَّح أن تتطلب هذه الأهداف مجموعة من آليات العدالة الانتقالية. وستكون المساءلة الجنائية الفردية مهمة، لكن قد تكون ثمة حاجةٌ إلى مزيد من الجهود غير القضائية لتقصي الحقائق لدعم الفحص والتطهير. وقد تكون ثمة حاجةٌ إلى جهد أوسع لتقصي الحقائق يركز على دور المؤسسات وهيكلها ككل، وليس على أفراد بعينهم، دعماً للإصلاح المؤسسي.

إن إصلاح المؤسسات الحكومية الرئيسية مهمة صعبة. وعلى المؤسسات مثل السلطة القضائية لعب دورٍ

مهم في مساءلة الناس عن جرائمهم خلال الفترة الانتقالية. وبالمثل، ستحتاج قوات الأمن إلى لعب دور حاسم في ضمان الأمن اللازم للمجتمعات من أجل العودة وإعادة البناء ولكي تبدأ إعادة البناء الاقتصادي والسياسي. وفي حين أن ضمان إصلاح المؤسسات من أجل إعادة بناء ثقة الرأي العام واطمئنانه أمر حاسم، فمن المهم التأكد من أن القدرات والتجارب الضرورية لا تضيع من دون داع، فثُتِرَ سوريا من دون مؤسسات وتجارب لازمة لتحقيق الانتقال إلى مجتمع سلمي ومستقر.

التحديات

التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية في سوريا

فيما سيرز عديد من التحديات مع تطور الأحداث وتطور عملية العدالة الانتقالية، يمكن توقع تحديات أخرى إلى حد ما. وفي هذه الحالة، يمكن تصميم عملية العدالة الانتقالية مع أخذ هذه التحديات في الاعتبار، ومع وضع خطط لمواجهةها والتصدي لها فور ظهورها.

الوعي المحدود للعدالة الانتقالية

يتمثل أحد التحديات الأولية المشتركة للعدالة الانتقالية في الوعي القاصر بالعدالة الانتقالية كمفهوم، إلى جانب محدودية الوعي بقيمتها وأهميتها. وقد تكون العدالة الانتقالية غير معروفة تماماً، أو قد يُخلط بينها وبين مفاهيم أخرى، مثل مفهوم أضحى كالعدالة الجنائية. وقد تنظر بعض المجتمعات إليها حتى باعتبارها محاولة من محاولات عدالة المنتصر أو تدخلاً دولياً غير مرغوباً فيه في المرحلة الانتقالية السورية. قد يُشكك في قيمة العدالة الانتقالية، خصوصاً في سياق حالة الطوارئ الإنسانية التي ستلي النزاع المسلح في سوريا. فمع الملايين من النازحين والمشردين والمحاصرين بسبب الفقر، ستكون هناك رغبة مفهومة في تكريس كل الموارد المتاحة لإعادة بناء الممتلكات، وإنعاش الاقتصاد وخلق مؤسسات جديدة قادرة على ضمان الأمن وتحسين حياة الناس في المعنى الملموس. وقد تجعل هذه المخاوف إشراك السوريين في عملية العدالة الانتقالية صعباً وربما تؤدي إلى مفاهيم خاطئة حول دورها ونواياها. ويمكن في نهاية المطاف تفويض شرعية العملية وفعاليتها ككل.

ما مقدار الفهم الجيد للعدالة الانتقالية في سوريا حالياً؟ أين توجد فجوات أو قيود في الفهم وماذا يمكن عمله للتعامل مع المجتمعات التي لا تدرك المفهوم؟

الانقسامات المجتمعية

ما لا شك فيه أن الثورة في سوريا أدت إلى تفاقم التوترات العرقية والطائفية القائمة، وتعميق الانقسامات الاجتماعية الراسخة بالفعل، وانعدام الثقة. وتمثل هذه الانقسامات المجتمعية تحدياً خطيراً للعملية الوطنية للعدالة الانتقالية. قد تكون لمختلف الطوائف توقعات متنافسة ومتناقضة من العملية والبعض قد ينظر إليها على أنها محاولة لمزيد من الانتقام والعقاب. وتشير دروس من مجتمعات انتقالية أخرى إلى أن هذا سيكون واحداً من أخطر التحديات للعدالة الانتقالية في سوريا.

ويدافع البعض بالفعل عن تقسيم البلاد من أجل إقامة دويلات منفصلة للعرب والسنة والدروز والأكراد. ويمكن لهذه الانقسامات أن تضغط على المؤسسات السياسية والأمنية فيما تكون بالفعل أضعف ومفتقرة إلى الشرعية. لكن التحدي الأكبر سيكون حتماً تصميم عملية يُنظر إليها على أنها عادلة ومتوازنة ومحيدة بالنسبة إلى السوريين جميعهم، على كلا الجانبين. وهذا سيتطلب أولاً وقبل كل شيء الاتساق والالتزام بالسعي وراء المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها الأطراف جميعاً أو ارتكبت في حقهم.

أوضحت الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وكذلك جماعات الحقوق الدولية والسورية أن الأدلة تشير إلى أن القوات الموالية لبشار الأسد ارتكبت أغلبية الجرائم والانتهاكات في سوريا. وفي الوقت نفسه، توضح تقارير أيضاً أن الثوار ارتكبوا جرائم خطيرة، تشمل القتل غير المشروع والتعذيب، والاستيلاء غير المشروع على الممتلكات، ومحاولات متعمدة لاستهداف المدنيين، ومحاولات لاستخدام السكان المدنيين لحماية الأهداف العسكرية المحتملة، وإساءة معاملة أسرى الحرب، والتجنيد الإجباري، بما في ذلك للأطفال. ومع استمرار الثورة، هناك خطر متزايد من أعمال الثأر والانتقام التي تستهدف مجتمعات بأكملها كما يراها "الجنة"، مع قليل من الاعتبار لسلوك الأفراد في تلك المجتمعات.

لكن من المهم أن نلاحظ أن عملية محايدة تتجنب عدالة المنتصر لا تتطلب ملاحقة أعداد متساوية من كلا جانبي الصراع. فالعملية المحايدة هي في إخضاع كلا الجانبين للمعايير والقوانين نفسها. وهذا يتفق مع ملاحقة مزيد من الأعضاء من الجانب المسؤول عن أغلبية الجرائم، شرط وجود أدلة تؤكد ذلك. ومن الأهمية بمكان، بالتالي، كجزء من التحضير للعدالة الانتقالية في سوريا، بذل جهود لإنهاء الجرائم والتجاوزات داخل القوى الثورية وبذل جهود أيضاً لتوثيق انتهاكات مثل هذه وتحديدها عندما تحدث. وسيكون مهماً حينها ضمان أن مرتكبي هذه الجرائم لا يهربون من المساءلة، سواءً بالمقاضاة الجنائية أو غير ذلك، وأن ضحايا هذه الجرائم مشمولين في أي تعويض أو آليات للانصاف. وتشكل محاكمة أولئك الذين قد يعتبرهم كثيرون حماةً وأبطالاً تحدياً كبيراً لعملية العدالة الانتقالية وللحكومة الانتقالية.

ما الذي يمكن عمله لردم هذه الانقسامات المجتمعية؟

في المجتمعات الانتقالية الأخرى، كما هي الحال في أميركا الجنوبية وجنوب أفريقيا والبلقان، لعبت مجموعات الضحايا دوراً رئيسياً في هذه المهمة. فمن خلال التأكيد على تجربة مشتركة للمجني عليهم، كانت هذه الجماعات قادرة على إيجاد أرضية مشتركة قيمة لبناء مزيد من المناقشات والمبادرات. ما الذي يمكن عمله لضمان وجود الدعم والفهم الشعبيين للحاجة إلى مقاضاة الأشخاص من أطراف النزاع كلها عندما يكونون مسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة؟

نزاع السلاح والتسريح

كان للنزاع الحالي في سوريا تأثير كبير على كمية الأسلحة في المجتمع السوري. فالأسلحة متاحة الآن بحرية للمدنيين في أجزاء عديدة من البلاد، والمواطنون يشعرون بقلق مفهوم على سلامتهم وسلامة أسرهم. حيث تصل أسلحة جديدة يومياً من الخارج، وتُقدّم إلى المقاتلين المحتملين. والأسلحة التي كانت تُستخدم لتكون تحت سيطرة أجهزة الأمن الحكومية الرسمية تشق طريقها إلى أيدي المدنيين والثوار مع هزيمة القواعد والمباني الحكومية أو احتلالها. والحكومة نفسها وزعت أسلحة على المدنيين في أنحاء البلاد كلها، وأنشأت ميليشيات خاصة بها.

ولا يقتصر انتشار الأسلحة على الأسلحة الخفيفة. فالأسلحة الثقيلة هي الآن قيد الاستخدام من كلا جانبي الصراع. وواضح من التقارير أن كلا الجانبين يملك الآن كميات كبيرة من صواريخ أرض - جو، بالإضافة إلى القذائف الصاروخية والمدافع الرشاشة والعربات المدرعة، بما في ذلك الدبابات. ومما يثير القلق، التقارير التي تشير الآن إلى وجود مخزونات كبيرة من الأسلحة الكيميائية في سوريا، وبعضها قد يكون قيد

الاستخدام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأحزاب المتقاتلة المختلفة أصبحت منظمةً على نحو متزايد وتطورت إلى منظماتٍ مسلحة. وهي تنشئ قيادات واضحة وهيكل اتصالات وتحشد مقداراً كبيراً من التجربة والقدرات. و هي في كثير من الحالات تؤسس تأييداً محلياً قوياً، نظراً إلى دورها في ضمان الأمن وغيره من سلع وخدمات أساسية.

وفي حين أن هذا المقدار الأكبر من التنظيم قد يساعد في إنشاء سلاسل واضحة للقيادة (وهو أمر مهم لعمليات المساءلة)، فإن عكس هذا المستوى من انتشار الأسلحة وحشدتها صعب جداً. وفي نهاية الأعمال العدائية، سيحجم كثيرون عن تسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة المدنية. وقد يكون هذا بسبب استمرار الشعور بعدم اليقين وانعدام الأمن، أو بسبب الهدف الذي خلقه القتال لهم.

ونتيجةً لذلك، قد يكون صعباً للغاية بالنسبة إلى الحكومة استرداد مستويات من التحكم لازمة لتنفيذ العدالة الانتقالية. قد ترغب الجماعات المسلحة المحلية، مثلاً، في حماية المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة، أو قد ترغب في الرد أو الانتقام من دون انتظار رد رسمي على الجرائم. وفي دول مثل ليبيا، تدخلت الجماعات المسلحة لتسوية المنازعات على الأراضي والممتلكات في مجتمعاتها. ويجري ذلك في الأغلب بطريقة واقعية وخارج القنوات الرسمية، مما يخلق شعوراً من عدم اليقين ويقوض في نهاية المطاف شرعية العمليات الرسمية.

شهدت مجتمعات انتقالية أخرى، خصوصاً في منطقة البلقان، انتقال جماعات مسلحة إلى الجريمة المنظمة بعد انتهاء الأعمال العدائية. وهذا يمثل تحدياً كبيراً للقانون والنظام بعد فترة طويلة من الانتقال. وتكون الجماعات الثورية في الأغلب مسلحة تسليحاً جيداً، ومنظمة تنظيمياً جيداً وماهرة في العمل في شكل مستقل وتهرب من الضوابط الحكومية. وقد تجد نفسها أيضاً أمام عدد قليل من الأشكال المشروعة من العمالة خلال مرحلة إعادة الإعمار فوراً بعد انتهاء الصراع، وقد تميل بالتالي إلى العائدات المحتملة للجريمة المنظمة.

ما هي العقبات الرئيسية أمام التسريح ونزع السلاح في سوريا؟ ما الذي يمكن القيام به لمعالجة هذه العقبات؟

في إيرلندا الشمالية، حيث كان أعضاء في الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) مترددين في تسليم أسلحتهم ومواقع النفوذ في أعقاب اتفاقية السلام، بُدلت جهود للثور على مناصب أخرى لهم تضمن النفوذ والانتماء، مثلاً، في مؤسسات الرياضة والمجتمع المدني.

الحكومة الانتقالية الضعيفة

يُرجَّح أن تكون الحكومة الانتقالية المكلفة بتنسيق عملية العدالة الانتقالية في سوريا ضعيفة ومفتقرة إلى الموارد. وقد تقوض الانقسامات المجتمعية شرعيتها في نظر بعض الذين يشعرون بأنهم غير ممثلين بشكل كاف. وقد يقوض اختلاف الرؤى السياسية والأيدولوجية والتوقعات وحدتها وقدرتها على التصرف في شكل حاسم وفعال. ويجوز للطبيعة المشتتة للقوات التي تقاوت من أجل الثورة وضدها على حد سواء، فضلاً عن انتشار الأسلحة، أن تقوض أيضاً قدرتها على ضمان الأمن والاستقرار، وكذلك على حماية أعضاء السلطة القضائية والقائمين على تنفيذ المكونات الرئيسية لعملية العدالة الانتقالية.

إن الثقة السورية في المؤسسات العامة منخفضة جداً، وسيبرز بالتأكيد مقدار كبير من الضغوط السياسية والشعبية على المؤسسات الحكومية الرئيسية وإصلاح التعليم والتدريب المهني، خصوصاً قوات الأمن. لكن إصلاح المؤسسات الحكومية الرئيسية، مهمة معقدة تتطلب مقداراً كبيراً من السلطة والشرعية. ومن غير المرجح أن تتمكن حكومة انتقالية ضعيفة ومنقسمة من القيام بذلك في شكل مستقل عن الأجنات السياسية والأيدولوجية لمختلف الفصائل المشاركة في الثورة. ويجب أيضاً الاضطلاع بالحاجة إلى الإصلاح والرغبة فيه بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار.

لكن الأهم من ذلك، ربما، أن عملية العدالة الانتقالية الناجحة تتطلب التخطيط والتنسيق الدقيقين، فضلاً عن الإرادة السياسية المستمرة. وهذا أمر بالغ الأهمية، خصوصاً في ما يتعلق بتأمين أكثر الجوانب تحدياً لعملية العدالة الانتقالية، مثل محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة على الجوانب كلها. و من الضروري أيضاً إقناع الضحايا وأسرههم بالثقة في العملية الرسمية ومقاومة إغراء اللجوء إلى الانتقام الخاص أو محاولة استعادة ممتلكاتهم بأنفسهم.

ما الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في دعم الحكومة الانتقالية خلال هذه المرحلة الصعبة؟ يمكن للمجتمع المدني، مثلاً، أن يساعد في تثقيف السكان وإيصال العملية إلى مجموعة كبيرة من المجتمعات المتضررة. وهذا يتطلب من الحكومة والمجتمع المدني بناء الثقة فيما بينهما. وهذا قد يكون صعباً في بلدٍ تجرّبه قليلة على صعيد المجتمع المدني الذي يعمل بشكل مستقل عن الحكومة.

المجتمع المدني عديم التجربة

باستثناء عدد قليل من الجمعيات الخيرية الدينية، كانت ثقافة المجتمع المدني في سوريا مظلومة بشدة من نظامي آل الأسد. ونتيجة لذلك، ثمة تجربة قليلة نسبياً للعمل المنظم للمجتمع المدني في سوريا، على الرغم من أن هذه التجربة زادت عمقاً بعد بداية الثورة في 2011.

وقد تحد التجربة المنظمة المحدودة لنشاط المجتمع المدني والحملات الانتخابية من التأثير الذي يمكن أن يكون للمجتمع المدني في عملية العدالة الانتقالية في سوريا، أقله في البداية. ومع التجربة المحدودة، هناك خطر يتمثل في أن مساهمة المجتمع المدني قد تكون غير فاعلة ومنسقة على نحو رديء، ما يؤدي إلى رسائل متضاربة وازدواجية مسرفة في الجهد. ومع الموارد الدولية والمحلية المحدودة المتاحة، ثمة أيضاً خطر المنافسة بين المنظمات الناشئة، مما يحد من قدرتها على التعاون وتنسيق عملها في السعي وراء قضية مشتركة. ويمكن ملاحظة هذه المنافسة بعد الثورات في كل من ليبيا وتونس، ما يحد من قدرة المجتمع

المدني على التأثير في عملية العدالة الانتقالية في المراحل الحاسمة في وقت مبكر من العملية. ولذلك فإن بناء القدرات والمعرفة من ضمن منظمات المجتمع المدني الوليدة في سوريا يشكل تحدياً بالغ الأهمية لنجاح تنفيذ العدالة الانتقالية. وهذا يتطلب من دون شك تغييراً في الثقافة السياسية السورية، فيما تعيد الحكومة والمجتمع المدني والأفراد جميعهم التفكير في علاقاتهم التقليدية مع بعضهم البعض، ويبدؤون عملية بناء الثقة والإيمان بالنفس.

قيود على العمل القائم

بينما هناك مقدار كبير من العمل القيم في مجال العدالة الانتقالية يجري حالياً، فإن لهذا العمل حدوده. وقد يكون هذا نتيجة لقلّة الوعي بالعدالة الانتقالية والأجزاء المكونة لها، وكذلك محدودية المعرفة بالطريقة التي يمكن دمجها في الجهود الحالية لهزيمة نظام الأسد.

إلى أي مدى يلي العمل التوثيقي الحالي هذه المتطلبات؟

في حين أن كثيراً من أعمال التوثيق الحالية ممتاز، فإن بعضها ليس على اطلاع كافٍ على متطلبات المحاكمات الجنائية المعقدة، بما في ذلك المقاضاة بموجب القانون الدولي.

ثمّة أهمية خاصة في خصوص المقاضاة بموجب القانون الدولي، تكتسبها الجهود المحسنة لجمع المعلومات والاستخبارات حول هيكل القيادة لنظام الأسد وقواته المسلحة. ويمكن للوثائق المستولى عليها من المباني أو الوحدات العسكرية المسيطر عليها، عند النظر فيها بشكل جماعي، أن ترسم صورة حية لهيكل القيادة والسيطرة، يمكن ألا تقدر بثمن للمحققين والمدعين العامين. وفي الوقت الحاضر، يُحرَق عديد من هذه الوثائق أو يتم التخلّص منها أو تُترك. ومعروف أن مباني كثيرة تحتوي وثائق قيمة لكن التقارير تفيد بأنها تُدمر، ولا يُنظر إلا قليلاً في القيمة الاستدلالية الخاصة بالوثائق من أولئك المشاركين في القتال. ويمثل هذا فرصة كبيرة ضائعة لضمان المساءلة.

وينطبق الشيء نفسه على السجناء الذين يتعرضون لسوء المعاملة أو القتل، سواء كانوا من المدنيين أو المقاتلين. فهذه الأفعال تمثل جرائم في حد ذاتها، وينبغي لهذا السبب وحده أن تتوقف. وفي الوقت نفسه، هي تمثل فرصة ضائعة أخرى لجمع المعلومات والاستخبارات حول هذا النمط من الجرائم والانتهاكات.

إدارة التوقعات مع موارد محدودة

كان الاقتصاد السوري متعثراً قبل الثورة. وأدت التكلفة البشرية والمادية المترتبة على النزاع إلى تفاقم هذه المشكلة أبعد من ذلك وستكلف إعادة بناء سوريا معظم الموارد المتبقية. وهذا يترك قليلاً جداً من الموارد للعدالة الانتقالية، الأمر الذي يضع قيوداً خطيرة على العملية.

لكن الأهم من ذلك هو أن العملية قد لا تملك موارد كافية لتلبية توقعات أصحاب المصلحة. فأولئك الذين قاتلوا من أجل الثورة قد يشعرون أنهم لا يزالون يستحقون مدفوعات. وقد يشعر الضحايا، وأسر الضحايا، أنهم لا يزالون يستحقون تعويضات، مثل أولئك الذين فقدوا ممتلكاتهم ومصادر رزقهم. وإذا سُمح لتوقعات غير واقعية بالتطور والنمو، فهذا يمكن أن يمثل في نهاية المطاف تهديداً للعملية ككل. وعلى

الرغم من أي نجاحات أخرى، سيُصاب الضحايا بخيبة أمل وربما يشكون في أن آخرين استفادوا مكانهم. حيث الموارد محدودة، يجب بذل جهود لضمان أن التوقعات تتماشى مع الموارد المتاحة. وهذا قد يتطلب من واضعي السياسات استكشاف مجموعة من بدائل خلافة، مثل التعويضات القائمة على المجتمع أو الرمزية.

المبادرات المخصصة

إن حصول عملية وطنية متماسكة أمر بالغ الأهمية لنجاح العدالة الانتقالية، فيما التطبيق غير المتناسق أو غير المتكافئ للعدالة الانتقالية يمكن أن يؤدي إلى مظالم جديدة، والمظالم الجديدة يمكن أن تقوض العملية ككل.

في الوضع الحالي، تتطور المبادرات للعدالة المحلية بالفعل. وهي تنشأ في الأغلب من دون تخطيط وتنسيق مع مبادرات أخرى. ونظراً إلى محدودية الموارد وغياب السيطرة الفاعلة لحكومة جديدة، قد تقرر المجتمعات أو الجماعات المسلحة المحلية أيضاً إنشاء آليات لعدالة محلية خاصة بها في حالة ما بعد الصراع. وفي حين أن هذه المبادرات المحلية يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة للعدالة الانتقالية، مهم أن تُدمج في عملية وطنية متماسكة. وحيث لا تكون الحالة هكذا، قد يؤدي الوضع إلى اختلافات أو تناقضات سيعتبرها كثيرون غير عادلة. وأبسط شكل من أشكال المبادرات المخصصة هو الأفعال الفردية أو الجماعية من الانتقام أو الثأر والجهود الفردية أو الجماعية لاستعادة الممتلكات أو التعويض عنها بالقوة. بدأت هياكل أكثر تنظيماً تظهر في سوريا. وحكمت محاكم دينية أو مختلطة مقراتها في مدن مثل حلب والرقبة، مثلاً، في عدد من القضايا المهمة على أساس معتقداتها ومبادئ العدالة الخاصة بها. وتشير التقارير إلى أن هذه المحاكم تتدخل في شكل متزايد في الحياة المدنية وفي ما يتعلق بالجرائم المتصلة بالثورة. لكن ثمة قليل من الرقابة والمساءلة، فيما الخلافات آخذة في الظهور بالفعل بين هذه المحاكم والمؤسسات القضائية الأخرى التي أسستها المعارضة. وقد أنشأ محامون لجاناً منهم في المناطق التي يسيطر عليها الثوار للعمل بانتظام للحفاظ على نظام العدالة ومناقشة المبادئ القانونية وإمكانية تطبيقها في أوقات النزاع.⁵⁷

57 بالنسبة لهذه المبادرات، انظر على سبيل المثال على

<https://www.facebook.com/Lawyers.Aleppo>

http://www.syriancouncil.org/ar/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=27&Itemid=130

ركز هذا الكتيب على أهمية العدالة الانتقالية كمفهوم أساسي لتأمين انتقال مستدام بعد فترةٍ من الصراع وارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. ولم يعرض العدالة الانتقالية كغاية في حد ذاتها أو على أنها مجموعة إجراءات ثابتة على سوريا تبنيتها خلال عملية إعادة إعمارها.

العدالة الانتقالية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها لسوريا مواجهة ماضيها والبدء بعملية إعادة بناء المجتمع والدولة. ويمكن أن تساعد في إنهاء عصر الإفلات من العقاب وكسر دوائر العنف التي زعزت استقرار المجتمع في الماضي، وتقوية الضحايا واستعادة كرامتهم قدر الإمكان، وتوفير أساس لإصلاح الهياكل السياسية واستعادة سيادة القانون، وضمان وجود الأساس لمبادرات للمصالحة. ولا تعد العدالة الانتقالية النهج الوحيد الذي تحتاج سوريا إليه للتغلب على ماضيها وتحقيق السلام والاستقرار، وإنما هي أداة مهمة للوصول إلى تلك الأهداف.

وقدم الكتيب مفهوماً متعدد الأوجه ومرناً للعدالة الانتقالية، بدلا من تقديم نموذج معين. بل أكد على خصوصية كل عملية انتقالية و ضرورة تصميمها بعناية، و تنفيذها بما يتوافق مع حساسية السياق المحلي في بلد مثل سوريا. وهذا يشمل تحديدا التوقعات المحلية والأهداف ، وفهم كيفية صياغة هذه العملية بما يتناسب مع الثقافة السائدة والتاريخ، والاستفادة الكاملة من الموارد الموجودة والمتاحة. وبالتالي فإن السؤال حول الشكل الذي يجب أن تأخذه عملية العدالة الانتقالية في سوريا لا يمكن إلا للسوريين أنفسهم الإجابة عليه، مستفيدين من تجارب المجتمعات الانتقالية الأخرى للاسترشاد بها. وبالتالي فإن هذا الكتيب لا يسعى إلى الدعوة لنموذج معين، بل إلى تأمين بعض المعلومات وطرح بعض الأسئلة التي ستواجه السوريين في اتخاذ هذا القرار الصعب.

ونقطة البداية للسوريين هي فهمهم لتوقعاتهم الخاصة وأهدافهم من تحقيق العدالة الانتقالية. ما هي الجرائم التي تتطلب المحاسبة؟ ما هي الفترات الزمنية أو المؤسسات التي يجب إلقاء الضوء عليها وتقييمها أو إصلاحها؟ من يحتاج إلى مساعدة وحماية وما هو الأسلوب المقبول من قبلهم لتنفيذ ذلك؟ ماذا يمكن للعدالة الانتقالية أن تساهم به في إعادة بناء دولة جديدة شرعية لا تشوبها جرائم الماضي وتجاوزاته؟

حاولت بعض الدول إيجاد الأجوبة لهذه الأسئلة من خلال عملية تشاور وطني وتوعية تهدف إلى إيصال فكرة العدالة الانتقالية إلى أكبر فئة ممكنة من الشعب ودعوته إلى تشارك احتياجاته وتوقعاته.

وساهمت دراسات استقصائية، ومناقشات محلية، ومدّعون عامّون ومحقّقون، ومعلمون، ونشطاء في المجتمع المدني في هذه الأنواع من المبادرات. لكن الأهم من ذلك هو بذل جهد حقيقي لجعل هذه

المناقشات شاملة ولإيصالها إلى جميع السوريين وإشراكهم فيها منذ البداية.

فالمجتمع السوري مجتمع متنوع ذو تاريخ من السياسات الحكومية القائمة على مبدأ فرق تَسُد. ولا يمكن إنكار أن الصراع الحالي قد فاقم التوترات والانقسامات الموجودة في المجتمع، و بالتالي فإن أكبر تحديات العدالة الانتقالية سيكونون بكيفية رسمها سواء في الواقع أو التصور، بحيث تكون أداة عدالة للسوريين جميعهم. فإن استثناء بعض المجتمعات، أو حتى جعلها تشعر بأنها مستبعدة، خاصة في المراحل الأولى للتشاور، سيجعلها إلى رفع غطاء الشرعية عن عملية العدالة الانتقالية منذ البداية، وربما سَتُعْتَبَرُ جَزِيَّةً أو عبارة عن "عدالة المنتصر".

كيف يمكن تنظيم هذه الفترة من التواصل والتشاور في صورة منتظمة وفاعلة لضمان الوصول إلى المجتمعات المختلفة العديدة في سوريا كلها؟ كيف يمكن لآليات العدالة الانتقالية أن تشمل كل سوريا؟ كيف يمكن أن تضمن تلك الآليات أن رسائلها متجانسة ولا تشوش الرأي العام؟ ما هي الموارد المتاحة، سواء داخل الحكومة أو المجتمع المدني لتسهيل هذه العملية؟ كيف يمكن سد الفجوة بين مختلف الأطراف في الصراع الحالي لضمان أن الأطراف كلها مدرجة في النقاش ومن يملك أفضل وضع لقيادة هذه العملية؟

في المجتمعات الانتقالية مثل جنوب أفريقيا والبلقان، تبين أن مجموعات الضحايا والجماعات النسائية هي القادة الفاعلة لهذه المبادرات.

إن الفهم العميق لما يريده السوريون ويتوقعونه من عملية العدالة الانتقالية الخاصة بهم هو الذي سوف يقود إلى تصميم مناسب لآلياتها. قد يستمد المسؤولون عن صنع السياسات من السوريين، أساليباً مطبقة في أماكن أخرى في عملية إعادة تأهيل المؤسسات أو قد يخلقوا مؤسسات جديدة تماماً مصممة لتلبية الاحتياجات الفريدة الخاصة في سوريا.

وستكون المحاكم الجنائية من دون شك واحدةً من آليات المساءلة الأكثر أهمية في سوريا، لكن أسئلة مهمة يجب طرحها حول نقاط قوتها أو قيودها. ما القدرات داخل النظام القضائي السوري على إجراء محاكمات عادلة وفي الوقت المناسب في حالات يُحْتَمَلُ أن تكون معقدة وتخضع الجناة من الجهات كلها للمساءلة على المستوى نفسه؟ ما هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به القانون الدولي في عملية المساءلة؟ هل من حاجة إلى الحصول على المساعدة الدولية لضمان تأمين محاسبة المسؤولين عن أخطر الجرائم؟ ثمة مقدار كبير من العمل التوثيقي القيم يجري في سوريا، ويهدف بعضه إلى دعم المحاكمات الجنائية. لكن إلى أي مدى يستوفي هذا التوثيق المعايير المطلوبة من المحاكم الجنائية المحلية أو الدولية؟ هل يتم التعامل مع الأدلة وتنظيمها ومنهجتها بطريقة مفيدة لملاحقات قضائية في نهاية المطاف؟ هل يُولى اهتمام كافٍ للتحقيق في جرائم ارتكبت من أطراف النزاع كلها وإلى عدم تهميش المجتمعات الضعيفة؟ هل هناك معرفة كافية بطبيعة الجرائم التي تُرتكَبُ في سوريا؟ هل يأخذ التوثيق الحالي، مثلاً،

في الاعتبار متطلبات الأدلة الخاصة بأشد الجرائم خطورة بموجب القانون الدولي؟ وهل الأدلة التي تُجمَع يمكن أن تجزم بالمسؤولية القيادية، وبالتالي تلعب دوراً مهماً في انجاح الدعاوي ضد أبرز الشخصيات القيادية؟

العدالة الانتقالية هي مفهوم أوسع بكثير من العدالة الجنائية. وبعد أربعة عقود من الحكم الاستبدادي والثورة الطويلة والعنيفة، ثمة عدد لا يحصى من الضحايا والجناة المشتبه فيهم في سوريا. وثمة أفراد يشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة يعود تاريخها إلى السبعينيات والثمانينيات، بما في ذلك الاستيلاء على كميات كبيرة من ثروة سوريا من خلال المحسوبة والفساد، وثمة أفراد متهمون بارتكاب جرائم تتراوح بين السرقة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال الثورة.

ولا يوجد أي تصور واقعي أن المؤسسات القضائية السورية قادرة على متابعة جريمة مشتبه بها أو أن تحاسب كل مرتكب أو ضحية في الوقت المناسب. لذلك يمكن لمجموعة من الآليات المساءلة غير القضائية أن تشكل جزءاً من عملية العدالة الانتقالية، وأن تكون الوسيلة الفعالة لمنع حصول الأفراد الذين لا يمكن التعامل معهم من قبل المحاكم على حصانة. في هذه الحالة، يكون الوضوح في دور واختصاص كل منهما ذا أهمية حاسمة. ما الجرائم التي ينبغي أن تعاملها المحاكم كمسألة ذات أولوية؟ وكيف يمكن وضع مبادئ توجيهية للدعاء وإبلاغها لضمان أن الأولويات مفهومة وتعكس العدالة التي يريدها السوريون؟ كيف يمكن لسوريا استخدام الآليات غير القضائية لتوسيع نطاق المساءلة مع احترام المبادئ الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة في الوقت نفسه؟ وما هو الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الضحايا ومجتمعاتهم في هذه الآليات وفي تطوير سياساتها؟

تناسب الآليات غير القضائية بشكل جيد معالجة مسائل أوسع من الجرائم الفردية. فعلى سبيل المثال لا يعرف إلا القليل عن مصير الآلاف الذين اختفوا في أربعة عقود من الحكم الاستبدادي قبل الثورة، حيث عملت الأجهزة الأمنية السرية في سوريا بشكل غير قانوني على حماية النظامين المتعاقبين لآل الأسد طوال هذه الفترة. ما هو الدور المتوفر للجنة تقصي الحقائق أو لجنة الحقيقة لتحقيق وتقديم تقريراً عن عمل الأجهزة الأمنية وكشف مصير الآلاف الذين اختفوا؟ هل يمكن لتحقيق مثل هذا أن يسهل الإصلاحات المؤسسية والتشريعية الرامية إلى ضمان استعادة سيادة القانون وعدم تكرار أخطاء الانتهاكات غير الخاضعة للمساءلة في المستقبل؟ إلى أي مدى يمكن أن يساهم تحقيق مثل هذا في منح صفة فردية للمسؤولية وتجنب لوم مجتمعات بأكملها؟

وفيما تُفكك المؤسسات القديمة أو تُصلح، يجب إنشاء مؤسسات جديدة في مكانها. ومن أجل إرساء الثقة العامة في هذه المؤسسات الجديدة، سيكون ضرورياً ألا تُفوّض شرعيتها بالتماهي مع فساد الماضي وانتهاكاته. وسيكون العديد من السوريين من دون شك حريصين على ضمان إخراج المذنبين بإساءة استخدام السلطة في الماضي من مؤسسات الدولة، وثمة طريقة مشتركة لضمان ذلك تتلخص في التحقق من

أي شخص يرغب في الترشح أو التقدم إلى المناصب العامة. كيف يمكن أن تُدار هذه العملية بطريقة عادلة ومنتظمة وتضمن أن التحيز والشائعات لا تستهدف ظلماً أولئك الذين لم يسيئوا التصرف هم أنفسهم؟ كيف يمكن أن تتوازن عملية مثل هذه مع الحاجة إلى الأمن والاستقرار؟ هل يمكن لعملية التحري أن تمتد على نحو فاعل لتشمل الثوريين الذين قد يرغبون في الانتقال من الجيش إلى الحياة السياسية؟ ما هي الأخطار المحتملة عند بروز رغبة في تحول مثل هذا، وكيف يمكن تجنب ذلك؟ هل ثمة جوانب إيجابية لحالات مثل هذه يمكن استغلالها لتعزيز سوريا المستقبل، وكيف يمكن القيام بذلك؟

يمثل تنوع مجموعة الآليات التي من شأنها أن تشكل جزءاً من عملية العدالة الانتقالية في سوريا تحدياً تنسيقياً رئيسياً للمكلفين بتصميمها وتنفيذها. ما الذي يمكن القيام به لضمان أن الرسائل متناسقة عبر آليات مستقلة متعددة؟ كيف يمكن تجنب الازدواجية المكلفة وغير الضرورية في العمل وتجنب الضحايا آلام إعادة عيش تجاربهم أكثر مما هو ضروري؟ كيف يمكن تفويض آليات مختلفة للضحايا والجنّة بطريقة تسهّل مشاركتهم، بدلاً من تثبيط ذلك من خلال الخوف وعدم اليقين؟

حاولت بعض المجتمعات الانتقالية، مثل تونس، مواجهة هذه التحديات من خلال إنشاء مكتب أو وزارة مخصصين للعدالة الانتقالية كجزء من الحكومة الانتقالية. ويمكن لهيئة مثل هذه الهيئات أن تكون بمثابة نقطة اتصال وإعلام وتعمل كمنسق لمبادرات العدالة الانتقالية كلها.

هل من شأن هيئة مثل هذه أن تكون مفيدة للعملية السورية؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن تأمين استقلالها وحيادها، سواء في الممارسة أو الفهم؟ كيف ستموّل؟ هل هناك دور للمساعدات الدولية؟ يأخذ المجتمع المدني المتنامي في سوريا في الظهور بالفعل بوصفه مصدراً قيماً للعدالة الانتقالية. ما الذي يمكن عمله لبناء الثقة اللازمة لتسهيل التعاون بين المجتمع المدني وهيئة حكومية من هذا النوع؟

هذه ليست سوى بعض من الأسئلة سيكون على السوريين الاجابة عليها وهم في طريقهم لتنفيذ العدالة الانتقالية. وستكون هناك من دون شك تحديات عديدة، بعضها يمكن توقعه من خلال دراسة متأنية لعمليات مماثلة في أماكن أخرى، في حين لا يمكن ذلك للبعض الآخر.

الخطوة الأولى والأكثر أهمية نحو تأمين النجاح هي ضمان دعم وفهم شعبيين واسعين للعملية منذ البداية. فالرأي العام السوري سيكون القاضي النهائي للعملية والمستفيد النهائي من إنجازاتها. والسوريون أكثر من أي أشخاص آخرين، هم المشاركون الرئيسيين و هم الضمان لبقاء المساءلة على جدول الأعمال السياسي وعدم السماح للإفلات من العقاب بإعادة تأسيس نفسه.

دولتي

مساحة لتصور دولتنا

www.dawlaty.org

دولتي هي مشروع غير ربحي لبناء القدرات والعمل على أرشفة الاعمال الفنية التي تخص سوريا والثورة السورية وتطوير مواد تدريب بصرية وسمعية ونصية عن التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية وسيادة القانون في سوريا.

يقدم هذا الكتيب مفهوماً متعدد الأوجه ومرناً للعدالة الانتقالية، بدلا من تقديم نموذجاً معيناً. و يؤكد على خصوصية كل عملية انتقالية و ضرورة تصميمها بعناية، و تنفيذها بما يتوافق مع حساسية السياق المحلي في بلد مثل سوريا. وهذا يشمل تحديدا التوقعات المحلية والأهداف ، وفهم كيفية صياغة هذه العملية بما يتناسب مع الثقافة السائدة والتاريخ، والاستفادة الكاملة من الموارد الموجودة والمتاحة. وبالتالي فإن السؤال حول الشكل الذي يجب أن تأخذه عملية العدالة الانتقالية في سوريا لا يمكن إلا للسوريين أنفسهم الإجابة عليه، مستفيدين من تجارب المجتمعات الانتقالية الأخرى للاسترشاد بها. وبالتالي فإن هذا الكتيب لا يسعى إلى الدعوة لنموذج معين، بل إلى تأمين بعض المعلومات وطرح بعض الأسئلة التي ستواجه السوريين في اتخاذ هذا القرار الصعب



HEINRICH
BÖLL
STIFTUNG
الشرق الأوسط

